

**دراسة اختبارية لدى جاهزية سوق المال المصرى
للتحول إلى التطبيق الإلزامى للتقارير المتكاملة**

الدكتورة

مروة حسن محمد حسان

مدرس المحاسبة

كلية التجارة – جامعة المنصورة

دراسة إختبارية لمدى جاهزية سوق المال المصري للتحويل إلى التطبيق الإلزامى للتقارير المتكاملة

د. مروة حسن محمد حسان

مدرس المحاسبة-كلية التجارة-جامعة المنصورة

ملخص الدراسة

تستهدف الدراسة إختبار مدى إستعداد سوق المال المصري للتحويل إلى التطبيق الإلزامى للتقارير المتكاملة، بإعتباره أحد الأسواق الناشئة الرائدة، التي إتخذت خطوات جادة تتماشى مع التوجه العالمي نحو التقارير المتكاملة، أبرزها تدشين البورصة المصرية لمؤشر مسنولية الشركات، فضلاً عن إصدار عدد من الضوابط والقواعد بهدف تحسين مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير التي تصدرها الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. كذلك تستهدف الدراسة التعرف على محددات الإفصاح المتكامل، ومدى نجاح نظريات الإفصاح المحاسبي في تفسير سلوك الإفصاح المتكامل في البيئة المصرية. ومن أجل تحقيق الهدف الرئيسي للدراسة، تم تصميم مؤشر للإفصاح المتكامل وتم تطبيقه على الشركات المدرجة بمؤشر EGX 100 خلال الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٦. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن السوق المصري يتحرك في إتجاه التحول إلى التقارير المتكاملة، إلا أن الأمر يتطلب مزيداً من الجهد من جانب الجهات التنظيمية والمهنية وغيرها من الأطراف من أصحاب المصالح، من أجل الضغط على الشركات للإسراع في عملية التحول. من جانب آخر، أثبتت النتائج وجود علاقة معنوية موجبة بين إدراج الشركة بالمؤشر المصري لمسئولية الشركات ESG S&P/EGX ومستوى الإفصاح المتكامل، وكذلك وجود علاقة معنوية موجبة بين كل من حجم مجلس الإدارة ومراجعة الشركة بواسطة أحد مكاتب المراجعة الكبرى Big4، ومستوى الإفصاح المتكامل. ومن ثم تفيد النتائج بأن كلاً من خصائص الشركة وهيكل الحوكمة تعدان محددات رئيسية لمستوى الإفصاح المتكامل. كذلك تؤكد النتائج على نجاح نظريات الإفصاح التي تم الإستعانة بها في هذه الدراسة في تفسير سلوك الإفصاح المتكامل في البيئة المصرية. وفي ضوء نتائج الدراسة، أوصت الباحثة بضرورة تضافر جهود الجهات المهنية والتنظيمية بمصر، من أجل إتخاذ مزيد من الخطوات بهدف التحول إلى التطبيق الإلزامى للتقارير المتكاملة، أهمها نشر الوعي بأهمية الإفصاحات التي تتطلبها تلك التقارير، وإلزام الشركات المدرجة بالبورصة بتقديم مزيد من الإفصاحات التي تتوافق مع متطلبات إعدادها، حتى لا يترك أمر تحديد بنود الإفصاح المتكامل لرؤية إدارة كل شركة، كذلك لابد من العمل على إستصدار معيار محاسبي ينظم إعداد التقارير المتكاملة، وتطوير المقررات التي تدرس لطلبة كليات التجارة بالجامعات المصرية، لتتضمن تعريفاً بالتقارير المتكاملة ومميزاتها ومتطلبات إعدادها.

الكلمات المفتاحية: التقارير المتكاملة، التفكير المتكامل، خلق قيمة، نظرية المحاكاة
المؤسسية، نظرية أصحاب المصالح، S&P/EGX ESG، EGX 100.

An Empirical Study of the Readiness of the Egyptian Capital Market to Move to the Mandatory Application of Integrated Reports.

Abstract

This study investigates the extent to which the Egyptian Capital Market is ready to transform to the mandatory application of integrated reports, as one of the leading emerging markets, that has taken serious steps that agree with the global movement towards integrated reports. The most remarkable steps are the development of the Company Responsibility Index, as well as the issuance of a number of strict requirements and rules for the purpose of enhancing disclosure and transparency levels in the reports issued by companies listed on the EGX. Additionally, the study intends to identify the determinants of integrated disclosure levels, and the extent to which accounting disclosure theories are competent in explaining integrated disclosure behavior within the Egyptian context. An integrated disclosure index was developed, and applied to companies listed on the EGX 100, during the period from 2014 to 2016, to measure the integrated disclosure scores by investigated companies. Results reveal that, the Egyptian Capital Market is moving towards integrated reporting era; however, more effort has to be exerted by organizational and professional authorities and other stakeholders in order to exercise pressure on companies to accelerate the transformation process. On the other hand, results provide evidence that there is a significant positive relationship between company listing on S&P/EGX ESG index and integrated disclosure level, as well as between board size and auditing the company by one of the Big 4 audit firms, and integrated disclosure level. Accordingly, the results reveal that company characteristics and corporate governance structure are major determinants for integrated disclosure level. These findings are consistent with the notions of the proposed theoretical foundation. Based on study findings, it is recommended that, the professional and organizational bodies have to cooperate to take more steps to move to the mandatory application of integrated reports; the most important are spreading awareness about the importance of the disclosures required by integrated reports, and committing the listed companies to provide more disclosures that comply with integrated reporting requirements. The choice of integrated disclosure items should not be left to each company management vision. Additionally, there is

a need for issuing an accounting standard to provide guidelines to prepare integrated reports, and to develop the curriculums taught to the Faculty of Commerce students at the Egyptian universities, to involve an introduction to integrated reports, their advantages and preparation requirements.

Keywords: Integrated reports, Integrated Thinking, Value Creation, Institutional Isomorphism Theory, Stakeholders Theory, S&P/EGX ESG, EGX 100.

١. مقممة

تعد التقارير المالية -حتى الآن- هي الوسيلة الأساسية المتعارف عليها بين كافة الأطراف من أصحاب المصالح لتقييم أداء الشركات، وذلك من خلال ما توفره من معلومات تاريخية تتعلق بالأداء المالي لها خلال السنة المالية المنصرمة، ومقارنته بأداء عدد من السنوات السابقة عليها. وبالرغم من إجهاد العديد من الشركات في السنوات الأخيرة إلى تضمين تقاريرها معلومات غير مالية من خلال تقرير مجلس الإدارة وتقرير الإستدامة والمسئولية الإجتماعية والبيئية وهيكل الحوكمة وغيرها، مازال عدد غير قليل من الباحثين يرى أن تلك التقارير في حاجة إلى مزيد من التطوير، بحيث توفر رؤية متكاملة عن الأداء الكلي للشركات وتوضح العلاقات السببية بين الجوانب المالية وغير المالية، وتأثير ذلك على أدائها في الحاضر والمستقبل، بما يحقق التوازن بين إحتياجات كافة الأطراف من أصحاب المصالح المهتمة بالوقوف على حقيقة أداء تلك الشركات (e.g., Eccles and Saltzman, 2011; KMPG, 2011; Busco et al., 2013a; Slotta et al., 2013). من هنا، أصبح القائمون على مهنة المحاسبة مطالبون بالعمل على تحسين مخرجات نظام المحاسبة المالية، عن طريق تطوير الإفصاح من خلال التقارير التي تعدها الشركات، خاصة بعد الإنهيارات المالية التي تعرضت لها عدد من كبريات الشركات على مستوى العالم، بحيث تشمل التقارير إلى جانب المعلومات المالية التاريخية (التي مازالت المسيطرة على محتوى التقارير المالية الحالية)، على معلومات مالية وغير مالية تتعلق بالمستقبل، بما يؤدي إلى زيادة الثقة في المعلومات وتحسين جودتها وربطها بإستراتيجية الشركة وقدرتها على خلق قيمة في المدى القصير والمتوسط والطويل.

وقد كان لإصدار مبادرة التقرير العالمية (GRI) Global Reporting Initiative (GRI) دوراً بارزاً في نشر الوعي بين الشركات على مستوى العالم بضرورة الإهتمام بالتقرير عن الأداء غير المالي لها، وأنه لا يقل أهمية عن أدائها المالي، إلا أنه حتى الآن مازالت هناك إختلافات كبيرة بين الشركات من حيث محتوى ونوع هذه التقارير (KPMG, 2011; Hahn and Michael, 2013; Sanchez et al., 2013)؛ حتى أن أغلب الشركات تقوم بتقديم المعلومات عن الأداء البيئي

والإجتماعى والحوكمى فى تقرير منفصل، مما يعيق الأطراف المستخمة لهذه التقارير عن تحسين قدرتها على إتخاذ القرارات؛ حيث يتم التعامل مع المعلومات غير المالية بمعزل عن المعلومات المالية. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إعداد التقارير المتكاملة (Integrated Reports)، والتي يتم من خلالها، إصدار تقرير واحد عن الشركة، يجمع بين المعلومات المالية وغير المالية ويوضح العلاقة بينهما، بهدف تلبية إحتياجات كافة الأطراف من أصحاب المصالح من المعلومات عن الأداء الكلى للشركة (Eccles and Krzus, 2010; Eccles and Saltzman, 2011). وبناء عليه، فى إطار الجهود المبذولة عالمياً لتحقيق ذلك، تم تشكيل المجلس الدولى للتقرير المتكامل The International Integrated Reporting Council (IIRC)، والذي يضم كلاً من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) International Accounting Standards Board والإتحاد الدولى للمحاسبين (IFAC) International Federation of Accounting ومجلس الأعمال العالمى للتنمية المستدامة World Business Council for Sustainable Development (WBCSD) ومبادرة التقرير العالمية (GRI) (IIRC, 2011). ويتمثل الهدف الأساسى لذلك المجلس، فى وضع إطار لإعداد تقارير متكاملة للشركات، يحظى بقبول عالمى. وتقوم الفكرة الأساسية للتقرير المتكامل، على الجمع بين النواحي المالية وغير المالية المتعلقة بأداء الشركة، بشكل واضح ومحدد ومتسق ومتناسك وقابل للمقارنة، ويحقق التوازن بين مقاييس الأداء المختلفة، ودون التركيز فقط على الأداء المالى قصير الأجل، بما يساعد فى تحسين قدرة المستثمرين وباقى أصحاب المصالح على إتخاذ القرارات (IIRC, 2011; Sanchez et al., 2013). وقد قام IIRC فى ديسمبر ٢٠١٢ بإطلاق مشروع تجريبي لصياغة إطار لتطوير الممارسات فى هذا الإتجاه، إستناداً على الخبرات المشتركة بينهم (Slotta et al., 2013).

وفى إطار الجهود المبذولة على مستوى الدول النامية، قامت جنوب أفريقيا فى ٢٠٠٩ بإلزام الشركات المدرجة ببورصة جوهانسبرج بإعداد تقارير متكاملة وفقاً لمجموعة مبادئ إرشادية صدرت من خلال تقرير King III للحوكمة. وفى سياق مشابه بجمهورية مصر العربية، فإنه من أجل مواكبة الإتجاه العالمى نحو تحقيق التكامل بين المعلومات المالية وغير المالية بهدف دعم وتحسين عملية إتخاذ القرارات من قبل كافة الأطراف من أصحاب المصالح، قام مركز المديرين المصرى التابع للهيئة العامة للرقابة المالية والمركز المصرى لمسئولية الشركات، ومؤسسة Standard and Poor's ومؤسسة Crisil بالتعاون مع البورصة المصرية بإعداد المؤشر الخاص بالبيئة والمسئولية الإجتماعية والحوكمة S&P/EGX ESG والذي يعرف بالمؤشر المصرى لمسئولية الشركات. ويعتبر هذا المؤشر الذى تم تدشينه فى ٢٠١٠ الأول من نوعه فى المنطقة العربية والثانى على مستوى العالم، حيث تم تدشين المؤشر الأول فى الهند فى ٢٠٠٨. ويتم من خلال

ذلك المؤشر تقييم وترتيب الشركات وفقاً لما تفصح عنه من معلومات تتعلق بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة، على اعتبار أن هذه العوامل تنعكس بشكل أو بآخر على الأداء المالى للشركات. ويتم تقييم حجم المعلومات التى تتيحها الشركات المدرجة بمؤشر EGX 100 بشكل طوعى عن ممارساتها فيما يخص الحوكمة والبيئة والعاملين والمسئولية الاجتماعية وكذلك حجم السوق والسيولة، بصورة دورية، حتى يتسنى إختيار أفضل ثلاثين شركة لتحظى بالترتيب الذى تستحقه فى المؤشر. ومن هنا، تعد البيئة المصرية مناسبة لإختبار إمكانية التحول إلى التطبيق الإلزامى للتقارير المتكاملة، على اعتبار أن توفير الشركات المدرجة بالبورصة المصرية معلومات عن الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة وغيرها من معلومات الإستدامة، فى التقارير المختلفة التى تصدرها، تطبيقاً لمتطلبات التقارير المتكاملة التى حددتها المبادئ الإرشادية التى أصدرها IIRC، والذى يمكن عن طريقه تقييم مدى إستعداد الشركات المدرجة بالبورصة المصرية لإعداد التقارير المتكاملة بشكل إلزامى، وكذلك التعرف على محددات الإفصاح عن المعلومات التى تتطلبها التقارير المتكاملة، من خلال إختيار تأثير خصائص الشركات وهيكمل الحوكمة بها على درجة إفصاحها عن تلك المعلومات. وفى سياق مشابه قد أفاد Reuter and Messner (2015)، إلى أنه حتى تتحمس الشركات للتحول إلى التقارير المتكاملة، لا بد وأن تكون قد جريت بالفعل إعداد بعض التقارير المشابهة.

من جانب آخر، هناك حاجة لتقييم مدى نجاح نظريات الإفصاح فى تفسير تلك الممارسات فى البيئة المصرية، حيث أن المفاهيم الأساسية التى يقوم عليها التقرير المتكامل، مثل مفهومى خلق القيمة والتفكير المتكامل، تستوجب إعادة النظر فى القدرة التفسيرية للنظريات التى إعتاد الباحثون السابقون الإعتماد عليها فى تفسير سلوك الإفصاح لدى الشركات، وكذلك البحث عن نظريات جديدة تقدم منظوراً أكثر شمولاً، يراعى تشعب العلاقات بين مجموعة المتغيرات الموجودة بالبيئة الداخلية والخارجية للشركة مثل المؤسسات التنظيمية والتشريعية والمهنية، والمعاملات التجارية والأنشطة الإقتصادية والإدارية والنظم المعرفية والتكنولوجية، وأساليب القياس والتصنيف، وكذلك الأدوات التى يتم من خلالها توفير المعلومات عن الشركة لخدمة أغراض الأطراف المختلفة من أصحاب المصالح، والتي يعد التقرير المتكامل آخر مستحدثاتها.

٢. مشكلة الدراسة

يعد الإفصاح سواء الإلزامى أو الإختياري، الأداة الأساسية التى يتم من خلالها توفير المعلومات اللازمة لكافة الأطراف من أصحاب المصالح المتعاملين مع سوق المال لمساعدتهم فى إتخاذ قرارات مدروسة، إلا أن اقصر التقارير المالية للشركات على عرض معلومات مالية بصفة أساسية يعد غير مقبول، فى ظل التطورات المتلاحقة فى بيئة الأعمال وعولمة أسواق المال، وليس

أدل على ذلك من الأزمات المالية العالمية والانهيارات المالية التي تعرضت لها كبريات الشركات على مستوى العالم، والتي أكدت على أهمية الإفصاح عن المعلومات غير المالية إلى جانب المالية، وبيان التأثير المشترك لهما على أداء الشركة، حيث يتمثل الإنتقاد الأساسي الموجه للتقارير المالية التقليدية، في عدم توفيرها صورة كافية عن الأداء غير المالي المتمثل في الأبعاد البيئية والإجتماعية والأخلاقية والحوكمة وغيرها، بما يمكن مستخدمى التقارير المالية من الحصول على صورة متكاملة عن أداء الشركة الحالى والمستقبلى وقدرتها على خلق قيمة، وعلاقة ذلك بإستراتيجية الشركة، وذلك من منظور التفكير المتكامل (Integrated Thinking) الذى يقوم على وجود علاقة تكامل بين الأداء المالى وغير المالى (Arvidsson, 2011; IIRC, 2011; Schultz and Tsikwe, 2011; Vanzyl, 2014; Cheng et al. 2013).

وتتبع أهمية دراسة مدى جاهزية سوق المال المصرى للتحويل إلى التطبيق الإلزامى للتقارير المتكاملة، من كونه أحد أهم الأسواق الناشئة، والتي بالفعل إتخذت خطوات جادة فى هذا الطريق، من خلال تشييين مؤشر مسئولية الشركات S&P/EGX ESG، فضلاً عن إصدار بعض القوانين ووضع القواعد التى تضمن تحسين مستوى الإفصاح والشفافية فى التقارير التى تصدرها الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، مثل إلزام البورصة للشركات المدرجة بها منذ ٢٠١٤ بإعداد تقرير مجلس الإدارة وفقاً لأحكام المادة ٤٠ من قواعد القيد، والذى بموجبه يتعين تقديم الشركة إفصاحات عن علاقات المستثمرين، وكذلك توفير معلومات تفصيلية عن هيكل الحوكمة بها، ونتائج أعمالها ومستقبلها، ونظام الإثابة والتحفيز الممنوح للعاملين بها، ومساهماتها فى مجال المسئولية الإجتماعية. وبناء عليه، سوف تقوم الدراسة الحالية بقياس مستوى إفصاح الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، عن المعلومات التى يتطلبها إعداد التقارير المتكاملة وفقاً للمبادئ الإرشادية التى وضعها المجلس الدولى للتقرير المتكامل (IIRC)، وذلك عن طريق تقييم الإفصاحات التى توفرها الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، من خلال تقاريرها المالية وغير المالية ومواقعها الإلكترونية خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦. كما تسعى الدراسة، إلى التعرف على مدى تأثير مستوى الإفصاح عن معلومات التقارير المتكاملة بخصائص الشركات المدرجة بالبورصة المصرية وهيكل الحوكمة الموجود بها، ومدى نجاح نظريات الإفصاح فى تفسير تلك السلوك فى البيئة المصرية.

في ضوء العرض السابق يمكن بلورة تساؤلات الدراسة على النحو التالى:

- س ١: ما مستوى إفصاح الشركات المصرية عن المعلومات التى تتطلبها التقارير المتكاملة؟
 - س ٢: ما تأثير خصائص الشركة على مستوى الإفصاح عن المعلومات التى تتطلبها التقارير المتكاملة؟
- ويندرج تحت هذا التساؤل، التساؤلان الفرعيان التاليان:

- س٢-أ: ما تأثير إدراج الشركة بالمؤشر المصري لمسئولية الشركات على مستوى الإفصاح عن المعلومات التى تتطلبها التقارير المتكاملة؟
- س٢-ب: ما تأثير نوع الصناعة على مستوى الإفصاح عن المعلومات التى تتطلبها التقارير المتكاملة؟
- س٣: ما تأثير هيكل حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن المعلومات التى تتطلبها التقارير المتكاملة؟ ويندرج تحت هذا التساؤل، مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:
- س٣-أ: ما تأثير حجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن المعلومات التى تتطلبها التقارير المتكاملة؟
- س٣-ب: ما تأثير إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن المعلومات التى تتطلبها التقارير المتكاملة؟
- س٣-ج: ما تأثير تعيين عضوات بمجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن المعلومات التى تتطلبها التقارير المتكاملة؟
- س٣-د: ما تأثير نوع مكتب المراجعة على مستوى الإفصاح عن المعلومات التى تتطلبها التقارير المتكاملة؟

٣. أهداف الدراسة

يتلخص الهدف الرئيسى للدراسة الحالية فى التعرف على مدى إستعداد الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، لإعداد التقارير المتكاملة بصورة إلزامية، وينبثق عن ذلك الهدف مجموعة الأهداف الفرعية التالية:

أولاً: قياس مستوى الإفصاح الفعلى عن المعلومات التى تتطلبها المبادئ الإرشادية التى أصدرها المجلس الدولى للتقرير المتكامل (IIRC)، من خلال التقارير المالية وغير المالية التى تصدرها الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، والمعلومات التى تنتجها على مواقعها الإلكترونية.

ثانياً: إختبار تأثير خصائص الشركة وهيكل الحوكمة بها على ممارسات الإفصاح عن المعلومات التى تتطلبها التقارير المتكاملة.

ثالثاً: تقييم مدى نجاح نظريات الإفصاح المحاسبى فى تفسير ممارسات الإفصاح عن المعلومات التى تتطلبها التقارير المتكاملة فى البيئة المصرية.

٤. أهمية الدراسة

تتبلور أهمية هذه الدراسة فى ظل التوجه العالمى الجديد، نحو إستبدال التقارير المالية التقليدية الحالية بالتقارير المتكاملة (IR) Integrated Reports، خاصة فى الشركات الكبرى فى ضوء مسئولياتها الاجتماعية (IIRC website). كما أن هناك توقعات بجعل تطبيق هذا النوع من

التقارير إلزامياً في المستقبل القريب، على الأقل في الدول التي تطبق معايير التقرير المالي الدولية International Financial Reporting Standards (IFRS) بشكل إلزامي، خاصة في ظل الدعم الكبير الذي يقدمه كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB)، ومبادرة التقرير العالمية (GRI) إلى المجلس الدولي للتقرير المتكامل (IIRC)، من أجل تطوير هذا النوع من التقارير (Wild and van Staden, 2013). ولما كانت مصر من أولى الدول النامية التي طبقت معايير التقرير المالي الدولية، وكذلك من أولى الدول التي إهتمت بتنشيط مؤشر لمسئولية الشركات، فمن المنطقي أن تكون على رأس الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي ستبادر بتطبيق IR بصورة إلزامية.

من جانب آخر، فإنه في ظل ندرة الأبحاث المحاسبية التي قامت باختبار مدى توافق الإفصاحات التي تقدمها الشركات مع متطلبات الإفصاح من خلال التقارير المتكاملة وفقاً للمبادئ التي أصدرها IIRC، خاصة في الدول النامية (Solomon and Maroun, 2012; Adams, 2013; Hahn and Kühnen, 2013)، فإن نتائج الدراسة الحالية ستساعد الجهات التنظيمية وعلى الأخص IIRC في التعرف على مدى إستعداد الأسواق الناشئة التي تعد مصر واحدة من أهمها، للتحويل من التقارير المالية التقليدية، إلى إعداد التقارير المتكاملة لما توفره من معلومات تساعد في ترشيد القرارات وخاصة القرارات الإستراتيجية، و تقدير قيمة الشركة والنمو في رأسمالها، وتقييم أثر العوامل المرتبطة بالتغيرات البيئية وحقوق الإنسان وغيرها من المستجدات على أدائها (Eccles and Krzus, 2010; Adams and Simnett, 2011; Jensen and Berg, 2012; Wild and van Staden, 2013; Lodhia, 2014). ومن ثم، فإنه من المتوقع أن يسهم ذلك، في بلورة المبادئ المتعلقة بإعداد التقارير المتكاملة، بالشكل الذي يراعى متطلبات تطبيقها في البيئات المتقدمة والنامية على حد سواء، فضلاً عن مساعدة الجهات التنظيمية المسؤولة عن مهنة المحاسبة وعلى رأسها IASB، في وضع تصور لمعيار محاسبي للإفصاح من خلال التقارير المتكاملة، بحيث يكون أيضاً قابلاً للتطبيق في البيئات المتقدمة والنامية على حد سواء.

علاوة على ذلك، في ظل إنتشار التوجه نحو إعداد التقارير المتكاملة على مستوى العالم وإشارة عدد من الباحثين (e.g., Eccles and Krzus, 2010; Adams, 2014) إلى عدم كفاية الأبحاث الأكاديمية التي تدرس محددات إعداد التقارير المتكاملة، فإنه من الضروري دراسة هذه المحددات خاصة في الأسواق الناشئة. وبالتالي تسعى الدراسة الحالية إلى قياس تأثير خصائص الشركة وهيكل حوكمة الشركات بها على ممارسات الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة، كما تهتم بتقييم قدرة نظريات المحاسبة على تفسير تلك الممارسات في البيئة المصرية.

٥. منهجية الدراسة

ينقسم البحث إلى شقين، شق نظري والآخر تطبيقي. سوف يتم من خلال الشق النظري عرض أهم الإصدارات المهنية والدراسات الأكاديمية المتعلقة بالإفصاح من خلال التقارير المتكاملة، والتي سيتم الاستفادة منها في بناء مؤشر الدراسة، وكذلك سوف يتم عرض النظريات المفسرة لسلوك الإفصاح عن بنود المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة. أما الشق التطبيقي فسوف يتم من خلاله قياس درجة الإفصاح عن بنود المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة، والتعرف على محددات الإفصاح من خلال إختبار العلاقة بين خصائص الشركة وهيكل الحوكمة بها، ودرجة إفصاحها عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة.

٦. خطة الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها، تسيّر خطة الدراسة على النحو التالي:

أولاً: الإطار النظري والدراسات السابقة.

ثانياً: فرضيات الدراسة.

ثالثاً: الدراسة التطبيقية.

رابعاً: النتائج والتوصيات.

٧. الإطار النظري والدراسات السابقة

٧-١ نشأة التقارير المتكاملة

تلعب أسواق المال دوراً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد أصبح نجاح أسواق المال، خاصة في الآونة الأخيرة، يتوقف بشكل أساسي على توافر المعلومات التي تحتاجها كافة الأطراف من أصحاب المصالح من أجل ترشيد قراراتهم. حيث يلعب الإفصاح دوراً أساسياً في تخفيض درجة عدم التأكد باعتباره أداة لتوصيل المعلومات التي تتعلق بأداء الشركات والمخاطر التي تواجهها، مما يزيد من ثقة كافة الأطراف المتعاملة في السوق. إضافة إلى ذلك، يساعد الإفصاح في توفير تكلفة الحصول على المعلومات والحد من التقلبات التي تتعرض لها أسواق المال وزيادة كفاءتها، مما يقلل من تكلفة حصول الشركات على تمويل (هندي، ٢٠٠٧؛ شرف، ٢٠١٥). ويرى كثيرون (Vanzyl, 2011; Schultz and Tsikwe, 2011; Eccles and Krzus, 2011; Qu et al., 2013; شرف، ٢٠١٥) أنه على الرغم من أهمية التقارير المالية التقليدية كمصدر أساسي لتقييم أداء الشركات، إلا أنها لا تعبر سوى عن الأداء المالي فقط، بالإضافة إلى تعقيدها وعدم كفاية المعلومات التي تقدمها عن المخاطر أو قدرة الشركة على خلق قيمة لكافة الأطراف من أصحاب المصالح، متجاهلة فكرة أن الشركة لا تعمل بمعزل عن البيئة، وأنه من الضروري تطوير التقارير المالية التقليدية حتى تتواءم مع التغيرات الحادثة في البيئة المحيطة.

إضافة لذلك، فإنها لا تواكب العديد من القضايا التي أصبحت محل إهتمام خاصة فى الآونة الأخيرة، مثل التغير المناخى وإستفاد الموارد الطبيعية وظروف العمل وحقوق الإنسان والإبتكار والعلاقات مع أصحاب المصالح وإستخدام الكفاء للموارد غير المتجددة والمسئولية الأخلاقية وغيرها، وبالتالي أصبحت عاجزة عن توصيل صورة وافية عن أداء الشركة، بما يتماشى مع متطلبات المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح من المعلومات. فى ذات السياق، أفادت دراسة Deloitte (2011) إلى أن خسارة حملة الأسهم لإستثماراتهم، والكوارث البيئية، تعد خير مثال على تأثير الأبعاد غير المالية على إستدامة الشركة فى المدى الطويل.

من جانب آخر، ترى الباحثة أن تركيز التقارير المالية التقليدية على تقييم أداء الشركة عن السنة المالية المنصرمة، ومقارنة ذلك الأداء بعدد من السنوات التى تسبقها، لم يعد مناسباً اليوم فى ظل التغيرات السريعة وتشعب العلاقات بين العوامل المختلفة التى تحيط بالشركة، سواء على مستوى البيئة الداخلية أو الخارجية، والتى تحتاج إلى تحليل أشمل لأدائها، بحيث يربط بين الأداء الماضى والحاضر والمستقبل، ويوضح مدى الترابط بين المعلومات المالية وغير المالية بالشكل الذى يسمح بتقييم فترة الشركة على خلق قيمة، وقدرتها على الإستمرار والنجاح فى المدى القصير والمتوسط والطويل؛ الأمر الذى يؤكد على مفهوم التفكير المتكامل (Integrated Thinking)، الذى يعد أحد المفاهيم المستحدثة فى بيئة الأعمال، والذى يقوم على التفكير فى مدى التكامل والإرتباط بين الأنشطة المختلفة للشركة ورؤوس الأموال التى تستخدمها أو تؤثر فيها، بما يؤدى إلى خلق قيمة فى المدى القصير والمتوسط والطويل، و يحسن من ترابط وتدفق المعلومات عند إعداد تقرير الإدارة وتحليل أداء الشركة (IIRC, 2013). من هنا يمكن القول بأن التفكير المتكامل يحسن القدرة على إتخاذ القرارات، وبذلك من خلال المساعدة فى تقييم إستدامة الشركة. وقد قام Eggenberger and Partidrio (2000) بإقتراح خمسة أشكال للتكامل تتمثل فى، التكامل الموضوعى (Substantive) الذى يعبر عن الجانب السلوكى أكثر من عملية إعداد تقارير الشركة ذاتها، والمنهجى (Methodological) الذى يعبر عن تراكم المعلومات التى تتعلق بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والإجرائى (Procedural) الذى يعبر عن تأثير أصحاب المصالح على عملية إتخاذ القرارات، والمؤسسى (Institutional) الذى يعبر عن درجة مشاركة الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات، والسياسى (Political) الذى يعبر عن التكامل بين القوانين والتشريعات.

وبشكل مبسط يمكن التعبير عن التقرير المتكامل كما أشار إليه تقرير مبادئ الحوكمة بجنوب إفريقيا King III (2009:54) على أنه "عرض أداء الشركة فيما يتعلق بالنواحي التمويلية وإستدامة بصورة شاملة ومتكاملة". وفى تعريف أكثر شمولاً، يشير المجلس الدولى للتقرير المتكامل (IIRC) إلى التقارير المتكاملة على أنها "رسالة موجزة حول كيفية توظيف إستراتيجية

الشركة وحوكمتها وأدائها ومستقبلها في ضوء المستجدات الحادثة في البيئة الخارجية، بما يؤدي إلى خلق قيمة في المدى القصير والمتوسط والطويل" (7: IIRC, 2013). كذلك عبر عنه Eccles and Krzus (2010) بأنه وسيلة يتم من خلالها عرض المعلومات المالية والإجتماعية والبيئية في تقرير واحد بصورة مختصرة وواضحة ومتسقة وقابلة للمقارنة. كذلك عرف Elmaghrabi (2014) التقرير المتكامل على أنه مدخل شامل للتقرير عن المتغيرات المالية وغير المالية لخدمة أغراض المستثمرين وغيرهم من الأطراف من أصحاب المصالح، وذلك من خلال توفير تلك التقارير معلومات عن الروابط الموجودة بين إستراتيجية الشركة والحوكمة والمخاطر والأداء المالي وغير المالي، وبيان أثر ذلك على مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية. من جانب آخر، عرف Busco et al. (2013b) التقرير المتكامل بأنه عملية يتم من خلالها توصيل معلومات عن قدرة الشركة على خلق قيمة بمرور الوقت، وذلك من خلال قيام الشركات بإعداد التقرير المتكامل السنوي. ويؤكد Adams (2015) على هذه الفكرة، حيث يتم النظر إلى التقرير المتكامل على أنه تطبيق جديد يتم من خلاله تحسين قدرة إدارة الشركة على فهم القضايا المتعلقة بالإستدامة، على إعتبار أن التقارير المتكاملة تتطلب تحديد العلاقات المتبادلة بين الإستدامة والمخاطر وإستراتيجية الشركة والحوكمة والمتغيرات المالية، مما قد يترتب عليه تغيير في العمليات المحاسبية والإدارية. بناء على العرض السابق، تخلص الباحثة إلى أن التقرير المتكامل هو وسيلة مستحدثة يتم من خلالها توصيل معلومات شاملة ومتكاملة عن نواتج التفاعل بين المتغيرات المالية وغير المالية، التي تشكل بيئة الشركة، وإنعكاس ذلك على قدرتها على خلق قيمة في المدى القصير والمتوسط والطويل، بما يساعد على ترشيد قرارات الفئات المختلفة من أصحاب المصالح المعنية بإداء الشركة.

وبوجه عام، يمكن القول بأن الجهود التي بذلت بهدف تطوير الإفصاح من خلال التقارير التي تعدها الشركات والتي كان آخرها التقارير المتكاملة، قد مرت بثلاث مراحل. المرحلة الأولى، في الفترة التي سبقت بداية الألفية الثالثة والتي شهدت بداية توجه بعض الشركات نحو الإفصاح عن معلومات تتعلق بالقضايا البيئية المتعلقة بنشاطها، ثم تم التوسع في محتواها لتشتمل على القضايا الإجتماعية، تلى ذلك ظهور أول نوع من التقارير غير المالية، والتي عرفت بإسم تقارير المسؤولية الإجتماعية للشركات Corporate Social Responsibility Reports (CSR)، والتي أصبحت تنشر من قبل بعض الشركات بشكل منفصل عن التقارير المالية التقليدية، ويتم من خلالها نشر معلومات تتعلق بالأداء البيئي والإجتماعي للشركات (Sridhar, 2012). وفي أواخر التسعينيات ظهر ما يعرف بالتقرير ثلاثي المحاور (Triple Bottom Line Report)، والذي يتم من خلاله تقسيم تقرير الشركة إلى ثلاثة أقسام تظهر مقدار الزيادة أو الإنخفاض في القيمة المضافة المترتبة على كل من الأنشطة البيئية

والإجتماعية والإقتصادية للشركة (Eccles and Serafeim, 2011; Eccles and Elkington, 1998; Saltzman, 2011).

وفى المرحلة الثانية التى صاحبت الألفية الثالثة، قد شهدت بيئة الأعمال ظهور تقارير الإستدامة Sustainability Reports، والتى يتم نشرها أيضاً بشكل مستقل عن التقارير المالية، لتشمل معلومات عن الأداء الإقتصادى للشركات إلى جانب الأداء البيئى والإجتماعى. وقد إنتشر إصدار هذا النوع من التقارير بواسطة الشركات الدولية (Araya, 2006; Deloitte, 2012).

وفى إطار الجهود المبذولة دولياً لدعم التقرير عن الإستدامة، تم إصدار مجموعة من القواعد والإرشادات من قبل GRI، والتى لعبت دوراً هاماً وفعالاً فى جعل الإفصاح عن الإستدامة جزء من ثقافة العديد من الشركات على مستوى العالم. إضافة إلى ذلك، لقد شهدت تلك المرحلة تحركاً غير مسبوق من قبل عدد كبير من الحكومات للعمل على إصدار عدد من اللوائح والقوانين التى تلزم الشركات بالتقرير عن أدائها البيئى والإجتماعى. وترى الباحثة أن ذلك التوجه قد أسهم بصورة كبيرة فى التوجه الأخير منذ ٢٠١٠ نحو إصدار التقارير المتكاملة، والتى تهدف إلى مقابلة توقعات جميع الأطراف من أصحاب المصالح خاصة المساهمين والمقرضين من المعلومات التى تساعد فى الإلمام بكافة الجوانب المتعلقة بأداء الشركات، بما يساعد فى ترشيد القرارات (IIRC Website).

ويعد إنشاء IIRC فى أغسطس ٢٠١٠ بواسطة كل من مشروع A4S وGRI من أبرز الإنجازات التى تمخضت عن الجهود التى بذلتها المؤسسات الدولية خلال العقدين الماضيين، من أجل دعم التقرير غير المالى ونشر الوعى فى بيئة الأعمال على المستوى الدولى، بأنه لايمكن النظر لأحى من الأداء المالى أو غير المالى بمعزل عن الآخر. ويؤيد عدد من الباحثين وجهة النظر هذه، حيث يرى Burnitt (2012) وBeattie (2014) بأن إنشاء IIRC يعد من أهم الإنجازات التى تحققت خلال العقد الأول من الألفية الثالثة فى سبيل التحول إلى التقارير المتكاملة.

وفىما يتعلق بالجهود المبذولة من قبل الحكومات فى كل من الدول المتقدمة والنامية فى سبيل التحول إلى التقارير المتكاملة، فقد إتضح للباحثة من خلال إطلاعها على تجارب الدول المختلفة فى هذا المجال، أن هذا التوجه يبرز من خلال قيام عدد غير قليل من الدول بتشجيع الشركات على الإفصاح عن كل أو بعض المعلومات التى تتطلبها التقارير المتكاملة بشكل غير إلزامى، فى حين إتجهت بعض الدول إلى إلزام الشركات المدرجة بأسواقها المالية، بإعداد تقارير غير مالية مثل تقارير الإستدامة أو إعداد تقارير متكاملة. ومن أمثلة الدول المتقدمة التى تلزم شركاتها بإعداد تقارير غير مالية، الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا والدنمارك. فعلى سبيل المثال، تتطلب لجنة تداول الأوراق المالية SEC بالولايات المتحدة الأمريكية الإفصاح عن الإلتزامات

البيئية المحتملة والإفصاح عن مخاطر التغير المناخي، كذلك قامت وكالة الحماية البيئية Environmental Protection Agency بالتعاون مع SEC ببعض الخطوات فيما يتعلق بالقياس والتقرير عن الإحتباس الحرارى، كما تنص القوانين الأمريكية على ضرورة الإفصاح عن معلومات الإستدامة وفقاً للأهمية النسبية (Chen, 2010; Sulkowski and Sandra, 2014). فى ذات السياق، تم إنشاء مجلس معايير محاسبة الإستدامة بالولايات المتحدة الأمريكية Sustainability Accounting Standards Board (SASB) بهدف صياغة ونشر معايير محاسبة الإستدامة، ليتم تطبيقها بواسطة الشركات المدرجة بالبورصة الأمريكية، جنباً إلى جنب مع المبادئ المحاسبية التى أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى Financial Accounting Standards Board (FASB). وتسعى هذه المعايير إلى توضيح الإفصاحات الخاصة بإستدامة الشركات التى تعمل فى الصناعات المختلفة، بما يساعد فى تحسين قابلية المقارنة بين أداء الشركات، ومن ثم حماية المستثمرين وتحسين قدرتهم على إتخاذ قرارات إستثمارية رشيدة. وفى ألمانيا قام المجلس الألمانى للتنمية المستدامة The German Council for Sustainable Development بوضع قانون يختص بالإستدامة والمسئولية الإجتماعية للشركات الألمانية والذي بموجبه يتعين على الشركات أن تفصح عن كافة الجوانب المتعلقة بالإستدامة، وقد شدد ذلك القانون على أهمية المعلومات عن التغير المناخي والمعلومات البيئية والإجتماعية والحوكمة ودورها فى إتخاذ القرارات المالية (RNE, 2012). وفى فرنسا تلزم بورصة باريس الشركات المدرجة بها بالإفصاح عن الأداء البيئى والإجتماعى، كما أنه منذ ٢٠١٢ قامت الحكومة الفرنسية بإنزام الشركات التى يعمل بها أكثر من ٥٠٠٠ موظف أن تقوم بتقديم تقارير متكاملة وفقاً لقانون Grenelle II (Eccles and Serafeim, 2011). وفى الدنمارك يلزم القانون الشركات الكبرى بعرض تقرير عن المسئولية الإجتماعية ضمن التقرير السنوى لها (Brian, 2010; GRI, 2010). وفى السويد تلتزم الشركات المملوكة للدولة بإتباع الإرشادات التى قدمتها GRI وفى حالة عدم الإلتزام بأى منها لابد من أن توضح الشركة مبررات ذلك (Eccles and Krzus, 2010). كذلك توصل المنتدى الأوروبى لأصحاب المصالح المتعددين الخاص بالمسئولية الإجتماعية للشركات European Multi Stakeholder Forum on CSR إلى ضرورة قيام الشركات المدرجة بالبورصات الأوروبية بالإفصاح عن معلومات تتعلق بالمسئولية الإجتماعية، وضرورة تضمين تلك المعلومات فى إتخاذ القرارات الإستثمارية، وأهمية الإفصاح الإلزامى عن ممارسات الحوكمة لتجنب الأزمات المالية المستقبلية، وكذلك أهمية توافر الشفافية والإفصاح للمستثمرين، مع ضرورة المراجعة المستقلة لذلك (Eurosif, 2012). كذلك قام IFAC بتقديم توصية إلى مجموعة العشرين G20 للتحويل إلى التقارير المتكاملة (IFAC, 2012).

من جانب آخر، على مستوى الأسواق الناشئة، فقد دشنت بورصة بوفيسبا بالبرازيل مؤشراً للإستدامة فى ٢٠٠٥ (Araya, 2006; Lydenberg and Grace, 2008). وفى ماليزيا تم فى ٢٠٠٧ إلزام الشركات المدرجة بالبورصة بالإفصاح عن الأنشطة الإجتماعية فى تقاريرها السنوية، وفى ٢٠٠٨ طالبت الحكومة الماليزية الشركات بالإفصاح عن معلومات التوظيف، وتم تحسين حوكمة الشركات، ووضع إطار للمسئولية الإجتماعية يركز على البيئة والمجتمع والسوق ومكان العمل وتشجيع الشركات على التفكير فى الآثار البيئية والإجتماعية لأنشطتها (Lydenberg and Grace, 2008). وفى الهند تم إصدار مجموعة إرشادات قومية إختيارية فى ٢٠١١ National Voluntary Guidelines لكى تسترشد بها الشركات فى الإفصاح البيئى والإجتماعى والحوكمى، وفى ٢٠١٢ تم إلزام الشركات المدرجة بالبورصة بتقديم تقرير غير مالى كجزء من تقريرها السنوى. وفى سنغافورة يدرس معهد المحاسبين القانونيين التحول نحو التقارير المتكاملة (ElMaghrabi, 2014). أما على مستوى دول الخليج العربى، برزت بعض المجهودات خلال السنوات القليلة الماضية التى تبنتها بعض الجهات التنظيمية لمهنة الحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجى، أبرزها تبنى دولة الإمارات العربية المتحدة مبادرة بيرل فى ٢٠١٠ لنشر الوعى بأهمية تبنى القطاع الخاص بمنطقة الخليج لمعايير تتعلق بالمساءلة والشفافية والحوكمة المؤسسية بما يحقق النمو الإقتصادى المستدام.

وبالرغم من إعتبار جنوب أفريقيا سوقاً ناشئة، إلا أنها تأتى على رأس الدول التى تبنت فكرة التقارير المتكاملة، وتعد لجنة التقرير المتكامل بجنوب أفريقيا The Integrated Reporting Committee of South Africa (IRC) هى الجهة المنوطة بوضع مبادئ إرشادية لإعداد التقارير المتكاملة بجنوب أفريقيا (IRC, 2011). وقد أُلزمت بورصة جوهانسبرج منذ ٢٠١١ الشركات المدرجة بها بإعداد تقارير متكاملة (Adams and Simnett, 2011; Eccles and Serafeim, 2011; Cheng et al., 2014; Eccles and Kiron, 2012).

وأخيراً فى مصر، التى تعد بورصتها من الأسواق الناشئة المحورية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتى تأتى فى مقدمة البورصات المشاركة فى تأسيس لجنة الإستدامة بالإتحاد العالمى للبورصات فى مارس ٢٠١٤، وتشغل منذ مايو ٢٠١٦ منصب نائب رئيس لجنة الإستدامة، يتلاحظ تنامى الإهتمام بالمسئولية البيئية والإجتماعية للشركات خلال العقدى الأخيرين، كأحد آليات عولمة سوق المال المصرى. فى هذا السياق، أفاد عدد من الباحثين (أحمد، ٢٠١٥؛ شرف، ٢٠١٥) أن مصر تأتى على رأس الدول بالمنطقة العربية والأفريقية التى إهتمت بإصدار قوانين وتشريعات لضمان وفاء الشركات بمسئولياتها تجاه البيئة والمجتمع. من جانب آخر، تأتى وزارة البيئة وجهاز شئون البيئة والبورصة المصرية على رأس الجهات الحكومية فى مصر المنوطة

بمتابعة وتقييم والرقابة على الأداء البيئي والاجتماعي للشركات. ومن أبرز القوانين التي صدرت لتنظيم المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات العاملة في مصر، قانون حماية البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩، والذي يهدف إلى حماية البيئة من التلوث، وقانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣، والذي يشدد على مسؤولية الشركات تجاه العاملين بها، ويوضح ضمانات وحقوق العمال بما فيها توفير بيئة عمل آمنة خالية من المخاطر. كذلك تم إصدار دليل حوكمة الشركات في ٢٠٠٥، والذي كان آخر تحديث له في يوليو ٢٠١٦، حتى يواكب أفضل ممارسات الحوكمة التي توليها المنظمات الدولية ومؤسسات التمويل والمستثمرين إهتماماً بالغاً، بهدف ضمان تحقق الشفافية والإدارة الرشيدة بما يخدم مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة. كذلك قام دليل الحوكمة المصري بتحديد مجموعة القواعد المنظمة لإفصاح الشركات من خلال التقرير السنوي وتقرير مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة وتقرير الإفصاح الربع سنوي وتقرير الإستدامة والموقع الإلكتروني للشركات (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٦). وأخيراً، في عام ٢٠١٠ قام مركز المديرين المصري والذي يتبع الهيئة العامة للرقابة المالية والمركز المصري لمسئولية الشركات بالتعاون مع البورصة المصرية ومؤسسة ستاندارد آند بورز S&P بتدشين مؤشر لمسئولية الشركات والذي يضم أكثر الشركات إفصاحاً عن معلومات تتعلق بالأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة، كما يتم ربط ترتيب تلك الشركات بالمؤشر بكل من القيمة السوقية لأسهمها ومعدلات التداول. من جانب آخر، فإن معايير المراجعة المصرية تتماشى مع التوجه نحو الدمج بين المعلومات المالية وغير المالية وإستيغاب الربط بين الأداء المالي وغير المالي للشركات. على سبيل المثال، أوضح معيار المراجعة المصري رقم ٧٢٠ الذي يقابل معيار المراجعة الدولي رقم ٧٢٠: مسؤولية المراجع عن المعلومات-الأخرى المرافقة للقوائم المالية التي تمت مراجعتها (ISA 720: The Auditor Responsibilities Relating to other Information in Documents Containing Audited Financial Statements) أمثلة للمعلومات غير المالية، حيث تشمل تقرير الإدارة عن حوكمة العمليات التشغيلية للمنشأة وبيانات التوظيف والعمالة وأسماء المديرين وأعضاء مجلس الإدارة والمصروفات الرأسمالية المخططة وبعض المؤشرات والنسب المالية (معيار المراجعة المصري رقم ٧٢٠). كذلك أوضح معيار المراجعة المصري رقم ٣٠٠٠ الذي يقابل معيار المراجعة الدولي رقم ٣٠٠٠: خدمات التأكيد (ISAE 3000: Assurance Engagements) المعدل في ديسمبر ٢٠١٣، مهام التأكيد بخلاف مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية للعمليات (معيار المراجعة المصري رقم ٣٠٠٠). ومن ثم ترى الباحثة أن ذلك يؤكد على وعى القائمين على مهنة المحاسبة في مصر بدور المعلومات غير المالية المتعلقة بالأداء الإقتصادي والاجتماعي والحوكومي في تقييم أداء الشركة.

بناء على العرض السابق، تخلص الباحثة إلى أنه على الرغم من عدم إصدار المنظمات المهنية المحاسبية لمعيار محاسبي للإفصاح من خلال التقارير المتكاملة للشركات حتى الآن، إلا أن شيوع استخدام مدل خلق القيمة فى تقييم أداء الشركات خلال السنوات الأخيرة (Sutthirak and Gonjanar, 2012؛ إسماعيل، ٢٠١٦)، وإتجاه غالبية الدول سواء المتقدمة أو النامية نحو تفعيل الإفصاح عن المعلومات التى تتطلبها التقارير المتكاملة، وإبراز أهمية مجها مع المعلومات المالية، ووجود مشروع مشترك بين IIRC وIASB منذ ٢٠١٣ (IIRC and IFRS Foundation Memorandum of Understanding) للعمل على إصدار معيار دولى للتقارير المتكاملة يحظى بالقبول العام، ويرتقى بكفاءة وفعالية التقارير التى تعدها الشركات (Wild and van Staden, 2013)، يعكس الوعى بأهمية لمج المعلومات غير المالية مع المالية، وكذلك ضرورة توضيح نواتج التفاعل بين الأداء المالى وغير المالى للشركة، بما يحقق زيادة الشفافية وحماية المستثمرين وخدمة إحتياجات كافة الأطراف من أصحاب المصالح من المعلومات اللازمة لترشيد عملية إتخاذ القرارات. من جانب آخر، ترى الباحثة أن ذلك التوجه يساعد فى التنبؤ بالمخاطر المحتملة والأداء المستقبلى للشركات، وبالتالي إضفاء الثقة على المعاملات فى أسواق المال وخاصة الناشئة منها.

٢-٧ الإطار الدولى للتقرير المتكامل

فى إطار الجهود المبذولة من جانب IIRC، منذ تأسيسه فى ٢٠١٠ ليكون مسئولاً عن وضع مبادئ إرشادية، يتم من خلالها إعداد التقارير المتكاملة، قد قام المجلس فى ٢٠١١ بإصدار دراسة تناقش التحول نحو التقارير المتكاملة ودورها فى توصيل معلومات تتعلق بقدرة الشركة على خلق قيمة (IIRC, 2011). وقد قدمت هذه الدراسة تصوراً بشأن العناصر الأساسية للتقارير المتكاملة، وعرضت مقترحات بشأن هيكل الإطار العام لهذا النوع من التقارير، بحيث يصلح للتطبيق على المستوى الدولى، بالإضافة إلى مجموعة الإرشادات التى تتعلق بالمفاهيم ونطاق ومحتوى وكيفية عرض هذه التقارير. وكذلك قدمت الدراسة، توضيحاً مختصراً لمفهوم رأس المال المتعدد. وقد إقترحت خمسة مبادئ إرشادية تتمثل فى؛ التركيز الإستراتيجى، الربط بين المعلومات، التوجه المستقبلى، الإستجابة ومراعاة أصحاب المصالح، الإختصار والموثوقية والأهمية النسبية. من جانب آخر، تم إقترح ستة بنود للمعلومات التى يجب أن تشكل محتوى التقرير المتكامل، والتى لابد وأن تستوفى خاصيتى الكفاية والملاءمة كما حددها IIRC فى ذلك الوقت، والتى تمثلت فى؛ نظرة عامة على الشركة ونموذج الأعمال، فهم سياق التشغيل، الأهداف الإستراتيجية وإستراتيجيات تحقيقها، الحوكمة والأجور، تقييم أداء الشركة، وأخيراً نظرة مستقبلية والتى تتطلب تحديد الفرص والتحديات وظروف عدم التأكد التى تواجه الشركة وتأثير ذلك على إستراتيجياتها وأداءها المستقبلى (IIRC, 2011).

وفى ديسمبر ٢٠١٣، قام IIRC بإصدار الإطار الدولي للتقارير المتكاملة، والذي قام من خلاله بتتقيح وتطوير المبادئ والعناصر التي يجب أن تمثل محتوى التقرير المتكامل، والتي إقترحها من خلال الدراسة التي طرحها فى ٢٠١١، إلى جانب إعطاء تعريفات بقيقة لتوضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بهذا النوع من التقارير، وذلك لضمان التطبيق السليم وتجنب الخلط وعدم الفهم من جانب معدى هذه التقارير. وقد أشار IIRC إلى أن هذه المبادئ معدة بصفة أساسية لتناسب التطبيق فى المشروعات الهادفة للربح، وإن كان لا يوجد ما يمنع تطبيقها فى القطاع العام والشركات غير الهادفة للربح. وقد تضمن ذلك الإطار سبعة مبادئ إرشادية؛ يتمثل المبدأ الأول فى، التركيز الإستراتيجي والتوجه المستقبلي (Strategic Focus and Future Orientation)، و يتطلب ذلك المبدأ أن يتضمن التقرير المتكامل عرضاً لإستراتيجية الشركة وعلاقتها بقدرة الشركة على خلق قيمة فى المدى القصير والمتوسط والطويل، وأيضاً تأثير ذلك على رؤوس أموال الشركة، كذلك يتطلب من القائمين على الحوكمة، توضيح العلاقة بين الأداء الماضى والمستقبلي للمنشأة والعوامل التي تحكم هذه العلاقة، وكيفية تحقيق التوازن بين مصالح الشركة فى المدى القصير والمتوسط والطويل، وأيضاً كيفية إستفادة الشركة من خبراتها السابقة فى تحديد التوجه الإستراتيجي المستقبلي لها، إضافة إلى وجود نص صريح عن دور الأنواع المختلفة من رأس مال الشركة فى مساعدة الشركة فى تحقيق أهدافها الإستراتيجية مستقبلاً وخلق قيمة. والمبدأ الثانى يختص بترباط المعلومات (Connectivity of Information)، حيث يتطلب عرض التقرير المتكامل صورة كاملة لكافة العوامل التي تؤثر على قدرة الشركة على خلق قيمة، وإبراز التأثيرات الكلية لهذه العوامل مجتمعة، ودرجة التداخل والتأثيرات المتبادلة بين هذه العوامل، وذلك من خلال عمل تحليل لشكل التخصيص الحالى لموارد الشركة، وكيفية تحسين إستغلال هذه الموارد وضخ إستثمارات جديدة، للوصول لمستوى الأداء المستهدف وكذلك كيفية مراجعة وتعديل إستراتيجية الشركة لتواكب التغيرات والمستجدات، أو فى حالة الفشل للوصول بالأداء للمستوى المطلوب، وعمل ربط بين كل من إستراتيجية الشركة ونموذج الأعمال الخاص بها مع التغيرات فى البيئة الخارجية مثل التطورات التكنولوجية وظهور متطلبات مجتمعية جديدة وندرة بعض الموارد التي تعتمد عليها الشركة، وتوضيح العلاقة بين الأنواع المختلفة من رؤوس الأموال وتأثير ذلك على قدرة الشركة على خلق قيمة، وكذلك توفير معلومات كمية ونوعية عن التوقعات بشأن النمو فى إيرادات الشركة ونصيبها من السوق ومعدل إنخفاض التكلفة والنمو فى الإيرادات والأرباح نتيجة بناء علاقات طويلة الأجل مع العملاء، وزيادة رضاهم وتحسن سمعة الشركة، وكذلك توفير إيضاحات عن التأثير المتبادل بين المعلومات المالية وغير المالية، وإبراز أثر ذلك على قدرة الشركة على خلق قيمة. وكذلك لابد من توفير معلومات عن إدارة الشركة وأعضاء مجلس الإدارة، ومراعاة الإتساق بين المعلومات التي

تقدمها الشركة عن نفسها والمعلومات الخاصة بها، والتي يمكن الحصول عليها من مصادر خارجية، حتى يتم تقييم أداء الشركة بشكل سليم. كذلك لضمان تحقيق التقرير المتكامل الاستفادة المرجوة منه لابد من مراعاة الترتيب المنطقي للمعلومات وصياغة التقرير وعرضه بشكل واضح ومفهوم لجميع الفئات من مستخدميها والتي حددها الإطار في ستة فئات (العاملون، العملاء، الموردون، ومقدمي التمويل (شركاء الأعمال)، والمجتمع المحلي والجهات التشريعية والتنظيمية وواضعوا السياسات)، وإن كان الإطار يشير إلى إعطاء الأولوية لمقدمي التمويل (IRC, 2013: 7). أما المبدأ الثالث فيتمثل في العلاقات مع أصحاب المصالح (Stakeholders Relationships)، ويتطلب هذا المبدأ توضيح التقرير المتكامل لطبيعة ومدى نجاح العلاقة بين الشركة والأطراف المختلفة من أصحاب المصالح، من خلال إبرازها الكيفية وإلى أي مدى تفهم الشركة متطلبات أصحاب المصالح، فيما يتعلق بالأمور التي تمثل أهمية لكل طرف منهم مثل القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، والمخاطر التي تحيط بالشركة وطرق إدارتها وغيرها من العوامل التي تؤثر على قدرتها على خلق قيمة، كما تقوم بمراعاة مصالحهم وخدمة أهدافهم من منطلق أن قدرة الشركة على خلق قيمة لا تتحقق من خلال الشركة وحدها، ولكن أيضاً من خلال علاقاتها مع الآخرين، وبالتالي يساعد ذلك على زيادة الشفافية. ويتمثل المبدأ الرابع في الأهمية النسبية (Materiality)، حيث يتطلب إفصاح التقرير المتكامل عن المعلومات التي تتعلق بالأمور الهامة المالية وغير المالية التي تؤثر بدرجة كبيرة على قدرة الشركة على خلق قيمة في المدى القصير والمتوسط والطويل. وينطبق ذلك سواء كانت تلك المعلومات تعكس زيادة قدرة الشركة على خلق قيمة، مثل الإفصاح عن الفرص المتاحة ونجاح الشركة في الوصول لمستوى الأداء المستهدف، أو معلومات تبرز المعوقات والمخاطر التي تقف في طريقها، أو جوانب الضعف في الأداء التي تحد من قدرتها على خلق قيمة. أما المبدأ الخامس فيتمثل في التلخيص/ الإيجاز (Conciseness)، ويتطلب ذلك المبدأ تقديم المعلومات التي تتعلق بأداء الشركة بشكل ملخص بحيث تتضمن كافة المعلومات التي تساعد مستخدمى التقرير المتكامل على فهم إستراتيجية الشركة وممارسات الحوكمة بها، وتقييم أداءها الحالي وتوقع أداءها المستقبلي دون إسهاب لا حاجة له. ويتطلب ذلك إختيار المعلومات الملائمة للعرض بالتقرير المتكامل، بحيث يتحقق التوازن بين الإيجاز والاكتمال والقابلية للمقارنة. وبالتالي لابد من أخذ الأهمية النسبية للمعلومات في الإعتبار وتجنب التكرار، من خلال إتباع العرض المنطقي للمعلومات والربط بينها بشكل سليم. ويتعلق المبدأ السادس بالموثوقية والاكتمال (Reliability and Completeness)، حيث يتطلب ذلك المبدأ توفير التقرير المتكامل لكافة المعلومات الهامة عن الشركة سواء كانت إيجابية أو سلبية بحيادية تامة، وبصورة متوازنة وغير مضللة دون حذف أو تجميل للمعلومات غير المرغوب فيها التي قد تؤثر بالسلب على صورتها.

كذلك يجب أن يغطي التقرير الجوانب الجوهرية، ويوضح حدودها حتى يتحقق العرض الصادق للمعلومات الخاصة بالشركة. وترى الباحثة أن ذلك المبدأ يدعم جودة المعلومات والتي تتطلب جمع وتسجيل وتحليل المعلومات والعمليات المستخدمة في إعداد التقارير والإعلان عنها بطريقة قابلة للفحص للتأكد من مدى دقة وصحة محتواها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال وجود نظام فعال للرقابة الداخلية، وأنظمة المراجعة الداخلية. والإحتفاظ بالمستندات التي تدعم المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من خلال التقارير المتكاملة، ومراعاة متطلبات أصحاب المصالح من المعلومات، لتحسين قدرتهم على إتخاذ القرارات، وتقييم أداء الشركة وقدرتها على خلق قيمة، مع الأخذ في الإعتبار حق الشركة في عدم توفير معلومات عن نفسها، والتي قد يستغلها المنافسون في الإضرار بالشركة. كذلك ترى الباحثة، أن موثوقية المعلومات تتطلب مراجعتها كجزء من خدمات التأكيد التي تقدمها مكاتب المراجعة. ومن الجدير بالذكر، أن التقارير المتكاملة تغطي أولوية خاصة لموثوقية وإكتمال المعلومات التي تفصح عنها الشركات من خلال التقارير المتكاملة، حيث تتطلب عدم أخذ تكلفة الإفصاح عن المعلومات في الإعتبار، طالما أن هذه المعلومات هامة ولازمة لاستيفاء شرط الموثوقية والإكتمال. وأخيراً، يتمثل المبدأ السابع في، الإتساق والقابلية للمقارنة (Consistency and Comparability)، حيث يتطلب هذا المبدأ تقديم التقارير المتكاملة للمعلومات المعدة وفق نفس الأسس، وبطريقة تسمح بالوقوف على قدرة الشركة على خلق قيمة من فترة لأخرى ومقارنة قدرتها على خلق قيمة مع غيرها من الشركات.

كذلك قام الإطار الدولي للتقرير المتكامل الذي أصدره IIRC في ٢٠١٣ بالتوسع في العناصر التي يجب أن تشكل محتوى التقارير المتكاملة لتشمل ثمانية عناصر تتمثل في؛ أولاً: نظرة عامة على الشركة والبيئة الخارجية التي تعمل فيها (Organizational Overview and External Environment)، حيث لا بد أن تفصح الشركة عن كافة المعلومات المتعلقة بنشاط الشركة والظروف المحيطة بعملها. ثانياً: الحوكمة (Governance)، حيث يتطلب ذلك الإفصاح عن هيكل الحوكمة الخاص بالشركة ودوره في مساعدة الشركة على خلق قيمة في المدى القصير والمتوسط والطويل، ولا بد أن يتضمن التقرير المتكامل إيضاحاً من قبل المسؤولين عن تطبيق مبادئ الحوكمة داخل الشركة، عن مسؤوليتهم تجاه ضمان قيام التقرير المتكامل بتوضيح الترابط بين المعلومات المالية وغير المالية، وعم إذا كان التقرير المتكامل تم إعداده وعرضه وفقاً لمجموعة المبادئ الإرشادية التي أصدرها IIRC. ثالثاً: نموذج الأعمال (Business Model)، حيث لا بد أن يوضح التقرير المتكامل طبيعة نموذج الأعمال الذي تتبناه الشركة والذي يتم من خلاله تحويل المدخلات إلى مخرجات من خلال أنشطة الشركة، والآثار المترتبة على ذلك، وإنعكاسها على الأهداف الإستراتيجية للشركة، وعلى قدرة الشركة على خلق قيمة في المدى القصير والمتوسط والطويل.

رابعاً: المخاطر والفرص (Risks and Opportunities)، حيث يتطلب ذلك الإفصاح عن المخاطر التي تواجه الشركة والفرص المتاحة، وأثر ذلك على قدرة الشركة على خلق قيمة في المدى القصير والمتوسط والطويل وكيفية تعامل الشركة مع ذلك. خامساً: الإستراتيجية وتخصيص الموارد (Strategy and Resource Allocation)، حيث يتطلب ذلك الإفصاح عن هدف الشركة ورؤيتها بشأن طريقة بلوغ ذلك الهدف. سادساً: الأداء (Performance)، والذي يتم من خلاله توفير معلومات عن مدى نجاح الشركة خلال الفترة المالية في التحرك نحو بلوغ أهدافها الإستراتيجية، وتحليل نتائج الأداء من خلال إبراز تأثيراتها على رؤوس أموال الشركة. سابعاً: التوقعات (Outlook)، حيث يتطلب ذلك إستعراض التحديات وظروف عدم التأكد التي تتوقع الشركة أن تواجهها في أثناء تحركها نحو تحقيق أهدافها الإستراتيجية، وأثر ذلك على نموذج الأعمال الخاص بالشركة والأداء المستقبلي لها. ثامناً: أسس الإعداد والعرض (Basis of Preparation and Presentation) والتي تتطلب قيام الشركة بالإفصاح عن الأسس التي يتم بناء عليها تحديد الموضوعات التي يتم الإفصاح عن معلومات متعلقة بها، من خلال التقرير المتكامل الذي تعده، وكيفية حساب وتقييم البنود التي يتم الإفصاح عنها.

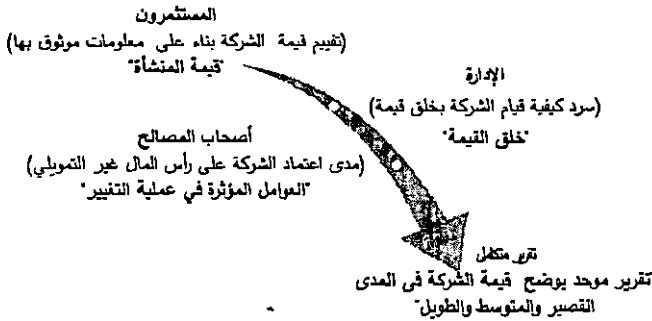
وقد أكد IIRC في هذا الإطار على أن التقارير المتكاملة سنوية إلى تحسين قدرة الشركة على إستغلال رأس مالها، بما يساعد في تحقيق الإستقرار المالي والإستدامة، وذلك بتوضيح قدرة الشركة على خلق قيمة. وبالتالي، يقود ذلك إلى تحسن كفاءة عملية إعداد التقارير، بحيث يصبح أساس إعداد التقارير، هو إبراز مدى التكامل والتأثير المتبادل بين الأنشطة المالية وغير المالية، وكيفية مقابلة متطلبات الأطراف المختلفة من أصحاب المصالح، وكيفية تطويع نموذج الأعمال وإستراتيجية الشركة، حتى يتماشيان مع التغيرات الحادثة في البيئة التي تعمل بها، حتى تستطيع الشركة مواجهة المخاطر والتحديات وكذلك عمل الإستغلال الأمثل للفرص المتاحة (IIRC, 2013).

من جانب آخر، لقد طور الإطار منظور رأس المال مقارنة بالمنظور التقليدي الذي إقتصرت على رأس المال التمويلي (Financial Capital)، حيث قسم IIRC رأس مال الشركة إلى ستة أنواع تشمل إلى جانب رأس المال التمويلي كلاً من؛ رأس المال المصنع (Manufactured Capital)، رأس المال الفكري (Intellectual Capital)، رأس المال البشري (Human Capital)، رأس المال الإجتماعي والعلاقات (Social and Relations Capital)، ورأس المال الطبيعي (Natural Capital). ويتمثل الهدف من ذلك التقسيم في التأكيد على فكرة التنوع في رأس المال، وأهمية إستخدام ومدى مساهمة كل نوع في خلق قيمة للشركة والأطراف المختلفة من أصحاب المصالح، وذلك في المدى القصير والمتوسط والطويل. ويتمثل رأس المال التمويلي في مجموع كل من الأموال المتاحة للإستخدام في إنتاج السلع وتقديم الخدمات، والأموال التي يتم الحصول عليها من خلال مصادر التمويل مثل

الإفراض وإصدار أسهم وسندات أو المنح، أو يتم توليده من خلال العمليات والإستثمارات التي تقوم بها الشركة. ويتمثل رأس المال المصنع في مجموعة الأصول الملموسة المتاحة للمنشأة لإستغلالها في تصنيع المنتجات وتقديم الخدمات مثل المباني والمعدات والآلات والبنية الأساسية التي غالباً ما يتم تصنيعها من خلال منشآت أخرى، إضافة إلى تلك التي قامت الشركة المعدة للتقرير بتصنيعها بغرض البيع أو الإستخدام. ويتمثل رأس المال الفكري في مجموعة الأصول غير الملموسة مثل براءات الإختراع وحقوق الملكية الفكرية وبرامج الحاسب التي تشكل الأصول الفكرية، ورأس المال التنظيمي الذي يشمل المهارة والقدرة على الإبداع والأنظمة والإجراءات والقواعد. ويتمثل رأس المال البشري فيما يمتلكه العاملين من كفاءة وخبرات ومهارات وبنوافع للتطوير، بما يتماشى مع الإطار الحوكمي وأسلوب إدارة الشركة والقيم الأخلاقية، وكذلك قدرة العاملين على فهم وتطوير وتنفيذ إستراتيجية الشركة وولاؤهم لها وبنوافعهم نحو تحسين أداء عمليات التشغيل والمنتجات والخدمات إضافة إلى قدرتهم على القيادة والإدارة والعمل كفريق متعاون. ويتمثل رأس المال الإجتماعي والعلاقات في مجموعة العلاقات والروابط على المستوى الداخلي للمنشأة، وبين الشركة والأطراف الخارجية من أصحاب المصالح، والقدرة على تشارك المعلومات بما يخدم مصالح الفرد والجماعة، والذي يتضمن الأطر المشتركة والقيم والسلوكيات المتفق عليها وتقوية وحماية العلاقة مع أصحاب المصالح والعلامة التجارية والسمعة ورضا المجتمع وحدود سماحه للشركة بممارسة نشاطها. وأخيراً يتمثل رأس المال الطبيعي في مجموعة الموارد البيئية المتجددة وغير المتجددة والعمليات التي يتم من خلالها إنتاج السلع والخدمات بما يدعم مركز الشركة (12-11:2013، IIRC) مثل إستخدام الهواء، الماء، الأرض، والمعادن والغابات، فضلاً عن المحافظة على التنوع البيولوجي والنظام البيئي (Flower, 2015).

ومن أجل إعطاء الشركات نوع من المرونة في التقرير عن رأس مالها بما يتماشى مع ظروفها، فلم يلزم الإطار الشركات بالإفصاح عن كل أنواع رأس المال. كذلك أبرز IIRC أهمية دور التقرير المتكامل في توضيح دور الشركة في الإشراف ليس فقط على رأس المال التمويلي كما جرت العادة في الفكر التقليدي، بل أيضاً على رأسمالها المصنع ورأسمالها البشري والفكري والطبيعي والإجتماعي والعلاقات مع الأطراف المختلفة من أصحاب المصالح، وتبني فكرة أن التحول نحو المنظور المتكامل سيرتقى بجودة التقارير التي تعدها الشركات، وبالقدرة على تحليل الأداء المالي وغير المالي وأثر التفاعل بينهما، وبالتالي تحسين القدرة على إتخاذ القرارات. كذلك أكد IIRC على أهمية المنظور المتكامل الذي يقوم عليه الإطار الدولي للمبادئ الإرشادية لإعداد التقارير المتكاملة في تحقيق التكامل بين نظم المعلومات التي تدعم عملية إعداد وتوصيل التقارير المعدة للإستخدام من قبل الإدارة و/أو الأطراف الخارجية (IIRC, 2013).

وكذلك تؤكد المبادئ التي أصدرها IIRC على أهمية توافر مجموعة من الخصائص في المعلومات المفصّل عنها في التقارير المتكاملة، بما يتفق مع متطلبات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي حددها الإطار المفاهيمي لمعايير التقرير المالي، فلا بد من توافر خاصيتي الموثوقية (Reliability) والإكتمال (Completeness) في المعلومات المفصّل عنها من خلال التقارير المتكاملة حتى يتحقق التمثيل الصادق (Faithful Presentation) لها، مما يتطلب من الشركات مراعاة أن تكون المعلومات المفصّل عنها من خلال التقارير المتكاملة حيادية (Neutral) وخالية من الأخطاء (Correct) وكاملة (Complete) وكذلك قابلة للتحقق (Verifiable) للتأكد من سلامتها من قبل الأطراف المختلفة، ذلك إضافة إلى توافر خاصيتي الإتساق (Consistency) والقابلية للمقارنة (Comparability)، وضرورة مراعاة الأهمية النسبية (Materiality) للمعلومات. وكذلك يؤكد الإطار على ضرورة إبراز الربط بين المعلومات المالية وغير المالية بشكل صريح وواضح ومباشر وأكثر شمولاً وتحديداً من مجموعة المبادئ التي أصدرتها GRI، وذلك من خلال توظيف



مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي يتم من خلالها الربط بين المعلومات المالية وغير المالية الخاصة بالشركة لقياس قدرتها على خلق قيمة في المدى القصير والمتوسط والطويل. وفيما يلي يلخص الشكل رقم (١) مفهوم التقرير المتكامل، والأطراف المختلفة ذات الصلة بهذا النوع من التقارير، ودرجة تأثيرها وتأثرها بمحتوى التقرير المتكامل.

شكل رقم (١): التقارير المتكاملة والأطراف ذات الصلة (KPMG, 2012:17)

ويتضح من الشكل أن المعلومات التي تقدمها التقارير المتكاملة تكون ذات أهمية لكل من الأطراف الداخلية والخارجية، حيث تقوم بتحليل تلك المعلومات للوقوف على المخاطر والتحديات التي تتعرض لها الشركة، وكذلك الفرص المتاحة ومواطن التميز التي تعكس قدرة الشركة على خلق قيمة، بما يدعم عملية إتخاذ القرارات لدى تلك الأطراف. ويعد تحديد الفئات المختلفة من أصحاب المصالح والمعلومات التي تحتاجها كل فئة، من وجهة نظر الباحثة، أمراً أساسياً لضمان تحقيق تقارير الأعمال المتكاملة الهدف المرجو منها.

بناء على العرض السابق للمبادئ الإرشادية والمحتوى المعلوماتي للتقارير المتكاملة التي حددها IIRC، ترى الباحثة، أن التقارير المتكاملة تمثل نقلة نوعية في مجال إعداد التقارير، والتي من أبرز مميزاتا إضافة إلى التأكيد على أهمية الإفصاح عن معلومات خاصة بإستدامة الشركات (Corporate Sustainability) والتفكير المتكامل، الإنتقال من التركيز على إعطاء معلومات تتعلق بالأداء الماضي للشركة، إلى التركيز على إعطاء معلومات تتعلق بالأداء المستقبلي لها، مثل خططها الإستراتيجية وقدرتها على خلق قيمة والمحافظة عليها، وكذلك التأكيد على مفهوم رأس المال المتعدد وتأثير ودرجة الإعتماد على كل نوع في خلق قيمة للمنشأة في المدى القصير والمتوسط والطويل، مما يرتقى بالفكر التقليدي للمحاسبة المالية ويجعله أكثر شمولاً، إذا ما أخذنا في الإعتبار أن التغير في أى نوع من رأس المال يكون له تأثير بصورة مباشرة أو غير مباشرة على رأس المال التمويلي. وعليه، يعد توفير مجموعة مبادئ إرشادية قابلة للتطبيق بصورة دولية أحد المزايا الهامة التي من شأنها تشجيع العديد من الشركات وأسواق المال إلى المبادرة بإعداد تقارير متكاملة لزيادة كفاءة التقارير التي تعدها، مما سيحقق القبول العام لهذا النوع من التقارير على المستوى الدولي، ومن ثم سيساعد على زيادة جاهزية الشركات الكبرى على مستوى العالم للتطبيق الإلزامي للتقارير المتكاملة. من جانب آخر، ترى الباحثة أن توفير التقارير المتكاملة معلومات عن دور كل نوع من رؤوس أموال الشركة، وكيفية تخصيص موارد الشركة بهدف دعم قدرتها على خلق قيمة، يعكس مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالشركة. كذلك فإن تأكيد الإطار على فكرة أن قدرة الشركة على خلق قيمة لنفسها ترتبط بقدرتها على خلق قيمة للأطراف المختلفة من أصحاب المصالح -كسب رضاهم وثقتهم- يسهم في تحقق شرط الملاءمة 'Relevance' الذي يعد أحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما حددها الإطار المفاهيمي المشترك الصادر عن FASB وIASB (2015, IFRS, 2010; the IFRS Framework)، والذي يتطلب عرض الشركات معلومات تكون ذات قدرة تأثيرية على قرارات مستخدميها، وذلك من خلال مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو تصحيح تقييماتهم الماضية، من خلال القدرة التنبؤية والتأكيدية لتلك المعلومات. ومن ثم، ترى الباحثة أن ذلك سيسهم في نشر الوعي بين الشركات، بأن الإفصاح من خلال التقارير المتكاملة، وسيلة لدعم مركز الشركة في السوق وزيادة قيمتها، وليس العكس كما يعتقد البعض.

وعلى الجانب الآخر، تأخذ الباحثة على الإطار، أنه قد إقتصرت على الإشارة إلى أن الأنواع المختلفة لرأس المال تلعب دوراً في خلق قيمة للشركة، دون أخذ الحالة العكسية في الإعتبار، والتي قد تتسبب فيها التقلبات والمخاطر التي لا يمكن السيطرة عليها أو التنبؤ بها، في تدهور قدرة بعض أو كل رؤوس أموال الشركة على خلق قيمة. كذلك يحتاج الإطار إلى توفير

إرشادات عن كيفية قياس قدرة كل نوع من رأس المال على خلق قيمة فى المدى القصير والمتوسط والطويل، وتوفير تعريفات إجرائية واضحة لكل من مفهومى القيمة (Value) وخلق القيمة (Value Creation)، بما يساعد معدى التقارير ومستخدميها على إدراك التفرقة بينهما بصورة واضحة، ومن ثم يتم قياس قيمة كل نوع من رؤوس الأموال بشكل سليم، وكذلك قياس درجة مساهمته فى خلق قيمة للمنشأة فى الحاضر والمستقبل. علاوة على ذلك، فإن التحول نحو التقارير المتكاملة التى تركز على البعد الإستراتيجي وإعطاء رؤية مستقبلية عن أداء الشركة وتعتمد بدرجة كبيرة على الحكم الشخصى للإدارة والقائمين على الحوكمة، يثير من وجهة نظر الباحثة تساؤلاً حول قضية الشك المهنى للمراجع وضرورة بحث الآليات التى يمكن من خلالها تحسين جودة التقارير التى تعدها مكاتب المراجعة كجزء من خدمات التأكيد، حيث أنه من الصعب الحكم على مدى عدالة المعلومات التى تتضمنها التقارير المتكاملة، لأن أغلبها غير كمى ويعتمد على الحكم الشخصى للإدارة العليا، مما يزيد من تكلفة ذلك النوع من الخدمات مقارنة بالخدمات التقليدية، نتيجة زيادة تكلفة تجميع الأمانة الكافية والمناسبة للتأكد من معقولية هذه المعلومات، خاصة إذا ما أخذنا بعين الإعتبار ضرورة تحديد أسس الحكم على عدالة المعلومات التى تقدمها الشركة من خلال التقارير المتكاملة، وأن هذه الأسس من البيهوى أن تختلف فى حالة المعلومات المالية عن غير المالية، وفى حالة تقييم رأس المال التمويلي عن غير التمويلى.

وفى حين يأخذ البعض على الإطار إعطاءه الأولوية لمقدمى التمويل والذي يمكن أن يترتب عليه خلق قيمة لهذه الفئة على حساب الفئات الأخرى من أصحاب المصالح (Wild and Thomson, 2015; Flower, 2015; van Staden, 2013)، إلا أنه من وجهة نظر الباحثة، فى ضوء تحليل التكلفة والمنفعة (Cost-Benefit Analysis) فإن تفضيل مقدمى التمويل الذين يأتى فى مقدمتهم المستثمرين على باقى الأطراف من أصحاب المصالح، يعبر عن عدم إمكانية الإنسلاخ الكامل عن الرؤية التقليدية التى بنيت عليها معايير المحاسبة المالية التى تعتبر المستثمرين على وجه الخصوص هم المستخدم الرئيسى لتقارير الشركة، وذلك يعد منطقياً، نظراً لكونهم المصدر الرئيسى لرأس المال التمويلي والذي مازال وسيظل أهم رأس مال بالنسبة للشركة، بالتالى، لا يمكن حتى الآن إعطاء أولوية لأى نوع آخر من رؤوس الأموال عليه، بل يمكن القول بأن الأنواع الأخرى من رأس المال تدور فى فلكه، بل يتم تقييمها من خلال دورها فى المحافظة عليه وتعظيم قيمته. فى ذات السياق، يدل الكتاب السنوى الذى أصدره IIRC لسنة ٢٠١٤ على أهمية إعطاء التقرير المتكامل إهتمام خاص بإحتياجات المستثمر على وجه الخصوص، حتى يتسنى له إستيعاب المعلومات الموجودة بالتقرير المتكامل، والإستعانة بها فى تحسين قدرته على إتخاذ قرارات إستثمارية طويلة الأجل. وترى الباحثة فى هذا الخصوص، ضرورة قيام الإطار بتوضيح العلاقة بين

الأنواع المختلفة من رؤوس الأموال والأطراف المختلفة من أصحاب المصالح التي تمتلك أو تؤثر في أو تتأثر بالتغيرات الحادثة في الأنواع المختلفة من رؤوس الأموال، والتي بدورها تحتاج إلى التقارير المتكاملة لتحسين قدرتها على اتخاذ القرارات.

وفيما يتعلق بتربط المعلومات، لقد أشار الإطار إلى أهمية استخدام الوسائل التكنولوجية في تحسين تربط المعلومات، وبالتالي زيادة منفعة التقارير المتكاملة، ومساعدة الأطراف المختلفة من مستخدمي تلك التقارير في فهم الترابط بين المعلومات (IIRC, 2013: 17). وترى الباحثة أن ذلك يتطلب تقديم الإطار المزيد من التفاصيل عن الوسائل التكنولوجية، التي يرى IIRC أنها ستزيد من فهم تربط المعلومات وكيفية تفعيلها، في ظل التحول نحو التقارير المتكاملة. كذلك لا بد أن يقدم IIRC حلولاً من أجل تطويع التكنولوجيا في جعل التقرير يحقق التوازن بين الإختصار وعدم الإطالة، دون المساس بخصوصية الإكتمال التي تهتم بتقديم كافة التفاصيل التي قد تهتم أي طرف من الأطراف ذات المصالح، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إتاحة التقارير المتكاملة بصورة إلكترونية، بإستخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL، للمساعدة في تيسير إستخدام التقرير والوصول إليه وتحليل محتواه وإجراء المقارنات. كذلك، من الضروري أن تحتوي التقارير على روابط تقود إلى تفصيلات إضافية، بخصوص المعلومات التي تشتمل عليها تلك التقارير، والتي قد تكون مطلوبة لأي من الأطراف المستخدمة للتقرير المتكامل. في سياق آخر، ترى الباحثة ضرورة تأكيد الإطار على خاصية القابلية للمقارنة، مع الموازنة بين ذلك المطلب ومراعاة نوع الصناعة والمعلومات الهامة المرتبطة بها، والتي تعد أيضاً عاملاً هاماً لا بد من أخذه في الإعتبار عند تحديد المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة. وترى الباحثة إمكانية تحقيق ذلك من خلال تحديد الإطار للمعلومات التي يعين على كافة الشركات على إختلاف نشاطها الإفصاح عنها، يلي ذلك قسم للإفصاحات الخاصة يتضمن بعض بنود الإفصاح المتعلقة بكل صناعة وفقاً لطبيعة نشاط هذه الصناعة، وما يترتب عليه من تأثيرات مرتبطة بالنواحي البيئية والإجتماعية والإقتصادية والحوكومية وغيرها.

٧-٣ النظريات المفسرة للإفصاح من خلال التقارير المتكاملة

توجد العديد من النظريات التي إعتد عليها الباحثون السابقون في تفسير سلوك الإفصاح لدى الشركات، والتي تقوم كل منها بتفسير الإفصاح من منظور خاص وفقاً لمبادئها ومنطلقاتها. ومن الجدير بالذكر، أن قدرة تلك النظريات على تفسير سلوك الإفصاح لدى الشركات قد تختلف من بيئة لأخرى، ووفقاً لنوع الإفصاح (الزمني أم إختياري) (Adler et al., 2014; Mohamed et al., 2014). فوفقاً لنظرية الوكالة (The Agency Theory)، يمكن النظر إلى التقارير المتكاملة كأحد الأدوات التي يتم من خلالها الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الأصيل (The Principal)

والوكيل (The Agent) المتمثل في إدارة الشركة (Jensen and Berg, 2012)، وإن كان الأصيل في حالة التقارير المتكاملة لا يقتصر فقط على المساهمين بل يمتد ليشمل الأطراف المختلفة من أصحاب المصالح. وترى الباحثة أنه من خلال توفير الإفصاحات التي تتطلبها التقارير المتكاملة يمكن الحد من تكلفة الرقابة (Monitoring Costs) التي أشارت إليها نظرية الوكالة (Jensen and Meckling, 1978)، على اعتبار أن الرقابة على التكلفة، تؤدي إلى تحسين كفاءة الشركة في تخصيص الموارد..... وإستخدام رؤوس الأموال المتاحة لها بالشكل الأمثل، الأمر الذي يساعد في خلق قيمة في المدى القصير والمتوسط والطويل. كما ترى الباحثة أن توضيح إستراتيجية الشركة والمخاطر الحالية والمستقبلية، يعكس مدى وعي إدارة الشركة بدور الشفافية في دعم ثقة أصحاب المصالح في كفاءة ونزاهة الإدارة، مما يحد من تكاليف الوكالة.

ووفقاً لنظرية المشروعية (The Legitimacy Theory)، التي عرفها كلاً من Mathews (1993) و Suchman (1995) و Burlea and Popa (2013) على أنها بمثابة عقد إجتماعي، بموجبه تلتزم الشركة بأن تتوافق أنشطتها مع منظومة القيم والأعراف والمعتقدات السائدة في المجتمع. بناء عليه، فإن الشركات تقوم بالإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة بهدف إضفاء المشروعية على أنشطتها، وكسب رضا ودعم المجتمع متمثلاً في الأطراف المختلفة من أصحاب المصالح؛ وليس فقط فئة المستثمرين، ومن ثم ضمان بقاءها وإستمرارها (Carnegie and Napier, 2010; Bebbington et al., 2014; Mohamed et al., 2014).

وفي ضوء نظرية المحاكاة المؤسسية (The Institutional Isomorphism Theory)، التي تقوم على فكرة وجود علاقة تكاملية بين أنماط المعايير والسلوك المؤسسي والإطار السياسي والإجتماعي الذي تعمل فيه المؤسسة، وتشمل ثلاث آليات {المحاكاة التصحيحية (Coercive Isomorphism) والمحاكاة من خلال تقليد النماذج الناجحة (Mimetic Isomorphism)، والمحاكاة المعيارية (Normative Isomorphism)}، فإن المؤسسات تقوم بتطبيق نظم مشابهة لتلك المطبقة في المؤسسات الناجحة، حتى تقابل توقعات الأطراف المختلفة وتكتسب الدعم والمشروعية والنجاح والإستمرارية وتحسين سمعتها، بغض النظر عن الفائدة الفعلية المحققة من وراء ذلك (Powell and DeMaggio, 1991; Deegan, 2002; Rodrigues and Craig, 2007; Perez-Batres et al., 2011; Nikolaeva and Bicho, 2011; Dragu and Tiron-Tudor, 2013; Wild and van Staden, 2013). وبناء عليه، يمكن القول بأن البورصات الناشئة تقوم بتدشين مؤشر المسؤولية الاجتماعية و/أو إلزام الشركات بإعداد التقارير المتكاملة في إطار سلسلة من الإصلاحات الخاصة بالتشريعات والقواعد التنظيمية، وذلك بهدف محاكاة الأنظمة المطبقة في أسواق المال المتقدمة، التي تسعى إلى توفير أقصى حماية ممكنة للمتعاملين معها، من خلال إلزام الشركات بالإفصاح عن

كافة المعلومات التي تحتاجها الأطراف المختلفة من أصحاب المصالح (محاكاة تصحيحية). كذلك فإن قيام الشركات بالإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة، من أجل محاكاة ممارسات الإفصاح النموذجية في الشركات الدولية الكبرى التي تقوم بإصدار تقارير متكاملة، وبالتالي تحقيق مكاسب من وراء ذلك، كأن يتم إدراجها في مؤشر المسؤولية الاجتماعية، وجذب المستثمرين الأجانب، تحسين سمعتها، وكذلك إعطاءها فرصة تداول أسهمها في البورصات العالمية، يعد نموذجاً للمحاكاة من خلال تقليد النماذج الناجحة. وأخيراً فإن حرص معدى التقارير بالشركات على الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة، من أجل إظهار تبني الشركات لثقافة الإستدامة، وروح الإنتماء بالمعايير المهنية والأخلاقية التي يجب أن يلتزم بها القاعمين على مهنة المحاسبة والمراجعة يعد نموذجاً للمحاكاة المعيارية.

ووفقاً لنظرية أصحاب المصالح (The Stakeholders Theory) التي ترى أن أصحاب المصالح في أي شركة يتمثلون في الجماعات والأفراد الذين يتأثرون بأنشطة الشركة ويؤثرون فيها (الإدارة والملاك والموظفين والعملاء والموردين والمجتمع المحلي)، فإن الشركة تحرص عند وضع أهدافها وإتخاذ قراراتها على مراعاة متطلبات هذه الأطراف ورعاية مصالحهم، لأن إستمرارية الشركة ونجاحها يتأثران بهم (Hamison et al., 2010). كذلك أشار Oshica and Saka (2015) أن هذه النظرية تفسر إتجاه إدارات الشركات للإفصاح عن المعلومات التي تتعلق بالأبعاد البيئية والاجتماعية والإقتصادية والحوكمة من خلال تقارير الأعمال المتكاملة، والتي يكون الدافع وراءها إرضاء أصحاب المصالح الذين يمتلكون الموارد التي تحتاجها الشركة، مما يتطلب تحقق هذه الأطراف من بعض التوقعات المبنية على إستغلال إدارة الشركة للموارد التي يملكونها بها. وبالتالي، فإن نظرية أصحاب المصالح تتطلب من الإدارة التوقف عن الإعتماد على المؤشرات المالية وحدها عند تقييم أداء الشركة، وتتطلب منها البحث عن مؤشرات أخرى بإمكانها حساب قدرة الشركة على خلق قيمة من منظور الفئات المختلفة من أصحاب المصالح (Hamison and Wicks, 2013). وبناء عليه، في ضوء نظرية أصحاب المصالح، فإن التقارير المتكاملة تسعى للتأكيد على أهمية رأس المال من العلاجات مع أصحاب المصالح، وأن قدرة الشركة على خلق قيمة لا تتولد داخلياً فقط، ولكنها أيضاً تتأثر بصورة كبيرة بالعوامل الخارجية، وعلاقة الشركة بالأطراف المختلفة من أصحاب المصالح، التي تنتظر من إدارة الشركة رعاية مصالحها، الأمر الذي يتفق مع الإطار الدولي للتقارير المتكاملة، الذي يبرز أهمية إفصاح التقرير المتكامل عن طبيعة ومدى جودة العلاقات التي تربط الشركة بأهم الفئات من أصحاب المصالح (IIRC, 2013: 18).

وأخيراً، وفقاً لنظرية كوكبة المحاسبة/ المجموعة النجمية للمحاسبة / نظرية التكامل في المحاسبة (The Accounting Constellation Theory) التي تندرج تحت نظرية المعلومات

المتكاملة (The Integrated Information Theory)، والتي تقوم على تقييم الكفاءة الإدارية وقياس الأداء من خلال تحليل علاقة السبب والنتيجة (Cause and Effect Relationship) بين الممارسات المحاسبية والمتغيرات التي تشكل الأطر الاجتماعية والمؤسسية السائدة في بيئة الشركة (Adler et al., 2014)، فإن مفهوم خلق القيمة الذي تقوم عليه التقارير المتكاملة، يستوجب فهم وتحليل العلاقات المتشابكة والمتشعبة بين كافة المتغيرات التي تؤثر على قدرة الشركة على خلق قيمة في المدى القصير والمتوسط والطويل.

بناء على العرض السابق للنظريات المفسرة للإفصاح من خلال التقارير المتكاملة، تخلص الباحثة إلى أهمية الاعتماد على نظرية كوكبة المحاسبة إلى جانب نظريات الإفصاح الأخرى، التي إعتاد الباحثون السابقون على إستخدامها في الأبيات المحاسبية التي تناولت ممارسات الإفصاح في الشركات. حيث ترى الباحثة تفوق نظرية الكوكبة، من خلال قدرتها على تفسير أثر انقلبة النوعية المترتبة على التحول إلى التقارير المتكاملة على مهنة المحاسبة، من خلال تطوير كل من الإفصاح عن وإستخدام المعلومات المالية وغير المالية الخاصة بالشركة، وذلك في ضوء العلاقات المتشعبة والمتشابكة بين العناصر الموجودة في بيئتها الداخلية والخارجية، والتي بدورها من خلال التفاعل فيما بينها تؤثر على قدرة الشركة على خلق قيمة في المدى القصير والمتوسط والطويل، بما يساعد في تقييم أداء الشركة على مختلف الأصعدة، ووفقاً لمتطلبات كل طرف من الأطراف المهتمة بالوقوف على الأداء الحالي والمستقبلي للشركة. ومن ثم فإن نظرية الكوكبة تتميز بنظرتها للإفصاح المتكامل على أنه نتاج للتفاعل بين الشركة المهتمة بالحفاظ على سمعتها وإستمراريتها في السوق، والأطراف المختلفة من أصحاب المصالح المهتمة بتقييم قدرة الشركة على خلق قيمة في الحاضر والمستقبل، والجهات التنظيمية والمهنية المسؤولة عن توفير الإطار التنظيمي والمعايير التي يتم من خلالها إعداد وتقييم التقارير المتكاملة.

٤-٧ الدراسات السابقة

١-٤-٧ دراسات تناولت ممارسات الإفصاح في ضوء متطلبات التقارير المتكاملة

لقد زاد اهتمام الباحثين بالإفصاح غير المالي خلال العقود الأخيرة، نتيجة زيادة وعي أصحاب المصالح بعدم كفاية المعلومات المتعلقة بالأداء الإقتصادي للشركة في توفير صورة كاملة عن أدائها وضرورة مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية، ومن هنا أصبحت الشركات تواجه ضغوطاً سياسية وإعلامية ومجتمعية للتحرك نحو تحسين المحتوى المعلوماتي لتقاريرها بهدف ترشيد قرارات الأطراف المختلفة (بدوي، ٢٠١١؛ أحمد، ٢٠١٣؛ Zicari, 2014؛ إسماعيل، ٢٠١٦).

وعلى الرغم من دور التقارير غير المالية سواء كانت تقدم معلومات عن جانب واحد فقط يتعلق بنشاط الشركة (تقرير المسؤولية البيئية أو الاجتماعية أو إدارة سلسلة القيمة)، أو تقدم

معلومات تتعلق بجوانب مختلفة عن أداء الشركة تشمل كلاً من الجوانب البيئية والاجتماعية والإقتصادية والحوكمة (تقرير الإستدامة)، في زيادة الشفافية، إلا أن الإنتقاد الأساسى الموجه لها يتمثل فى إفتقارها إلى عدد من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أهمها الإكتمال والقة والملاءمة، كذلك لا يوجد إتفاق على طبيعة ومفهوم المعلومات غير المالية، فضلاً عن كونها لا تؤكد على الربط والتكامل بين الأداء المالى وغير المالى، بما يساعد متخذى القرار فى تقييم أداء الشركات وإستراتيجياتها وقدرتها على خلق قيمة فى المستقبل بشكل سليم، كذلك فإن أغلب الشركات تقوم بتوفير تلك المعلومات بصورة شكلية، لمجرد إضفاء المشروعية على إستراتيجيتها وتحسين سمعتها ومكانتها (Barker and Imam, 2008; Marx and Van Dyk, 2011; Barone et al., 2013; Wild and van Staden, 2013). بالتالى، أصبحت هناك حاجة لتطوير التقارير المالية التقليدية وكذلك التقارير غير المالية التى تعدها الشركات، والبحث عن آليات لتطوير الإفصاح غير المالى، وتحقيق التكامل بين المعلومات المالية وغير المالية، عن طريق الدمج بينهما من خلال إعداد تقارير متكاملة (Eccles and Saltzman, 2011; Eccles and Krzus, 2011; Wild and van Staden, 2013). وقد أيدت دراسات Busco et al. (2013a) وKosovic and Patel (2013) أهمية التحول إلى التقارير المتكاملة للأطراف المختلفة من أصحاب المصالح. فى ذات السياق، يرى Buritt (2012) بأن التقارير المتكاملة فى طريقها لأن تحل محل التقارير السنوية التقليدية للشركات. علاوة على ذلك، فإن التقارير المتكاملة تؤكد على ثقافة المسؤولية من خلال الربط بين محاسبة الإستدامة والتقرير المتكامل (Adams and Krzus, 2010; IIRC, 2011; Adams and Buritt, 2012). كذلك أشار IFAC (2012) إلى أن التقرير المتكامل سوف يحدث تطوير فى ممارسات حوكمة الشركات، وأشارت دراسة Beattie and Smith (2013) إلى الحاجة إلى الإنتقال إلى التقارير المتكاملة كوسيلة لتحقيق تكامل نموذج الأعمال بشكل رسمى، أى زيادة قدرة الشركة على تحويل الموارد المختلفة المتاحة لديها إلى قيمة إقتصادية. كما أشار عدد من الباحثين إلى أن الأزمات المالية العالمية قد أسهمت فى دعم التوجه نحو إعداد التقارير المتكاملة، من أجل تحسين القدرة على إتخاذ القرارات وإدارة المخاطر فى بيئة الأعمال (Abeysekara, 2012; Wild and van Staden, 2013).

وتعد دراسة White (2005) من أولى الدراسات التى إستخدمت مصطلح التقرير المتكامل، حيث أفاد بأن التقرير عن المسؤولية الإجتماعية للشركات قد بدأ مرحلة جديدة منذ سنة ٢٠٠٠ وهى التكامل. معنى ذلك أن الفترة السابقة على إنشاء IIRC فى ٢٠١٠، قد شهدت محاولات من بعض الشركات فى شكل جهود فردية لإبراز التكامل بين الأداء المالى وغير المالى لها. ويبدل Eccles and Krzus (2010) على إنتاج تقارير تتماشى مع محتوى التقارير المتكاملة قبل ٢٠١٠، حيث أشاروا إلى أن

ما يزيد عن ٢٠٠ شركة قد قمنت إلى GRI ما يدل على إعدادها تقارير متكاملة في ٢٠١٠ وما قبلها. وقد أرجع Burritt (2012) وBimik (2013)، التطبيق المبكر للتقارير المتكاملة بواسطة بعض الشركات، إلى حرصها على أن تلتل على أن الإستدامة قد أصبحت جزء جوهري من سلوكها ومن عملية إعداد التقارير بها.

..... وفيما يتعلق بتقييم ممارسات الإفصاح في ضوء متطلبات التقارير المتكاملة، لقد إعتد عذ من الباحثين على استخدام أسلوب دراسة الحالة (e.g., Dey and Burns, 2010; Eccles and Krzus, 2010; Hopwood et al., 2010). كذلك قام مكتب المراجعة الدولي Price Waterhouse Coopers (PWC) برصد ممارسات تتماشى مع متطلبات التقارير المتكاملة في التقارير التي تصدرها الشركات المدرجة بمؤشر FTSE 350 بالمملكة المتحدة، فيما يتعلق بفعالية هيكل الحوكمة وإدارة المخاطر، ومدى تأثير الأولويات الإستراتيجية للشركة على مؤشرات الأداء الرئيسية بها، ومدى قوة نموذج الأعمال والعلاقات مع أصحاب المصالح (PWC, 2010). كذلك قام Black Sun (2011) برصد ممارسات للتقارير المتكاملة بأكثر ١٠١ شركة من حيث رأس المال بالدول الأعضاء في مجموعة العشرين G20. كما قام ACCA (2011) بتقييم جودة التقارير المتكاملة لأفضل خمسين شركة مدرجة ببورصة أستراليا، وقام GRI (2013b) بدراسة مستوى الإفصاح عن مكون الإستدامة في التقارير المتكاملة التي قامت بإعدادها الشركات الأوائل التي بادرت بالتطبيق المبكر لتلك التقارير، كما قامت الدراسة بتحديد عدد من القضايا المتعلقة بإعداد التقارير المتكاملة بواسطة تلك الشركات. كذلك قام عدد من الباحثين بقياس ممارسات الإفصاح من خلال التقارير المتكاملة بالتطبيق على الشركات المنضمة للبرنامج التجريبي الذي طرحه IIRC (e.g. Busco et al., 2013a; IIRC, 2013C; Wild and van Staden, 2013; ElMaghrabi, 2014). من جانب آخر، قام de Villiers et al. (2014) بدراسة العلاقة بين التقارير المتكاملة والأنواع الأخرى من التقارير مثل بطاقة الأداء المتوازن وتقارير الإستدامة، وتوصلت الدراسة إلى وجود تحول نحو تطبيق التقارير المتكاملة في المملكة المتحدة وهولندا وأسبانيا وأستراليا وسنغافورة واليابان وأمريكا، مما يؤكد على أن التحول إلى التقارير المتكاملة آت لإمالة. كذلك قام Jensen and Berg (2012) بدراسة تأثير الإختلافات بين الدول على إنتاج التقارير المتكاملة وذلك بالتطبيق على ٣٠٩ شركة عن الفترة ٢٠٠٩ و٢٠١٠، وقد إعتدت الدراسة على خمسة عوامل للفرقة بين الدول كما حددها Matten and Moon (2008) وهي العوامل السياسية والمالية والتعليمية/العمالة والثقافية والإقتصادية. كذلك قام Frias-Aceituno et al (2014) بتصميم مؤشر لقياس الإفصاح من خلال التقارير المتكاملة بالإعتماد على توصيات ورقة مناقشة IIRC (2011) والمجلس الأسباني للمحاسبة وإدارة الأعمال، وقام بتطبيقه على عينة تضم ١٥٩ شركة من

عشرين دولة خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠. من جانب آخر، قام Garcia-Sánchez et al. (2013) بإختبار أثر العوامل الثقافية كما حددها Hofstede على ممارسات التقرير المتكامل. كذلك فى الولايات المتحدة الأمريكية، قام Parrot and Tierney (2012) بإختبار ممارسات التقارير المتكاملة بإحدى شركات الكهرباء، وقاما بتحديد الصعوبات التى يواجهها المديرين فى تحقيق التوازن بين أهداف ومصالح الأطراف المختلفة بصورة مستمرة. وفى أستراليا. قد توصلت دراستى (2014) Stubbs and Higgins و Higgins et al. (2014) إلى أن تطبيق التقارير المتكاملة مازال فى مراحله الأولى، وأن عدم وجود معيار شامل يوضح قواعد إعداد التقارير المتكاملة، يعد عائقاً أمام التحول للتقارير المتكاملة فى أستراليا. كذلك فى دراسة Lodhia (2014) قد أثبتت النتائج بالتطبيق على أحد البنوك الأسترالية، أن التحول إلى التقارير المتكاملة آلية تتضمن سلسلة من الأنشطة والعمليات المعقدة، ومن ثم أكدت على أهمية القيم الأخلاقية وتبنى الشركة مفهوم التفكير المتكامل وخبرتها فى إدارة القضايا الإجتماعية والبيئية والإحصائية، والتقرير عنها والإندضمام إلى البرنامج التجريبي الذى يتبناه IIRC. فى ذات السياق، رأى van Bommel (2014) بالتطبيق على هولندا ضرورة إزالة التعقيد وعدم الوضوح الذى يشوب التقارير المتكاملة، حتى يتم تطبيقها بشكل سليم. وبالتطبيق على المملكة المتحدة توصلت دراسة Robertson and Samy (2015)، إلى بدء بعض الشركات فى تضمين تقاريرها بنود تتماشى مع متطلبات التقارير المتكاملة، مما يبشر بوجود توجه إيجابى للتحول نحو التقارير المتكاملة فى بريطانيا. على الجانب الآخر، قام Solomon and Maroun (2012) بدراسة أثر تطبيق التقارير المتكاملة على التقرير عن الأداء الاجتماعى والبيئى والأخلاقى لعشر شركات مدرجة ببورصة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا لعامى ٢٠٠٩ و ٢٠١١، وقد توصل الباحثون إلى وجود زيادة ملحوظة فى عدد الأقسام التى يتضمنها التقرير السنوى فيما يتعلق بالنواحي الإجتماعية والبيئية والأخلاقية. كذلك قامت Vanzyl (2013) بإختبار جودة التقارير المتكاملة التى تعدها ٢٣ شركة مدرجة ببورصة جوهانسبرج، ممن تدعى إعداد تقارير متكاملة، وقد توصلت إلى أن معدل التكمال بتقارير تلك الشركات كان ضعيفاً للغاية. وربما النتائج التى توصلت إليها دراسة Steyn (2014) تفسر أن الشركات فى جنوب أفريقيا -حيث يكون تطبيق التقارير المتكاملة إلزامياً- تدعى إلتزامها بمتطلبات التقرير المتكامل لمجرد تحسين صورتها، مما يفسر عدم تحقق الهدف الحقيقى من وراء التحول للتقارير المتكاملة. وترى الباحثة أنه بمقارنة نتائج الدراسات التى إستهدفت الأسواق الناشئة مثل جنوب أفريقيا بالنتائج التى توصلت إليها الدراسات التى إستهدفت الأسواق المتقدمة مثل المملكة المتحدة، يتضح أن الأسواق المتقدمة هى الأقدر على التطبيق السليم للتقارير المتكاملة، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن التطور السريع فى إتحاف التقارير المتكاملة يواجه تحديات تتعلق بإختلاف الطرق التى يتم من خلالها فهم وتطبيق

التقارير المتكاملة، وفقاً لخصائص الإطار المؤسسي الذي تعمل به الشركة، الأمر الذي أكدته نتائج دراسة (de Villiers et al. 2014).

أما عن الدراسات التي تناولت تطبيق التقارير المتكاملة في مصر، فإنه من خلال إطلاع الباحثة تبين لها وجود ندرة في هذه الدراسات. حيث قامت دراسة أحمد (٢٠١٥) بعمل دراسة ميدانية بهدف إقترح إطار للإفصاح المحاسبي في التقارير المتكاملة للأعمال عن البعدين البيئي والاجتماعي يتضمن، قسم تمهيدي يقدم معلومات عامة عن الشركة، وقسم يتعلق بإستراتيجية الشركة المتكاملة الأبعاد، وقسم للإفصاح عن الأداء الفعلي، وآخر للإفصاح عن الأداء الاقتصادي، يليه قسم للإفصاح عن البعدين البيئي والاجتماعي، ثم أقسام الإفصاح عن البعد الحوكمي والأخلاقي والمخاطر، وأخيراً، قسم تقييم الأداء المتكامل الأبعاد والمتوقع في المستقبل من وجهة نظر الإدارة. في سياق مشابه، قامت دراسة شرف (٢٠١٥) بإقترح بنود للإفصاح غير المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة، بهدف مساعدة أصحاب المصالح المختلفين في تكوين صورة عن أداء الشركة وقدرتها على خلق قيمة من خلال دراسة ميدانية تجريبية. وأخيراً، قامت دراسة إسماعيل (٢٠١٦) بعمل دراسة نظرية تجريبية بهدف التعرف على أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات منح الائتمان من خلال تمكين مانحي الائتمان من تقييم مدى قدرة الشركة على خلق قيمة. ولإجراء الدراسة التجريبية قدم الباحث التقارير المالية لشركة سيدى كيرير للبتروكيماويات فى إستمارة إستقصاء، من خلال ثلاث بدائل للإفصاح المحاسبي (تقارير مالية تقليدية تعبر عن الإفصاح المالي فقط، ثم تقارير مالية تقليدية إضافة إلى معلومات غير مالية فى شكل تقرير منفصل، ثم تقارير أعمال متكاملة تقدم معلومات مالية ومعلومات غير مالية بدمجة)، وقد توصلت الدراسة إلى تفضيل مانحي الائتمان للبدائل الثالث (الذى يتماشى مع متطلبات التقارير المتكاملة).

٧-٤-٢ دراسات تناولت محددات الإفصاح عن المعلومات التى تتطلبها التقارير المتكاملة
لقد أشار Eccles et al. (2011) إلى أهمية دراسة التكامل بين المعلومات غير المالية والمالية فى التقارير السنوية التى تصدرها الشركات الأوربية، وكذلك تحديد خصائص الشركات التى تنشر تلك المعلومات فى تقاريرها، على إعتبار أن تلك النتائج تعد ضرورية فى صياغة معيار دولى للتقارير المتكاملة يحظى بالقبول العام. فى ذات السياق، أشار ElMaghrabi (2014) إلى أهمية تحديد خصائص الشركات التى تؤثر فى الإفصاح من خلال التقارير المتكاملة. من جانب آخر، ترى الباحثة أن التعرف على العوامل المؤثرة فى درجة الإفصاح وفقاً لمتطلبات التقارير المتكاملة، يفيد فى تقييم مستقبل التحول إلى التقارير المتكاملة والخطوات الواجب إتباعها حتى تحقق تلك التقارير الأهداف المرجوة. فعلى سبيل المثال، يعد التطبيق السليم لآليات حوكمة الشركات وسيلة فعالة لدعم

التحول نحو التقارير المتكاملة، نظراً لدور تلك الآليات في دعم إستدامة الشركات وقدرتها التنافسية، من خلال التأكيد على الشفافية والمساءلة والعدالة والمسئولية، كأسس لعملية إتخاذ القرارات في بيئة الأعمال المعاصرة. ويعد مجلس الإدارة هو الآلية الأساسية التي يعتمد عليها المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين في حماية مصالحهم والرقابة على سلوك إدارة الشركة، ومن ثم يلعب تشكيل وخصائص مجلس الإدارة دوراً هاماً في تفعيل دوره، بما يواكب توقعات كافة الأطراف من أصحاب المصالح.

كذلك ترى الباحثة، أنه في ظل حداثة تطبيق التقارير المتكاملة، وأنها مازالت في طور التجريب، هناك حاجة ماسة لعزل دراسات للتعرف على العوامل المؤثرة في درجة إفصاح الشركات عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة في البيئات المختلفة. وبالرغم من قيام عدد من الدراسات التطبيقية في البيئات الأجنبية، بإختبار أثر بعض المحددات مثل خصائص الشركة و/أو هيكل الحوكمة بها على ممارسات التقرير المتكامل (Jensen and Berg, 2012; Garcia-Sanchez et al., 2013; Frias-Aceituno et al., 2013; 2014; ElMaghrabi, 2014)، إلا أن التحول إلى التقارير المتكاملة مازال يحتاج إلى مزيد من الأبحاث خاصة في الأسواق الناشئة لبحث الأمر من كافة جوانبه، حتى لا يكون ذلك التحول شكلياً ومن ثم لا يحقق الهدف من ورائه. وفيما يلي تعرض الباحثة أهم المحددات التي ساقها الدراسات السابقة والتي تتوقع إحتمال تأثيرها على جاهزية بيئة الأعمال المصرية للتحول إلى التقارير المتكاملة.

٧-٤-٢-١ إدراج الشركة بمؤشر المسئولية الاجتماعية للشركات

لقد أشار Sierra-Garcia et al. (2013) إلى أن سعى الشركات إلى تحسين الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة يكون الدافع الأساسي وراءه هو تحسين صورة الشركة وسمعتها ورفع القدرة على فهم وتحليل أداءها. في ذات السياق أشار Higgins et al. (2014) إلى أن قيام المديرين بتحسين التواصل مع أصحاب الفصالح وتقوية دور لجان المسئولية الاجتماعية والبيئية/الإستدامة يساعد في تحسين ممارسات التقارير المتكاملة. وقد أكدت نتائج عدد من الدراسات على ذلك، حيث توصلت دراسة Läßple and Rensberg (2011) إلى أن هدف الربحية يأتي في مرتبة متأخرة بعد هدف الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية والبيئية في الشركات التي إلتزمت بتطبيق أسلوب الزراعة العضوية (Organic Farming) على عكس الشركات الأخرى التي لم تتحول إلى الزراعة العضوية. من جانب آخر، أشارت دراسة Moneva et al. (2006) إلى أنه كلما زاد حرص الشركات على ممارسات المسئولية الاجتماعية والبيئية والإستدامة بوجه عام، كلما ساعد ذلك في زيادة قدرة الشركة على التقرير عن التأثير النهائي لأنشطتها بشكل شامل ومتكامل. كذلك توصل Frias-Aceituno et al. (2012) إلى أن معدل تطبيق الشركات لمتطلبات GRI

يناسب طرياً مع إعدادها تقارير متكاملة، كذلك توصل EIMagrabi (2014) إلى أن الشركات التي تلتزم بشكل كبير بالإفصاح عن متطلبات الإستدامة التي حددتها GRI تولى إهتمام كبير بممارسات الإستدامة، وبالتالي يظهر ذلك من خلال الإفصاحات التي توفرها تقارير تلك الشركات، كما توصلت نفس الدراسة إلى أن الشركات التي إجهت إلى التطبيق المبكر للتقارير المتكاملة، يكون الإفصاح فيها أعلى من الشركات الأخرى.

بناء على ذلك، تخلص الباحثة إلى أنه في ظل المنافسة بين الشركات المدرجة بمؤشر EGX 100 على إراجها أيضاً بالمؤشر المصري لمسئولية الشركات S&P ESG الذي يتضمن أفضل ثلاثين شركة من حيث الإفصاح عن ممارساتها فيما يتعلق بالبيئة والمسئولية الإجتماعية والعاملين والحوكمة وكذلك حجم السوق والسيولة، فإن مستوى الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة سوف يكون أعلى في الشركات المدرجة بالمؤشر عنه في الشركات الأخرى، على إعتبار أن ذلك يعد وسيلة لتحسين صورتها وإكتساب سمعة طيبة وإثبات تميزها كما أفاد البعض (Michelon and Parbonetti, 2012).

٧-٤-٢-٢ نوع الصناعة

تقوم فكرة التقارير المتكاملة وفقاً للإطار الذي إقرحه IIRC (2013) على أساس توحيد محتواها بغض النظر عن نوع الصناعة أو الدولة. وترى الباحثة أن هذا التعميم يحتاج إلى إعادة نظر عند إصدار معيار المحاسبة الخاص بالإفصاح من خلال التقارير المتكاملة، حيث أن التقرير المتكامل لا بد إن يأخذ في إعتباره أن هناك بعض الصناعات تتطلب تقديم إفصاحات إضافية، خاصة فيما يتعلق بتأثير أنشطتها على البيئة مثل في حالة شركات التعدين. في ذات السياق أشار البدرى (٢٠١٥) إلى أن الشفافية تتطلب أخذ التخصص الصناعي في الإعتبار عند عمل الإفصاحات، نظراً إلى أن كل صناعة تتعرض بمخاطر تكون متشابهة بصورة نسبية بين الشركات العاملة في ذات الصناعة، والتي تختلف عن الصناعات الأخرى. وعلى الجانب الآخر، فإن نتائج الدراسات التي إختبرت علاقة الإفصاح بنوع الصناعة، قد توصلت إلى أن التخصص الصناعي يؤثر في مستوى الإفصاح، حيث توصل Araya (2006) إلى أن نوع الصناعة يؤثر على ممارسات الإفصاح للشركات، كذلك توصلت دراسة Bhatia and Tuli (2017) أن شركات التعدين والبتروكيميا وشركات التكنولوجيا تكون أكثر إفصاحاً عن معلومات الإستدامة. إما فيما يتعلق بتأثير نوع الصناعة على الإفصاح من خلال التقارير المتكاملة، فقد توصلت دراسة Frias-Aceituno et al. (2013) إلى وجود علاقة بين نوع الصناعة ومستوى إلتزام الشركات بمتطلبات GRI. نفس النتيجة توصلت إليها دراسة Amran and Haniffa (2011) حيث توصلت إلى أن الشركات التي تعمل في قطاعات الزراعة

والتعدين هي الأكثر إهتماماً بإصدار تقارير الإستدامة. كذلك توصل ElMaghrabi (2014) إلى اختلاف مستوى الإفصاح من خلال التقارير المتكاملة باختلاف نوع الصناعة. وفي هذا الشأن، أفاد Jones (1999) بأن إهتمام الأطراف المختلفة من أصحاب المصالح يزيد في حالة الصناعات الملوثة للبيئة والتي تتمتع بدرجة عالية من المنافسة والصناعات الجديدة والصناعات الخاصة بالسلع الإستهلاكية. علاوة على ذلك، فإن الضغوط التي يمارسها أصحاب المصالح مثل العملاء على الشركات وحرص الشركات على الحفاظ على مكانتها ودعم المجتمع لها، تؤثر على خطط الإدارة المتعلقة بالمسئولية البيئية، مما يدفعها إلى محاولة الإلتزام بأفضل الممارسات التي تتبعها الشركات الأخرى التي تعمل في ذات الصناعة، وكذلك القوانين والمعايير المنظمة للصناعة التي تتخصص بها، حتى لا تفقد قدرتها التنافسية ورضاء ومساندة المجتمع لها ومن ثم شرعيتها (Delmas and Toffel, 2004; Eccles and Serafeim, 2011; Muthuri and Gelbert, 2011).

٧-٤-٢-٣ حجم مجلس الإدارة

يعد حجم مجلس الإدارة من العوامل التي ثبت تأثيرها على كفاءة وفعالية الدور الذي يقوم به المجلس في الرقابة على سلوك الإدارة وحماية حقوق أصحاب المصالح (Raheja, 2005). وقد يختلف الباحثون حول العدد الأمثل لأعضاء مجلس الإدارة، حيث يرى Cochran and Wartick (1988) أن العدد الأمثل يتراوح بين ثلاثة إلى خمسة عشرة عضواً. وفيما يتعلق بتأثير زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح بالشركات، فقد اختلف الباحثون بين مؤيد ومعارض. حيث يرى عدد من الباحثين أن الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات لاتحيز الزيادة في عدد أعضاء مجلس الإدارة (Arcay and Vazquez, 2005). وفي هذا الخصوص، لقد ترك قانون الشركات المصري تحديد عدد الأعضاء بمجلس الإدارة للنظام الأساسي للشركة، بشرط ألا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة. ويرى مؤيدو زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة، أن ذلك يؤدي إلى تحسين عملية إتخاذ القرارات الإستراتيجية ويثرى المجلس من خلال تنوع خبرات الأعضاء (Klein, 2002; Singh et al., 2004)، كذلك فإن زيادة عدد الأعضاء يسمح بوجود أعضاء من خلفيات مختلفة مما يؤدي إلى تحسن ممارسات الإستدامة، وبالتالي ينعكس على عملية إعداد التقارير (ElMaghrabi, 2014). على الجانب الآخر، فإن معارضي زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة يرون أن ذلك يحد من فعاليته بسبب صعوبة التواصل والتنسيق بين الأعداد الكبيرة (John and Senbet, 1998)، مما قد يعيق إتفاق أعضاء مجلس الإدارة على الإنخراط في ممارسات الإستدامة، وما يرتبط بها من تحسن في عملية إعداد التقارير، نتيجة زيادة فرصة تضارب الآراء داخل المجلس (ElMaghrabi, 2014).

وفيما يتعلق بنتائج الدراسات التي إختبرت العلاقة بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح، فقد توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة طردية (Barako et al., 2006; Jizi et al., 2013). بينما توصلت دراسات أخرى إلى عدم وجود علاقة (Arcay and Vazquez, 2005; Cheng and Courtney, 2006; Post et al., 2011; Michelon and Parbonetti, 2012). أما الدراسات التي تناولت علاقة حجم مجلس الإدارة وممارسات التقارير المتكاملة، فقد توصلت دراسة Frias-Aceituno et al. (2013b) إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بينهما، في حين لم تثبت نتائج دراسة ElMaghrabi (2014) وجود علاقة. في ضوء ذلك، ترى الباحثة أن عدم وجود إتفاق بين الباحثين حول وجود علاقة بين حجم المجلس وممارسات الإفصاح وفقاً لمتطلبات التقارير المتكاملة، أو نوع هذه العلاقة في حالة وجودها، يستدعي إعادة إختبارها للوقوف على حقيقتها.

٧-٤-٢-٤ إستقلالية مجلس الإدارة

تتحقق إستقلالية مجلس الإدارة من خلال زيادة عدد الأعضاء من خارج الشركة ممن لا تربطهم بالشركة أو إدارتها أى علاقة من أى نوع، سواء فى شكل ملكية أسهم أو علاقات تجارية أو غيرها. وقد أكدت مبادئ الحوكمة على ذلك، حيث أن الأعضاء التنفيذيين لا يمكنهم مراقبة أنفسهم بشكل فعال (Muslu, 2005)، وبالتالي فإنه كلما زاد عدد الأعضاء المستقلين، كلما زادت فعاليتهم فى مراقبة عمل الإدارة وإجبارها على زيادة مستوى الإفصاح (Ghazali and Weetman, 2006)، وكذلك الإشراف على تدفق المعلومات من داخل الشركة إلى الأطراف الخارجية من أصحاب المصالح (Biondi et al., 2009). ويرى Anderson et al. (2006) أن إستقلالية مجلس الإدارة تزيد من المحتوى الإعلامى للإفصاحات التى تقوم بها الشركة من خلال التقارير التى تصدرها مقارنة بإستقلالية أعضاء لجنة المراجعة فقط. كذلك أكدت نتائج دراسة Haroto and Jo (2011) على أن وجود أعضاء مستقلين بمجلس الإدارة يحد من مشكلة تضارب المصالح بين الإدارة وأصحاب المصالح ويزيد من إهتمام الشركة بمسئولياتها تجاه المجتمع. وعلى العكس، يرى Muslu (2005) أن زيادة عدد الأعضاء التنفيذيين بمجلس الإدارة يحقق زيادة الكفاءة التشغيلية، لأنهم أكثر دراية بشؤون الشركة (Muslu, 2005).

وفيما يتعلق بنتائج الدراسات التى إختبرت نوع العلاقة بين إستقلالية مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح، فقد توصلت عدد من الدراسات إلى وجود علاقة طردية (Arcay and Vazquez, 2005; Anderson et al., 2006; Cheng and Courtney, 2006; Post et al., 2011; Jizi et al., 2013) وكذلك فى النيئة المصرية أيدت دراسات Samaha and Dahawy (2010; 2011) نفس النتيجة. على الجانب الآخر، أثبتت دراسات أخرى وجود علاقة عكسية (Gul and Leung, 2004;)

Ho and Wong, 2001; Ghazali)، بينما لم تؤيد بعض الدراسات وجود علاقة (Muslu, 2005 and Weetman, 2006)، كما توصلت دراسة Michelin and Parbonetti (2012) إلى عدم وجود علاقة بين إستقلالية المجلس والإفصاح عن الإستدامة. وفيما يخص علاقة إستقلالية مجلس الإدارة بالإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة، فقد توصلت دراسة Frias-Aceituno et al. (2013b) و ElMaghrabi (2014) إلى عدم وجود علاقة. بناء على ذلك، تخلص الباحثة إلى أن الأمر يتطلب إعادة دراسة هذه العلاقة في بيانات جديدة للوقوف على حقيقتها.

٧-٤-٢-٥ عضوية المرأة بمجلس الإدارة

نظراً لأهمية التنوع في الخبرات والمهارات والتأهيل والسبب الطبيعية والشخصية لأعضاء مجلس الإدارة، في زيادة فعالية الدور الذي يلعبه في خلق قيمة وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة، وتحقيق التوازن بين متطلبات كافة الأطراف من أصحاب المصالح، فإن تعيين عضوات بمجلس الإدارة من وجهة نظر الباحثة يمكن أن يساعد في تحسين إدراك مجلس الإدارة للمتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على قدرة الشركة على خلق قيمة في المدى القصير والمتوسط والطويل. في ذات السياق أشار Bilimoria (2000) و Mallin et al. (2013) إلى أهمية تعيين عضوات بمجالس إدارات الشركات، نظراً لتمييزهن بالقدرة على إضافة مدخلات جديدة وتوفير بيئة منتجة، خاصة فيما يتعلق بالقضايا ذات الطابع الإستراتيجي والتي تهتم كل من الشركة والأطراف المختلفة من أصحاب المصالح. كذلك أفادا Adams and Ferreira (2009) تميز عضوات مجلس الإدارة بالإلتزام، كذلك يرى Eagly et al. (2003) أن السيدات تتميزن بقدرة كبيرة على التواصل المجتمعي، بينما يشير Huse and Solberg (2006) إلى أن أعضاء مجلس الإدارة من الرجال يعطون الأولوية للقضايا التي تتعلق بالأداء المالي للشركة مقارنة بالقضايا التي تتعلق بالنواحي المجتمعية وحقوق الإنسان، ومن ثم فإن تعيين عنصر نسائي بمجلس الإدارة يتمتع بالخبرة و/أو القدرة على التأثير في المجتمع سوف يحدث نوع من التكامل بين أعضاء مجلس الإدارة من الجنسين، وبالتالي سيساعد في تحسين قدرة المجلس على إتخاذ القرارات (Hillman et al., 2002; Ruigrok et al., 2007). بالتالي يرى Bear et al. (2010) أن الزيادة في عدد عضوات مجلس الإدارة يكون لها تأثير إيجابي على رأس المال البشري للشركة وعلى مسؤوليتها الإجتماعية، كذلك فإن مهارة التواصل لديهن تساعد في تحسين التفاعل بين أعضاء مجلس الإدارة، كما تحسن محتوى التقارير التي تصدرها الشركات فيما يختص بالمسئولية الإجتماعية.

وفيما يتعلق بنتائج الدراسات التي إختبرت نوع العلاقة بين تعيين عضوات بمجلس الإدارة والإفصاح فقد إستنتجت دراسة Bear et al. (2010) وجود علاقة طرئية مغنوية بين ترتيب الشركات في مؤشر المسئولية الإجتماعية ونسبة المرأة في مجلس الإدارة. أما فيما يتعلق بتأثير

تعيين عضوات بمجلس الإدارة على الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة، فقد توصلت دراسة Frias-Aceituno et al. (2013b) إلى وجود علاقة طردية معنوية بينهما، بينما توصلت دراستى Post et al. (2011) و ElMaghrabi (2014) إلى عدم وجود علاقة، مما يتطلب من وجهة نظر الباحثة إعادة دراسة هذه العلاقة في بيانات جديدة للوقوف على حقيقتها.

٧-٤-٢-٦ نوع مكتب المراجعة

تشير العديد من الدراسات السابقة إلى أن مكاتب المراجعة الكبرى (Big 4)، تحرص على تقديم خدمات مراجعة على درجة عالية من الجودة للحفاظ على سمعتها وإسمها، ومقابلة توقعات الأطراف المختلفة التي تعتمد على تقرير المراجع، لإضفاء الثقة على المعلومات التي تنتجها الشركات من خلال التقارير المختلفة التي تقوم بإعدادها، كذلك فإنها تمارس ضغوطاً على عملائها لضمان إلتزامهم بالقوانين والتشريعات ومعايير المحاسبة، فضلاً عن تشجيعهم على زيادة الإفصاح لخدمة أغراض الأطراف المختلفة من أصحاب المصالح المعنية بنتائج نشاط الشركة ومركزها المالي وقدرتها على الإستمرار (e.g., Haniffa and Cooke, 2002; Glaum and Street, 2003; Samaha and Stapleton, 2009; Salehi et al., 2017). علاوة على ذلك فإنه نظراً لتوافر الموارد المالية والبشرية المدربة والمؤهلة للقيام بخدمات المراجعة والتأكيد على أعلى مستوى لدى مكاتب المراجعة الكبرى، فإن ذلك يسهم في زيادة جودة الخدمات التي تقدمها مقارنة بمكاتب المراجعة الأخرى (Salehi et al., 2017)، كما أشار Xiao et al. (2004) إلى دور مكاتب المراجعة الكبرى في دعم إنتشار ممارسات الإفصاح المطورة مثل الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية للشركات. وفيما يتعلق بممارسات التقرير المتكامل، فقد أشارا Slack and Campbell (2016)، إلى أهمية الدعم الذي تلقاه IIRC في إعداد الإطار العام للتقارير المتكاملة من مكاتب المراجعة الكبرى والذي لم تحصل عليه أى مبادرة أخرى في ذات السياق. ويرى أحد مكاتب المراجعة الكبرى بأن ممارسات التقرير المتكامل تعد بمثابة عقد إجتماعى بين الشركة والأطراف المختلفة من أصحاب المصالح، وإن الإلتزام بها يخفض من تكلفة رأس المال للشركة ويحسن من سمعتها (KPMG, 2011). كذلك أفادت دراسة Sierra-García et al. (2013) بأن الشركات التي تنتج تقارير متكاملة تكون أكثر حرصاً على الحصول على خدمات تأكيد، وأن نسبة إقبال الشركات على خدمات التأكيد تزيد في حالة قيامها بإصدار تقارير متكاملة، كما أفادا Wild and van Staden (2013) بأن غالبية الشركات التي تقوم بإعداد تقارير متكاملة تعتمد على مكاتب المراجعة الكبرى للحصول على خدمات المراجعة والتأكيد.

وفيما يتعلق بنتائج الدراسات التي إختبرت العلاقة بين نوع مكتب المراجعة ومستوى الإفصاح، فقد إستنتجت دراسات Craswell and Taylor (1992) و Glaum and Street (2003) وXiao et al. (2004) وجود علاقة طرئية معنوية بين نوع مكتب المراجعة وممارسات الإفصاح. فى حين توصلت دراسات أخرى إلى عدم وجود علاقة (Malone et al., 1993; Salehi et al., 2017) وفى مصر توصلت لراستى Aly et al. (2010) و Samaha and Dahawy (2011) إلى ذات النتيجة. أما فيما يتطرق بعلاقة نوع مكتب المراجعة بالإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة، فهناك أدلة محدودة بهذا الشأن حيث توصلت دراسة Wild and van Staden (2013) إلى عدم وجود علاقة، مما يتطلب من وجهة نظر الباحثة إعادة دراسة هذه العلاقة فى بيئات جديدة للوقوف على حقيقتها.

من خلال ما تم تناوله عند إستعراض الإطار النظرى والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، يتضح ندرة الدراسات بصفة عامة وفى مصر بصفة خاصة، وإن كان هناك شبه إتفاق بين الباحثين السابقين على أن التحول إلى التقارير المتكاملة أصبح ضرورة حتمية، نظراً لقدرتها على إعطاء صورة متكاملة الأركان عن أداء الشركة وقدرتها على خلق قيمة فى المدى القصير والمتوسط والطويل، ومن ثم تحسين قدرة مستخدميها على إتخاذ القرارات. كذلك يتضح من خلال إستعراض النظريات التي وظفها الباحثون السابقون فى تفسير ممارسات الإفصاح من خلال التقارير المتكاملة (الوكالة، الشرعية، المحاكاة المؤسسية، أصحاب المصالح)، أن هناك حاجة إلى إختبار أثر التكامل بينها فى تفسير ممارسات التقرير المتكامل بالبيئة المصرية، فضلاً عن إمكانية إختبار قدرة نظرية كوكبة المحاسبة بإعتبارها إحدى النظريات الجديدة التي تقوم على فكرة التكامل، فى تفسير سلوك الشركات المصرية فيما يتعلق بالتقارير المتكاملة بصورة أكثر شمولاً.

أما من حيث الدول التي أجريت بها هذه الدراسات، يتضح أن أغلب الدراسات إستهدفت تقييم ممارسات التقارير المتكاملة فى الدول المتقدمة (e.g., Parrot and Tierney, 2012; de Villiers et al., 2014; Stubbs and Higgins, 2014; Higgins et al., 2014; Lodhia, 2014; van Bommel, 2014; Robertson and Samy, 2015). أما على مستوى الدول النامية، يتضح أن أغلب الدراسات تناولت ممارسات التقرير المتكامل بجنوب أفريقيا، وإن كانت نتائج الدراسات تشير إلى أنه على الرغم من تطبيق التقارير المتكاملة بشكل إلزامى على الشركات المدرجة ببورصة جوهانسبرج، إلا أن الإفصاح من خلال هذه التقارير غير مرض ولا يحقق الهدف المرجو منه حتى الآن (e.g., Vanzyl, 2013; Steyn, 2014). أما فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت تطبيق التقارير المتكاملة فى مصر، فقد تلاحظ للباحثة تركيزها على محاولة وضع تصور لما يجب أن يكون عليه المحتوى المعلوماتى للتقارير المتكاملة، وإستطلاع آراء الأطراف المختلفة من أصحاب المصالح فى

مدى الحاجة لتقديم تلك المعلومات، وذلك باستخدام المنهج الإستقصائى الميدانى (أحمد، ٢٠١٥؛ شرف، ٢٠١٥) أو المنهج التجريبي (إسماعيل، ٢٠١٦) ، وقد توصلت جميعها إلى إدراك الأطراف المختلفة من أصحاب المصالح لأهمية التحول إلى التقارير المتكاملة، نظراً لقدرتها على توضيح إستراتيجية الشركة طويلة الأجل والمخاطر التى تواجهها وقدرتها على خلق قيمة، وإنعكاس ذلك على فرص نمو الشركة وتحقيقها أرباح فى المدى القصير والمتوسط والطويل، على إعتبار أن الأداء غير المالى لا يقل أهمية عن الأداء المالى للشركات. من هنا تنبع الحاجة لإجراء مزيد من الدراسات فى البيئة المصرية، لقياس درجة الإستعداد الفعلى للشركات المصرية من واقع التقارير التى تعدها للتحول إلى التطبيق الإلزامى للتقارير المتكاملة أسوة بجنوب أفريقيا، وكذلك تحديد تأثير خصائص الشركات وهيكل الحوكمة بها فى ذلك.

٨. فرضيات الدراسة

فى ضوء ما تم إستعراضه من خلال الإطار النظرى، والدراسات السابقة التى تناولت كل من ممارسات الإفصاح فى ضوء متطلبات التقارير المتكاملة، ومحددات ذلك الإفصاح، وفى ظل عدم إتفاق الباحثين السابقين فى البيانات الأخرى حول نوع العلاقة بين المتغيرات المستقلة المستخدمة فى هذه الدراسة ومستوى الإفصاح عن المعلومات التى تتطلبها التقارير المتكاملة، وكذلك على إعتبار أن هذه الدراسة من أولى الدراسات فى حدود علم الباحث التى تقوم بقياس مستوى إفصاح الشركات المصرية عن المعلومات التى تتطلبها التقارير المتكاملة، وإختبار علاقتها بخصائص تلك الشركات وهيكل الحوكمة بها، فإنه يمكن صياغة فرضيات الدراسة فى الشكل العدمى على النحو التالى:

الفرضية ١: لا تختلف الشركات المدرجة بالبورصة المصرية فى مستوى الإفصاح عن المعلومات التى تتطلبها التقارير المتكاملة.

الفرضية ٢: لا يتأثر مستوى الإفصاح عن المعلومات التى تتطلبها التقارير المتكاملة بخصائص الشركة. ويندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية ٢-أ: لا يتأثر مستوى الإفصاح عن المعلومات التى تتطلبها التقارير المتكاملة بإدراج الشركة بمؤشر المسئولية الإجتماعية للشركات.

الفرضية ٢-ب: لا يتأثر مستوى الإفصاح عن المعلومات التى تتطلبها التقارير المتكاملة بنوع الصناعة.

الفرضية ٣: لا يتأثر مستوى الإفصاح عن المعلومات التى تتطلبها التقارير المتكاملة بهيكل حوكمة الشركات المطبق بالشركة. ويندرج تحت هذه الفرضية مجموعة الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية ٣-١: لا يتأثر مستوى الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة بحجم مجلس الإدارة.

٣-٢: لا يتأثر مستوى الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة باستقلالية أعضاء مجلس الإدارة.

٣-٣: لا يتأثر مستوى الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة بتعيين عضوات بمجلس الإدارة.

٣-٤: لا يتأثر مستوى الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة بنوع مكتب المراجعة.

٩. الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية إختبار فرضيات الدراسة، ومن ثم سوف تتناول الباحثة مجتمع الدراسة، ومصادر جمع البيانات، ونموذج وطرق قياس متغيرات الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في دراسة وتحليل العلاقة بين المتغير التابع (مستوى الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة) والمتغيرات المستقلة (خصائص الشركة وهيكل حوكمة الشركات بها) وذلك على النحو التالي:

٩-١ مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في شركات المساهمة المقيدة بالمؤشر EGX100 الذي أنشأته البورصة المصرية في ٢٠٠٩، ليضم أكثر الشركات المقيدة بالبورصة المصرية نشاطاً، والذي يتم منه إختيار الشركات التي تدخل بالمؤشر المصري لمسئولية الشركات S&P/EGX ESG. وقد تم تحديد الشركات الداخلة في الدراسة في ضوء الشركات المدرجة بمؤشر EGX100 خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦، وذلك على إعتبار أن تلك الفترة تأتي بعد إصدار IIRC للإطار العام للتقرير المتكامل في ٢٠١٣، وبالتالي هناك إحتمال لإتجاه بعض الشركات المصرية للإسترشاد بها للتدليل على تبنيها ذلك التوجه. إضافة إلى ذلك، فإن تلك الفترة قد شهدت بداية تعافى أداء البورصة المصرية بعد سلسلة من الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد عقب ثورة يناير ٢٠١١ وكذلك إلزام الشركات بدءاً من ٢٠١٤ بتقديم مجموعة من الإفصاحات الإضافية من خلال تقرير مجلس الإدارة وفقاً لأحكام المادة ٤٠ من قواعد القيد. وبناء عليه فإن الشركات الداخلة في الدراسة تتمثل في جميع الشركات المدرجة بمؤشر EGX100 خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦. وفيما يلي يلخص الجدول رقم (١) توزيع تلك الشركات على القطاعات المختلفة في كل سنة من سنوات الدراسة.

جدول رقم (١) التوزيع القطاعي للشركات الداخلة في الدراسة خلال السنوات المختلفة

م	اسم القطاع	عدد الشركات				
		٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	التعد	%
١	موارد أساسية	٢	٣	٣	٨	٢,٧
٢	كيماويات	٥	٤	٤	١٣	٤,٣
٣	التشييد ومواد البناء	١١	١٠	١١	٣٢	١٠,٧
٤	الأغذية والمشروبات	١٦	١٥	١٦	٤٧	١٥,٧
٥	الرعاية الصحية والأدوية	٢	٢	٢	٦	٢
٦	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٩	١٠	٩	٢٨	٩,٣
٧	غزل وبتروول ومرافق	٢	٢	٢	٦	٢
٨	منتجات منزلية وشخصية	٥	٧	٥	١٧	٥,٧
٩	التحريك	١٩	١٨	١٧	٥٤	١٨
١٠	التكنولوجيا	٢	٢	٢	٦	٢
١١	الاتصالات	٢	٢	٢	٦	٢
١٢	السبلحة والتربية	٥	٧	٤	١٦	٥,٣
١٣	الإعلام	١	١	١	٣	١
١٤	لموزعون وتجارة التجزئة	١	١	١	٣	١
١٥	البنوك والخدمات المالية الأخرى	١٨	١٦	٢١	٥٥	١٨,٣
	الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣٠٠	١٠٠

٢-٩ مؤشر الإفصاح المتكامل (Integrated Disclosure Index)

لقد قامت الباحثة بتصميم مؤشر للإفصاح المتكامل، والذي يعرف أيضاً بقائمة الإفصاح المتكامل (Integrated Disclosure Checklist). وقد إختارت الباحثة أن تكون القائمة غير مرجحة (Unweighted Disclosure Checklist) حتى تتماشى مع الهدف من الدراسة والذي يقوم على معاملة كافة البنود بنفس القدر من الأهمية، على إعتبار أن التقارير المتكاملة تهدف إلى توفير المعلومات التي تحتاجها كافة الأطراف من أصحاب المصالح، وأن الهدف من الدراسة هو قياس مستوى إفصاح الشركات المصرية عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة، كوسيلة لتقييم مدى جاهزية سوق المال المصري للتحويل إلى التطبيق الإلزامي للتقارير المتكاملة، لخدمة كافة الأطراف المعنية بأداء الشركات. وبناء عليه سوف تقوم الباحثة بحساب عدد بنود معلومات التقرير المتكامل المفصوح عنها من خلال كافة أنواع التقارير التي تصدرها الشركات المدرجة بمؤشر EGX100 و/أو توفرها على مواقعها الإلكترونية، ثم يتم بعد ذلك قسمة عدد بنود الإفصاح الفعلية على عدد بنود المؤشر القياسي الذي صممه الباحثة، حتى يتم حساب درجة الإفصاح لكل شركة من الشركات الداخلة في الدراسة كما يلي:

مؤشر الإفصاح = عدد بنود الإفصاح الفعلي للشركة
إجمالي عدد بنود الإفصاح القياسي

ومن أجل ضمان تحقق صدق وثبات مؤشر الإفصاح الذي قامت الباحثة بإقتراحه، فقد قامت الباحثة بسلسلة من الإجراءات. ف لضمان تحقق صدق المؤشر، أي قيام بنود المؤشر الذي صممه الباحثة بتحقيق الهدف الذي من أجله تم تضمينها بالمؤشر (Bryman and Bell, 2011)، قامت الباحثة باتباع منهج Beattie et al. (2004) والذي يقضى باشتقاق بنود المؤشر من خلال الإسترشاد ببنود الإفصاح التي إستخدمت من قبل. ومن ثم اشتمت الباحثة بنود المؤشر قياساً على بنود الإفصاح التي إقترحتها IIRC في ٢٠١٣ و A4S و GRI و SASB ومؤشر المسؤولية الإجتماعية المصرى والقوانين والتشريعات المصرية، إضافة إلى البنود التي إستخدمها الباحثون السابقون مثل إسماعيل (٢٠١٦) و ElMaghrabi (2014) و Wild and van Staden (2013). علاوة على ذلك، قامت الباحثة بعرض ومناقشة محتوى المؤشر للتأكد من وضوح بنوده، وقياسها بقياس الممارسات التي إستهدفت الباحثة قياسها، وذلك بالرجوع إلى ثلاثة من أساتذة المحاسبة المالية. وعلى الجانب الآخر، من أجل التحقق من ثبات المؤشر أي حصول الشركة على ذات الدرجة فى كل مرة يتم تطبيق المؤشر عليها، فقد اتبعت الباحثة نفس المنهجية التي اتبعتها الدراسات السابقة مثل Ghazali and Weetman (2006) و Bouten et al. (2011) و Haji (2013) و ElMaghrabi (2014)، حيث قامت بتطبيق المؤشر على كافة الشركات مرة ثانية بعد عشرون يوماً من المرة الأولى للتأكد من ثبات التقييم المستخدم بالدراسة، علاوة على ذلك، فإنه زيادة فى التأكد، طلبت الباحثة من أحد أساتذة المحاسبة تطبيق المؤشر على عشر شركات من قطاعات مختلفة للتأكد من ثبات التقييم. وفيما يتعلق ببناء المؤشر، فقد قامت الباحثة بإعداد المؤشر المقترح للإفصاح المتكامل باستخدام أسلوب الدراسة المكتبية آخذة فى الإعتبار، عدم وجود مؤشر مثالى متفق عليه بين كافة الأطراف المهمة بقضية التقرير المتكامل وأهمية مراعاة تضمين المؤشر بنود تتعلق بمتطلبات القوانين والتشريعات واللوائح المعمول بها بجمهورية مصر العربية. وقد إعتمدت الباحثة فى إعداد المؤشر بصورة أساسية على الإطار العام للتقارير المتكاملة الذى إقترحه IIRC فى ٢٠١٣. كذلك تم الإسترشاد بمؤشر G4 الذى أصدرته GRI، ومعايير محاسبة الإستدامة التى أصدرها SASB، والمؤشر المصرى لمسؤولية الشركات، والدراسات السابقة التى تناولت قضايا تتعلق بمؤشرات التقارير المتكاملة (Wild, 2014; ElMaghrabi, 2013; and van Staden, 2013) و(شرف، ٢٠١٥، إسماعيل، ٢٠١٦) والتقارير المتكاملة لبعض الشركات التى تعمل بجنوب أفريقيا (سوق ناشئة ذات خصائص مشابهة لسوق المال المصرى).

وفيما يلي يوضح الجدول رقم (٢) المؤشر المقترح للإفصاح المتكامل للشركات اعتماداً على المصادر السابقة.

جدول رقم (٢) مؤشر الإفصاح المتكامل

١	عنوان لمقر الرئيسي للشركة.
٢	الهيكل التنظيمي للشركة وقطاعاتها الرئيسية وفروعها في الداخل والخارج (إن وجدت).
٣	الأسواق التي تخدمها الشركة (لتصنيف جغرافي، لقطاعات، لملاء).
٤	العلامات التجارية والمنتجات و/أو الخدمات الأساسية التي تقدمها الشركة.
٥	كلمة مجلس إدارة الشركة (كلمة رئيس مجلس إدارة الشركة/الرئيس التنفيذي/ أي منصب إداري مكافئ) بخصوص استراتيجية الشركة ودمج الاستدامة في عملياتها.
٦	رؤية الشركة.
٧	رسالة الشركة.
٨	قيم الشركة (جودة المنتج أو الخدمة، لشفافية، استخدام الطاقة، الابتكار والتطوير، استخدام تكنولوجيا، لعل الجماعي، لمساواة، لتعلم والتدريب، التميز، الاستدامة).
٩	توضيح استراتيجية الشركة.
١٠	توضيح نموذج أعمال الشركة.
١١	تسمية أنواع رؤوس الأموال لدى الشركة.
١٢	تأثير استراتيجية الشركة وتوجهها المستقبلي على هيكل رؤوس أموالها.
١٣	تأثير استراتيجية الشركة على قدرتها على خلق قيمة في المدى القصير والمتوسط وطويل.
١٤	دور كل نوع من رؤوس أموال الشركة في خلق قيمة في المدى القصير والمتوسط وطويل.
١٥	ليرى علاقة الأداء الماضي بالأداء المستقبلي للشركة.
١٦	العوامل التي تتحكم في تأثير الأداء الماضي على الأداء المستقبلي.
١٧	الخطوات التي اتخذتها الشركة بهدف تحقيق التوازن بين مصالح الشركة في الحاضر والمستقبل.
١٨	كيفية استفادة الشركة من خبراتها لمساعدة في تحديد توجهها المستقبلي.
١٩	دور كل نوع من رؤوس أموال الشركة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية.
ثانياً: تليط لمعلومات	
٢٠	العوامل المؤثرة في قدرة الشركة على خلق قيمة.
٢١	التأثير الإجمالي للعوامل المؤثرة على قدرة الشركة على خلق قيمة وتأثيرات المتابعة بينها:
٢٢	التخصيص الحالي لموارد الشركة.
٢٣	توضيح خطة الشركة لتصنيف استغلال لموارد المتاحة وضح استثمارات جديدة.
٢٤	توضيح إجراءات مراجعة وتعديل استراتيجية الشركة لمواكبة المستجدات ولوصول لمستوى الأداء المستهدف.
٢٥	توضيح الربط بين كل من استراتيجية الشركة ونموذج أعمالها، والمستجدات الحديثة في البيئة الخارجية للشركة (لتطور التكنولوجي، متطلبات مجتمعية جديدة، لتدرة في بعض الموارد لمستخدمة كأحد مستنزمت الإنتاج).
٢٦	توضيح العلاقة بين الأنواع المختلفة من رؤوس أموال الشركة.
٢٧	التأثير المتبادل بين لمعلومات لكمية والنوعية وانعكاس ذلك على قدرة الشركة على خلق قيمة.
٢٨	ربط مقاييس أداء الاستدامة بمقاييس الأداء المالية والشفافية والعلامة للشركة.

٢٩	إبرق تأثير مجهودات لشركة المنعقدة ببناء علاقات طويلة الأجل مع لعملاء، زيادة رضاء لعملاء، وتصين سمعة شركة على لنمو في الإيرادات والأرباح.
٣٠	الاستساق بين المعلومات التي تقدمها لشركة عن نفسها والمعلومات المتلحة عن شركة من خلال لمصادر الخارجية (مائل: موقع مباشر، موقع لبورصة، أخبر الممل والأصل).
ثلثا: العلاقات مع أصحاب لمصالح	
٣١	تسمية الأطراف لمختلفة من أصحاب المصالح/الأطراف لمعنية بأداء شركة.
٣٢	توضيح طبيعة العلاقة بين لشركة وكل طرف من أصحاب المصالح.
٣٣	للخطوات التي تتخذها شركة لمقبلة لاحتياجات الأطراف لمختلفة من أصحاب لمصالح، ولتتعامل مع لفضايا لمختلفة (البيئية والاجتماعية والاقتصادية) التي تمثل أهمية لهم.
٣٤	توضيح القنوت التي يتم من خلالها لتواصل بين لشركة وأصحاب المصالح.
٣٥	توضيح للخطوات التي يأخذها مجلس الإدارة لضمان تحقيق التوازن بين الأطراف لمختلفة، وتجنب وجود تضارب في المصالح.
٣٦	توضيح الأنواع لمختلفة من لمخاطر التي تحيط بالشركة.
٣٧	توضيح للخطوات التي تتخذها شركة لإدارة كل نوع من لمخاطر.
٣٨	توضيح هيكل الحوكمة بالشركة، وما يتضمنه من لجان.
٣٩	آليات ومعايير ترشيح ولختيار مجلس الإدارة وللجان لمختلفة لتابعة له.
٤٠	معلومات عن قناهل العلمي وخبرات أعضاء مجلس الإدارة.
٤١	توضيح لجهود مجلس الإدارة في تقييم مدى فعالية إدارة الشركة للمخاطر ذات لصلة بالفضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وغيرها.
٤٢	إبرق دور مجلس الإدارة و/أو لجنة المسؤولة لبيئية والاجتماعية/الاستدامة في لرقابة على ولتقرير عن ممارسات الاستدامة.
٤٣	توضيح سياسات الأجور بالنسبة لمجلس الإدارة وكبار الموظفين للتعينين.
٤٤	عضوية الجمعيات البيئية المحلية أو اللوية، توقيع شركة على الميثاق العالمي للأمم المتحدة أو إتباع لمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي ولتنمية.
٤٥	أنشطة البحوث ولتطوير.
٤٦	تسمية لمصطلح الذي تستخدمه الشركة لتعبير عن التزامها تجاه لفضايا المنعقدة بالاستدامة (استدامة، مسؤولة اجتماعية، مسؤولة بيئية واجتماعية، مسؤولة لشركة، ... الخ).
٤٧	للتأكيد على أن الاستدامة مسؤولة كل فرد بالشركة (الترلم الإدارة بتحقيق الاستدامة، توعية و تدريب الموظفين على متطلبات الاستدامة، تنظيم مسابقات لتصين ممارسات الاستدامة، سرد ممارسات الاستدامة للناجحة، مرجعة مدى استدامة المنتج، مرجعة ممارسات الموردين المنعقدة بالاستدامة).
رابعاً: الأهمية لتسبية	
٤٨	للدعوى القضاية والقويات الحالية والمحملة لمرتبة على لنتأثيرات البيئية والاجتماعية لمرتبة على أنشطة لشركة.
٤٩	توضيح الأمور والأحداث الهامة المالية وغير المالية التي تؤثر على فترة الشركة على خلق قيمة في المدى القصير ولمتوسط ولطويل. شاملة مواطن القوة والضعف والفرص وللتحديات وللتهديات التي تحيط بالشركة فيما يخص النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسيسادية وغيرها.
٥٠	سرد الفرص المتاحة، مواطن القوة، مواطن للضعف، اللتحديات، التهديدات، إمكانية نجاح شركة في الوصول لمستوى الأداء المستهدف في الحاضر والمستقبل.
خامساً: الإيجاز والاستساق ولتقابلية للمقارنة	
٥١	عرض المظومة بإيجاز ويون إسهاب مزل.
٥٢	الترتيب المنطقي للمعلومات وعدم التكرار.
٥٣	استخدام لغة بسيطة وسهلة ومفردات واضحة لمعنى.

٥٤	مقارنة مواطن القوة والضعف والفرص والتحديات والتهديدات التي تحيط بالشركة فيما يخص لتولحي الاصلحية والبيئية والاجتماعية والمسيسية وغيرها.
٥٥	الانساق في عرض لمعلومات، وبطريقة تسمح بالوقوف على قدرة الشركة على خلق قيمة من فترة أخرى ومقارنة قوتها على خلق قيمة مع غيرها من الشركات.
سلسلا: الموثوقية والاكتمال	
٥٦	توفير القوائم المالية الأساسية والإيضاحات المتممة لها وفقا لمتطلبات معيار التقرير المالي.
٥٧	وجود تقرير للمرجع الخارجي.
٥٨	وجود تقرير مرجع بشأن المعلومات غير المالية التي لا تدخل ضمن نطاق تقرير المراجعة.
٥٩	تضمن قائمة لداخل بنود تخص لمصروفات البيئية، ومصروفات خدمة المجتمع، ومصروفات تتعلق برعاية لعمالين ومصروفات لتدريب ورسوم اشتراكات الهيئات والمؤسسات البيئية المحلية والدولية، وغيرها من المصروفات المتعلقة باستيفاء متطلبات الاستدامة.
٦٠	توضيح الأصول المثبتة البيئية وأسس إهلاكها.
٦١	الإفصاح عن أنواع وكميات المواد الخام المستخدمة في عملية الإنتاج ونسبة المواد الخام المعاد تدويرها.
٦٢	درجة الاعتماد على مورد الطاقة المتجددة و/أو الخطط المستقبلية في سبيل تحقيق ذلك.
٦٣	دعم الطاقة الممنوح من لدولة.
٦٤	كمية الطاقة المستخدمة وتكلفتها والخطط المستقبلية للتوفير في استهلاكات الطاقة.
٦٥	توضيح أسس قياس الالتزامات البيئية والاجتماعية في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.
٦٦	الأثر البيئية لنتيجة عن نشاط الشركة (وفقا لنوع لصناعة).
٦٧	توضيح إجمالي أجور لعمالين المثبتين والمؤهين موضحا الأجر الأساسي، الحوافز والمكافآت ولمنح والإعانات والتبيلات والتغذية والمزايا العينية الأخرى وغيرها.
سابعها: إيضاحات أخرى	
٦٨	سياسة شركة لخاصة بصالة الأطفال والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة.
٦٩	تغطية التزامات خطة المخصصات للشركة.
٧٠	متوسط نصيب العامل من الأرباح.
٧١	نسبة المبلغ التي تم لتفاتها على المجتمع المحلي إلى إجمالي إيرادات الشركة.
٧٢	تقديرات الإهارة بشأن الأداء المستقبلي للشركة على لمستوى البيئي والاجتماعي والحكمي ولنمو المتوقع في إيرادات شركة وحصتها من السوق والانخفاض المتوقع في تكاليف التشغيل والإنتاج موضحة لجدول الزمني لذلك وبعكس ذلك على إيرادات ومصروفات الشركة.
٧٣	حالات لفساد المؤكدة والإجراءات المتخذة بشأنها.
٧٤	لسياسات الخاصة بالممارسات العادلة ومنع الاحتكر وتنتاجها.
٧٥	لجراء استطلاعات رأي لتقييم رضا العملاء وعرض نتنتاجها.

٣-٩ مصادر جمع البيانات

إعتمدت الباحثة في جمع البيانات الخاصة بحساب المتغير التابع (مستوى الإفصاح المتكامل) والمتغيرات المستقلة (خصائص الشركة وهيكل الحوكمة بها) على العديد من المصادر. حيث تم الحصول على كافة أنواع التقارير المالية وغير المالية (المسئولية الاجتماعية/المسئولية البيئية والاجتماعية/الإستدامة) وتقارير الإفصاح عن هيكل المساهمين وهيكل مجلس الإدارة التي

تصدرها الشركات للسنوات من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦ من خلال موقع معلومات مباشر (www.mubasher.info) وموقع البورصة المصرية والمواقع الإلكترونية للشركات.

٩-٤ أسلوب تحليل البيانات ونموذج إختبار الفروض وقياس المتغيرات

فى ضوء الأهداف الأساسية لهذه الدراسة والتي تتمثل فى تقييم مدى إستعداد سوق المال المصرى للتحويل إلى التقارير المتكاملة من خلال قياس مستوى إفصاح الشركات المصرية عن المعلومات التى تتطلبها التقارير المتكاملة، وكذلك إختبار محددات ذلك الإفصاح بإختبار علاقة مستوى الإفصاح فى الشركات بخصائص تلك الشركات وهيكى الحوكمة بها، ومن ثم التوصل إلى إستنتاجات بشأن مدى صحة الإفتراضات التى تسعى الدراسة إلى إختبارها فى البيئة المصرية، فقد قامت الباحثة بتوظيف أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis)، بغرض تحديد مستوى الإفصاح الفعلى للشركات المصرية من خلال التقارير التى تصدرها ومواقعها الإلكترونية، عن المعلومات التى تتطلبها التقارير المتكاملة. كما قامت الباحثة بإستخدام أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد، وفقاً لطريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares Method) (OLS) من أجل الوقوف على محددات ذلك الإفصاح، وذلك من خلال توصيف النموذج التالى:

$$ID_j = \beta_0 + \beta_1ESG_j + \beta_2INDUST_j + \beta_3BSIZE_j + \beta_4BIND_j + \beta_5BFEM_j + \beta_6AUDIT_j + YCONTROL_j + \epsilon_j$$

حيث أن:

ID_j: هى المتغير التابع (مؤشر الإفصاح المتكامل) والذي يعبر عن مستوى الإفصاح الفعلى

عن المعلومات التى تتطلبها التقارير المتكاملة بواسطة الشركات، حيث (j=1,....., 300).

β₀: ثابت الإنحدار.

β₁ESG_j: إدراج الشركة بمؤشر المسؤولية الإجتماعية S&P ESG Index، وهو متغير

إسمى يأخذ القيمة (١) فى حالة إدراج الشركة بالمؤشر والقيمة (٠) خلاف ذلك.

β₂INDUST_j: نوع القطاع الصناعى الذى تنتمى إليه الشركة، وهو متغير إسمى يأخذ

القيمة (١) إذا كانت الشركة تنتمى لقطاع الموارد الأساسية، (٢) إذا كانت الشركة تنتمى لقطاع

الكيمائويات، (٣) إذا كانت تنتمى لقطاع التشييد ومواد البناء، (٤) إذا كانت الشركة تنتمى لقطاع

الأغذية والمشروبات، (٥) إذا كانت الشركة تنتمى لقطاع الرعاية الصحية والأدوية، (٦) إذا كانت

الشركة تنتمى لقطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات، (٧) إذا كانت الشركة تنتمى لقطاع غاز

وبترول والمرافق، (٨) إذا كانت الشركة تنتمى لقطاع منتجات منزلية وشخصية، (٩) إذا كانت

الشركة تنتمى لقطاع العقارات، (١٠) إذا كانت الشركة تنتمى لقطاع التكنولوجيا، (١١) إذا كانت

الشركة تنتمى لقطاع الإتصالات، (١٢) إذا كانت الشركة تنتمى لقطاع السياحة والترفيه، (١٣) إذا

كانت الشركة تنتمي لقطاع الإعلام، (١٤) إذا كانت الشركة تنتمي لقطاع الموزعون وتجارة التجزئة، (١٥) إذا كانت الشركة تنتمي لقطاع البنوك والخدمات المالية الأخرى.

B3BSIZE: حجم مجلس الإدارة، ويقاس كإجمالي عدد الأعضاء بمجلس الإدارة.

B4BIND: إستقلالية مجلس الإدارة، وتقاس بعدد الأعضاء المستقلين بالمجلس إلى إجمالي عدد أعضائه.

B5BFEM: عضوية المرأة بمجلس الإدارة، ويقاس بعدد العضوات بالمجلس إلى إجمالي عدد أعضائه.

B6AUDIT: نوع مكتب المراجعة، وهو متغير إسمي يأخذ القيمة (١) في حالة مراجعة الشركة من خلال أحد مكاتب المراجعة الكبرى 4 Big و القيمة (٠) خلاف ذلك.

YCONTROL: المتغيرات الحاكمة (Control Variables) - في ضوء المتغيرات الحاكمة (الضابطة) التي وريت بالدراسات السابقة التي إهتمت بقياس تأثير خصائص الشركات وهيكل الحوكمة بها على ممارسات الإفصاح الإلزامي أو الإختياري لها، فقد تم إختيار حجم الشركة والربحية ونسبة الرافعة المالية كمتغيرات حاكمة عند تشغيل نموذج الدراسة.

فيما يتعلق بحجم الشركة (Company Size)، فقد أكد IIRC على أن الإطار الذي أقرحه يستهدف الشركات الكبرى (Burmitt, 2012; IIRC, 2013; ElMaghrabi, 2014). من جانب آخر، لقد أوضحت النتائج التي توصل إليها غالبية الباحثين السابقين وجود علاقة طردية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح بها (e.g., Haniffa and Cooke, 2005; Bouten et al., 2012; ElMaghrabi, 2014; Bhatia and Tuli, 2017). وقد أرجعت تلك الدراسات ذلك إلى أن الشركات كبيرة الحجم تكون محل إهتمام الرأى العام وأكثر عرضة لضغوط الأطراف المختلفة من أصحاب المصالح، كما أنها يمكنها التأثير في البيئة المحيطة بصورة أكبر، ولديها الإمكانيات التي تمكنها من القيام بمسئولياتها الإجتماعية والبيئية (Garcia-Sánchez et al., 2013; ElMaghrabi, 2014). وفي مصر قد توصلت دراسة أحمد (٢٠١٥) إلى تأثير مستوى الإفصاح عن الإستدامة بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بحجم الشركة. وفيما يتعلق بعلاقة الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة بحجم الشركة، فقد توصلت غالبية الدراسات (Frias-Aceituno et al., 2013a; 2014; 2013b) إلى وجود علاقة طردية أيضاً. وقد أرجعت تلك الدراسات ذلك إلى تنوع وتعقد العمليات التشغيلية في الشركات الكبرى، فضلاً عن كون هذه الشركات محط أنظار الرأى العام ومن ثم تحتاج إلى المحافظة على سمعتها حتى لا تهتز أسعار أسهمها في السوق، وبالتالي من مصلحة تلك الشركات التحول إلى التقارير المتكاملة وزيادة مستوى الإفصاح. وسوف يتم قياس

حجم الشركة عن طريق حساب اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة (Haniffa and Cooke, 2002; Bouten et al., 2012; ElMaghrabi, 2014).

وفيما يتعلق بمستوى الربحية (Profitability)، فإنه وفقاً للإطار الذي يقترحه IIRC فإن قيام الشركة بمسئولياتها تجاه المجتمع والبيئة وحمايتها مصالح كافة الأطراف من أصحاب المصالح، تتطلب التخلي عن فكرة أن يكون هدف تعظيم الربح هو الهدف الأساسي للشركة (IIRC, 2013). من جانب آخر، لقد أوضحت النتائج التي توصل إليها غالبية الباحثين السابقين وجود علاقة بين ربحية الشركة ومستوى الإفصاح عن معلومات الإستدامة (e.g., Morhardt, 2010; Bouten et al., 2012). وفيما يتعلق بعلاقة الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة بربحية الشركة، فقد توصلت غالبية الدراسات إلى وجود علاقة معنوية (Frias-Aceituno et al., 2012; 2013a; Stubs and Heggins, 2014; Bhatia and Tuli, 2017 Eng and Mak, 2003; Bouten et al., 2012; ElMaghrabi, 2014).

وأخيراً فيما يتعلق بنسبة الرافعة المالية للشركة (Leverage)، فإن الإطار العام للتقارير المتكاملة يتطلب الإفصاح عن كافة أنواع المخاطر التي تتعرض لها الشركة سواء إستراتيجية أو مالية أو إستدامة أو تشغيلية، وكذلك توضيح أثرها على قدرة الشركة على خلق قيمة في المدى القصير والمتوسط والطويل (IIRC, 2013). من جانب آخر، لقد أوضحت النتائج التي توصل إليها غالبية الباحثين السابقين وجود علاقة بين نسبة الرافعة المالية للشركة ومستوى الإفصاح (e.g., Haniffa and Cooke, 2005 ; Bouten et al., 2012; Elshandidy et al., 2013; Bhatia and Tuli, 2017). وقد فسر الباحثون ذلك بأن الشركات التي تزيد فيها معدلات المديونية تهتم بالإفصاح حتى تتجنب الضغوط خاصة من الجهات المقرضة (Clarkson et al., 2008; ElMaghrabi, 2014). وسوف يتم حساب نسبة الرافعة المالية من خلال حساب ناتج حصة إجمالي الإلتزامات على إجمالي حقوق الملكية (Eng and Mak, 2003; Bouten et al., 2012; ElMaghrabi, 2014).

ع: الخطأ العشوائي.

ز: رقم المشاهدة.

١٠. التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج

فيما يلي سوف يتم تناول الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، وعرض مصفوفة الإرتباط، وكذلك اختبار فرضيات الدراسة، وذلك بالإعتماد على البرنامج الإحصائي Stata.

١٠-١ الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع (مؤشر الإفصاح المتكامل)

فيما يلي يوضح الجدول رقم (٣) القيمة العظمى والصغرى والوسط الحسابى والوسيط والانحراف المعياري للمتغير التابع الذي يعبر عن مستوى الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة، كما يوضح عدد ونسبة الشركات التي يزيد مستوى الإفصاح بها عن قيمة الوسيط.

جدول رقم (٣). الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع

Variable	(N=300)						
	Minimum %	Maximum %	Mean %	Median %	Std. Deviation	Number of Companies above	Companies above Median %
Integrated Disclosure	19	80	45	41	0.15	153	51

في ضوء الإحصاءات الوصفية الموضحة بالجدول السابق، يمكن الإجابة على التساؤل الأول للدراسة، حيث تشير النتائج إلى أن مستوى الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة بواسطة الشركات المدرجة بالبورصة المصرية يتراوح بين (١٩%) و(٨٠%)، مما يعنى أن تلك الشركات تختلف في مدى الوعي بأهمية توفير الإفصاحات بالشكل الذي يعكس الأداء الكلى للشركة، بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح المتكامل التي حددها IIRC. كذلك يتضح أن قيمة الوسيط تبلغ (٤١%) والوسط الحسابى (٤٥%) والانحراف المعياري (٠.١٥). إضافة إلى ذلك، يتضح من النتائج التي يعرضها الجدول رقم (٣) أن ما يعادل ٥١% (١٥٣ شركة) من الشركات المدرجة بمؤشر EGX100، يزيد فيها مستوى الإفصاح عن قيمة الوسيط، الأمر الذي تعتبره الباحثة مؤشراً إيجابياً لجاهزية الشركات المصرية للتحويل إلى التقارير المتكاملة.

وزيادة في التأكد من مدى إستعداد سوق المال المصري للتحويل إلى التقارير المتكاملة، فيما يلي يوضح الجدول رقم (٤) الإحصاءات الوصفية لمستويات الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة خلال السنوات المختلفة للدراسة بهدف تحديد مدى التقدم في هذا الإتجاه.

جدول رقم (٤) الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع وفقاً للسنة

year	(N=100)				
	Minimum %	Maximum %	Mean %	Median %	Std. Deviation
2014	19	72	42	37	0.14
2015	21	77	44	40	0.15
2016	25	80	50	49	0.15

في ضوء الإحصاءات الوصفية الموضحة بالجدول السابق، يتضح زيادة مستويات الإفصاح من عام لآخر، الأمر الذي يدل على صحة الإستنتاج العام الذي ساقته الباحثة من خلال

تحليل خصائص الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة، الموضحة بالجدول رقم (٣). حيث تشير النتائج إلى زيادة القيمة العظمى لمستوى الإفصاح من (٧٢%) في ٢٠١٤ إلى (٧٧%) في ٢٠١٥ إلى (٨٠%) في ٢٠١٦، كما زادت القيمة الصغرى لمستوى الإفصاح من (١٩%) إلى (٢١%) إلى (٢٥%) خلال نفس السنوات على الترتيب. كذلك يتضح زيادة كل من الوسط الحسابي من (٤٢%) إلى (٤٤%) إلى (٥٠%) والوسيط من (٣٧%) إلى (٤٠%) إلى (٤٩%).

وأخيراً، فيما يتعلق بالإحصاءات الوصفية الخاصة بمستويات إفصاح الشركات عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة، وفقاً لأقسام مؤشر الإفصاح المتكامل الذي صممه الباحثة (التعريف بالشركة وإستراتيجيتها وتوجهها المستقبلي؛ ترابط المعلومات؛ العلاقات مع أصحاب المصالح؛ الأهمية النسبية؛ الإيجاز والإساق والقابلية للمقارنة؛ الموثوقية والإكمال؛ إفصاحات أخرى)، فإنه يمكن التعرف عليها من خلال الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥) الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع وفقاً لأقسام مؤشر الإفصاح المتكامل

Sub-Index	(N=300)				
	Minimum %	Maximum %	Mean %	Median %	Std. Deviation
ID1	5	89	38	32	0.20
ID2	9	91	46	45	0.20
ID3	12	88	48	41	0.19
ID4	0	100	66	67	0.22
ID5	60	100	96	100	0.10
ID6	8	100	35	25	0.21
ID7	0	100	32	38	0.21

توضح النتائج المعروضة بالجدول رقم (٥)، وجود تباين في مستويات الإفصاح عن المعلومات التي تتضمنها الأقسام المختلفة لمؤشر الإفصاح المتكامل، الأمر الذي يمكن من خلاله تحديد نوعية المعلومات، التي مازال هناك قصوراً في توفيرها من جانب الشركات المصرية، وبالتالي تستوجب مزيداً من الجهد من جانب الجهات التنظيمية والتشريعية وغيرها من الأطراف، التي تؤثر في وتناثر سلوك الإفصاح لدى الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، وذلك من أجل نشر الوعي بأهمية تلك الإفصاحات والضغط على الشركات لتوفيرها. ومن خلال الإطلاع على قيم الوسط الحسابي لأقسام مؤشر الإفصاح المتكامل، يتضح أن الشركات المصرية تهتم بتوفير المعلومات الخاصة بها بشكل يتسم بالإيجاز والإساق والقابلية للمقارنة (الوسط الحسابي = ٩٦%)، الأمر الذي يتفق مع متطلبات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي حددتها معايير المحاسبة

المصرية التي تطبقها الشركات المدرجة بالبورصة المصرية بصورة إلزامية والتي تتفق مع متطلبات IFRS. كذلك يتضح وجود وعى وإلتزام لدى غالبية الشركات المصرية بتوفير الإفصاحات التي تعكس الأهمية النسبية، وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية (الوسط الحسابي = ٦٦%). بناء عليه تخلص الباحثة إلى أن الشركات المصرية تحرص على توفير الإفصاحات الإلزامية حتى تتجنب التعرض لعقوبات من جانب الجهات التنظيمية. المسئولة. عن مراقبة عمل الشركات المسجلة بالبورصة المصرية. على الجانب الآخر، تفيد النتائج الواردة بالجدول رقم (٥)، ضعف الإفصاح الذى تقدمه غالبية الشركات المصرية عن بنود القسم الأخير (ID7) من مؤشر الإفصاح المتكامل (الوسط الحسابي = ٣٢%) مثل سياسات الشركة المتعلقة بعائلة الأطفال والمرأة وذوى الإحتياجات الخاصة وممارسات الإحتكار والعدالة ومتوسط نصيب العامل من الأرباح، ونسبة المبالغ التى تم إنفاقها على المجتمع المحلى إلى إجمالى إيرادات الشركة، وتقديرات الإدارة بشأن الأداء المستقبلى للشركة على المستوى البينى والإجتماعى والحوكمى والأداء الإقتصادى وتكاليف التشغيل والإنتاج وغيرها، وإستطلاعات رأى العملاء ونتائجها. كذلك تفيد النتائج، وجود قصور فى مستوى الإفصاح عن بنود القسم السادس (ID6) من المؤشر (الوسط الحسابي = ٣٥%)، الأمر الذى يؤثر بالسلب على موثوقية وإكتمال المعلومات التى تعرضها الشركات من خلال التقارير التى تصدرها، وذلك من منظور التقرير المتكامل. وبناء عليه تخلص الباحثة إلى أن إفصاح الشركات المصرية عن بعض المعلومات التى تتطلبها التقارير المتكاملة ولكنها ليست إلزامية فى ظل القوانين والتشريعات والقواعد التى تنظم عمل الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، هو قرار إختياري، ومن ثم يتوقف على رؤية ووعى مجلس الإدارة بأهمية الإفصاح عن تلك المعلومات، وخير برهان على ذلك أن مستوى الإفصاح عن البنود التى يتطلبها القسمين الرابع (ID4) والسابع (ID7) من مؤشر الدراسة يتراوح بين (٠%) و(١٠٠%).

١٠-٢ الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة والحاكمة

يعرض الجدول رقم (٦) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة والحاكمة المستخدمة فى نموذج إختيار الفروض، بهدف التعرف على خصائص تلك المتغيرات وكيفية توزيع قيمها بين المشاهدات المختلفة الخاضعة للدراسة.

جدول رقم (٦) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة والحاكمة

Independent Variables	(N=300)				
	Minimu	Maximum	Mean	Median	Standard
ESG*	0.00	1.00	0.30	0	0.46
Industry	1	15	8.03	8.00	4.42
BFSIZE	3.00	17.00	7.99	8.00	2.84
BIND	0.00	1.00	0.70	0.75	0.20

BFEM	0.00	0.56	0.06	0.00	0.10
Audit.*	0.00	1.00	0.47	0	0.50
Control Variables					
Company Size	12.46	38.73	20.59	20.48	2.49
Profitability	-2.10	3.45	0.13	0.10	0.31
Leverage	0.00	18.33	1.45	0.53	3.06

* متغيرات إسمية.

في ضوء الإحصاءات الوصفية المعروضة بالجدول رقم (٦)، يتضح أنه فيما يتعلق بالمتغير ESG الذي يعبر عن إدراج الشركة بالمؤشر المصري S&P ESG Index، الذي يضم أفضل ٣٠ شركة من مجموعة الشركات المدرجة بمؤشر EGX100، من حيث مستوى الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكومي فإن الوسط الحسابي يبلغ (٠,٣٠) والوسيط (٠)، كما يبلغ الانحراف المعياري (٠,٤٦). وفيما يتعلق بالمتغير Industry الذي يعبر عن نوع الصناعة، فكما هو موضح من خلال الجدول السابق، وفي ضوء المعلومات الخاصة بالتوزيع القطاعي التي تم عرضها سابقاً بالجدول رقم (١)، يتضح تصنيف الشركات وفقاً لنوع القطاع الصناعي في ١٥ مجموعة تأخذ القيم من (١) إلى (١٥)، ويتبين أن أكبر عدد من الشركات يعمل في مجالى العقارات (٥٤ شركة) والبنوك والخدمات المالية الأخرى (٥٥ شركة)، وأن أقل عدد من الشركات ينتمى لقطاعى الإعلام والموزعون وتجارة التجزئة (٣ شركات في كل منهما). ونظراً لأهمية ذلك المتغير، سوف يتم تناوله بمزيد من التحليل من خلال الجدول رقم (٧) الذي يستعرض تأثير نوع الصناعة على مستوى الإفصاح المتكامل. وفيما يتعلق بالمتغير BSIZE الذي يعبر عن حجم مجلس الإدارة، فإن النتائج تفيد بأن عدد أعضاء مجالس إدارات الشركات المدرجة بمؤشر EGX100 يتراوح بين (٣) أعضاء إلى (١٧) عضواً، كما يبلغ الوسط الحسابي (٨) والوسيط (٨) والانحراف المعياري (٣). وفيما يتعلق بالمتغير BIND والذي يعبر عن إستقلالية مجلس الإدارة، فإن نسبة الأعضاء المستقلين في مجالس إدارات الشركات قد تراوحت بين (٠%) و(١٠٠%)، كما يبلغ الوسط الحسابي (٧٠%) والوسيط (٧٥%) والانحراف المعياري (٠,٢٠)، وقد لوحظ غياب إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة بشركة واحدة فقط، خلال العام المالى ٢٠١٥، الأمر الذى لا يتفق مع الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات. وفيما يتعلق بالمتغير BFEM الذي يعبر عن نسبة العضوات بمجالس إدارة الشركات، فإن هذه النسبة قد تراوحت بين (٠%) و(٥٦%)، كما يبلغ الوسط الحسابي (٦%) والوسيط (٠%) والانحراف المعياري (٠,١٠)، مما يدل على إتجاه بعض الشركات المصرية إلى تعيين سيدات بمجالس إدارتها. وفيما يتعلق بالمتغير Audit الذي يعبر عن نوع مكتب المراجعة مقاساً بإسناد أعمال المراجعة الخارجية لأحد مكاتب المراجعة الكبرى Big4، فإنه يتضح من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (٦) أن ٤٧% من الشركات الداخلة فى الدراسة (١٤١ مشاهدة) تقوم

بإسناد أعمال المراجعة لمكاتب المراجعة الكبرى Big4، والذي يمكن تفسيره برغبة هذه الشركات في الحصول على خدمات مراجعة على درجة عالية من الكفاءة، بالإضافة إلى الاستفادة من الأثر الإيجابي لمراجعة الشركة بواسطة Big4، على ثقة الأطراف المختلفة من أصحاب المصالح في المعلومات التي تتضمنها التقارير التي تعدها الشركات.

وبالنسبة للمتغيرات الحاكمة، كما يوضح الجدول رقم (٦) فإن حجم الشركة مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة يتراوح بين (١٢,٤٦) و(٣٨,٧٣)، ويبلغ الوسط الحسابي (٢٠,٥٩) والوسيط (٢٠,٤٨) والانحراف المعياري (٢,٤٩). وبالنسبة لمؤشر ربحية الشركة، توضح النتائج أنها تتراوح بين (-٢,١٠) و(٣,٤٥)، ويبلغ الوسط الحسابي (٠,١٣) والوسيط (٠,١٠) والانحراف المعياري (١,٣١). وأخيراً بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية للشركة، توضح النتائج أنها تتراوح بين (٠) و(١٨,٣٣)، ويبلغ الوسط الحسابي (١,٤٥) والوسيط (٠,٥٣) والانحراف المعياري (٣,٠٦).

وأخيراً، من أجل التعرف على تأثير نوع الصناعة على المتغير التابع (ID)، يوضح الجدول رقم (٧) الإحصاءات الوصفية لمستوى الإفصاح المتكامل وفقاً لنوع الصناعة.

جدول رقم (٧) الإحصاءات الوصفية لمستوى الإفصاح المتكامل وفقاً لنوع الصناعة (N=300)

Industry	ID				
	Minimum	Maximum	Mean	Median	Standard Deviation
1	.35	.63	.55	.56	.09
2	.19	.71	.48	.56	.19
3	.24	.71	.45	.40	.13
4	.23	.63	.39	.37	.10
5	.20	.39	.30	.31	.06
6	.21	.67	.42	.39	.12
7	.40	.77	.62	.72	.18
8	.20	.63	.43	.49	.14
9	.20	.71	.42	.39	.14
10	.56	.76	.60	.57	.08
11	.59	.68	.64	.64	.03
12	.23	.53	.36	.37	.10
13	.32	.41	.36	.35	.05
14	.27	.32	.30	.31	.03
15	.24	.80	.55	.59	.15

كما هو موضح بالجدول رقم (٧) فإن أعلى مستوى للإفصاح المتكامل (٨٠%) موجود في قطاع البنوك والخدمات المالية. وقد بلغ المستوى الأدنى للإفصاح بهذا القطاع (٢٤%) والوسط

الحسابى (٥٥%) والوسيط (٥٩%) والانحراف المعيارى (٠,١٥). يلى ذلك قطاع غاز وبتترول ومرافق، حيث بلغ المستوى الأعلى للإفصاح بين الشركات التى تنتمى لذلك القطاع (٧٧%)، وبلغ المستوى الأنى للإفصاح (٤٠%) والوسط الحسابى (٦٢%) والوسيط (٧٢%) والانحراف المعيارى (٠,١٨). يلى ذلك قطاع التكنولوجيا، حيث بلغ المستوى الأعلى للإفصاح بين الشركات التى تنتمى لذلك القطاع (٧٦%)، وبلغ المستوى الأنى للإفصاح (٥٦%) والوسط الحسابى (٦٠%) والوسيط (٥٧%) والانحراف المعيارى (٠,١٩). وقد تساوى المستوى الأعلى للإفصاح فى قطاعات الكيماويات والتشييد والعقارات (٧١%)، فى حين بلغ المستوى الأنى للإفصاح (١٩% و ٢٤% و ٢٠% على الترتيب) والوسط الحسابى (٤٨% و ٤٥% و ٤٠%) والوسيط (٥٦% و ٤٠% و ٣٩%) والانحراف المعيارى (٠,١٩ و ٠,١٣ و ٠,١٤). يلى ذلك قطاع الإتصالات، حيث بلغ المستوى الأعلى للإفصاح بين الشركات التى تنتمى لذلك القطاع (٦٨%)، وبلغ المستوى الأنى للإفصاح (٥٩%) والوسط الحسابى (٦٤%) والوسيط (٦٤%) والانحراف المعيارى (٠,٠٣). يلى ذلك قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات، حيث بلغ المستوى الأعلى للإفصاح بين الشركات التى تنتمى لذلك القطاع (٦٧%)، وبلغ المستوى الأنى للإفصاح (٢١%) والوسط الحسابى (٤٢%) والوسيط (٣٩%) والانحراف المعيارى (٠,١٢). كذلك توضح النتائج تساوى المستوى الأعلى للإفصاح فى قطاعات الموارد الأساسية والأغذية والمشروبات والمنتجات المنزلية والشخصية (٦٣%)، فى حين بلغ المستوى الأنى للإفصاح (٥٥% و ٣٩% و ٤٢% على الترتيب) والوسط الحسابى (٥٥% و ٣٩% و ٤٣%) والوسيط (٥٦% و ٣٧% و ٤٩%) والانحراف المعيارى (٠,٠٩ و ٠,١٠ و ٠,١٤). يلى ذلك قطاع الإعلام، حيث بلغ المستوى الأعلى للإفصاح بين الشركات التى تنتمى لذلك القطاع (٤١%)، وبلغ المستوى الأنى للإفصاح (٣٢%) والوسط الحسابى (٣٦%) والوسيط (٣٥%) والانحراف المعيارى (٠,٠٥). يلى ذلك قطاع الرعاية الصحية والأموية، حيث بلغ المستوى الأعلى للإفصاح بين الشركات التى تنتمى لذلك القطاع (٣٩%)، وبلغ المستوى الأنى للإفصاح (٢٠%) والوسط الحسابى (٣٠%) والوسيط (٣١%) والانحراف المعيارى (٠,٠٦). وأخيراً، كانت أقل قيمة للمستوى الأعلى للإفصاح فى قطاع الموزعون وتجارة التجزئة (٣٢%)، وبلغ المستوى الأنى للإفصاح (٢٧%) والوسط الحسابى (٣٠%) والوسيط (٣١%) والانحراف المعيارى (٠,٠٣). من جانب آخر، ترى الباحثة أن مقارنة متوسطات مستوى الإفصاح بين القطاعات المختلفة، تشير إلى أن مستوى الإفصاح يتأثر بشكل كبير برؤية مجلس إدارة الشركة، مقارنة بنوع الصناعة، الأمر الذى يبرر أنه بترتيب القطاعات وفقاً لمتوسط الإفصاح عن المعلومات التى تتطلبها التقارير المتكاملة، سوف يأتى قطاع الإتصالات فى المرتبة الأولى (الوسط الحسابى = ٦٤%) يليه قطاع الغاز والبتترول (الوسط الحسابى = ٦٢%) ثم

التكنولوجيا (الوسط الحسابي = ٦٠%)، البنوك والموارد الأساسية (٥٥%)، الكيماويات (٤٨%)، التشييد ومواد البناء (٤٥%)، منتجات منزلية وشخصية (٤٣%)، عقارات وخدمات ومنتجات صناعية وسيارات (٤٢%)، أغذية ومشروبات (٣٩%)، سياحة وترفيه وإعلام (٣٦%)، وأخيراً رعاية صحية وأدوية وموزعون وتجارة تجزئة (٣٠%).

٣-١-٣ مصفوفة الارتباط Correlation Matrix

يعرض الجدول رقم (٨) معاملات مصفوفة ارتباط بيرسون لجميع متغيرات الدراسة، حيث توضح هذه المصفوفة العلاقة الخطية البسيطة بين المتغيرات المستقلة والحاكمة والمتغير التابع وكذلك بين المتغيرات المستقلة و/أو الحاكمة وبعضها البعض، مما يساعد في الحصول على تصور مبدئي عن طبيعة العلاقة بين كافة المتغيرات وبعضها البعض. كذلك تساعد تلك المصفوفة في التأكد من خلو نموذج الدراسة الذي تم توصيفه من مشكلة الازدواج الخطي Multicollinearity.

جدول رقم (٨) مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستخدمة في نموذج اختبار الفروض

	Variable	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
1	ID	1									
2	ESG	.592**	1								
3	Industry	.204**	.109	1							
4	BSIZE	.375**	.298**	.201**	1						
5	BIND.	.099	.072	-.022	.246**	1					
6	BFEM.	.154**	.102	.285**	.276**	-.031	1				
7	AUDIT	.380**	.316**	.171**	.254**	.131*	-.066	1			
8	SIZE	.305**	.405**	.155**	.285**	.096	-.036	.350**	1		
9	PROFITABILITY	.085	.008	.025	.075	-.034	.085	.009	.039	1	
10	LEVERAGE	.330**	.088	.444**	.112	-.120*	.196**	.186**	.009	.123*	1

** معنوي عند ١% * معنوي عند ٥%

في ضوء معاملات الارتباط الواردة بالجدول رقم (٨) يتضح ما يلي، وذلك بصفة مبدئية، لحين إجراء تحليل الإنحدار المتعدد وتشغيل نموذج اختبار الفروض الذي تم توصيفه في هذه الدراسة. أولاً، فيما يتعلق بالعلاقة بين خصائص الشركة والمتغير التابع (ID)، فإنه يتضح وجود علاقة ارتباط معنوية طردية عند مستوى معنوية ١% بين مستوى الإفصاح المتكامل وكل من إدراج الشركة بمؤشر المسؤولية الاجتماعية ونوع الصناعة، الأمر الذي يشير بصفة مبدئية إلى عدم صحة الفرضية الأولى التي تقضى بعدم وجود علاقة بين خصائص الشركة ومستوى الإفصاح المتكامل. ثانياً، فيما يتعلق بالعلاقة بين هيكل الحوكمة بالشركة والمتغير التابع (ID)، توضح النتائج وجود علاقة معنوية طردية عند مستوى معنوية ١% بين مستوى الإفصاح المتكامل وكل من حجم مجلس الإدارة ونسبة العضوات بمجلس إدارة الشركة وإسناد أعمال المراجعة لأحد مكاتب

المراجعة الكبرى Big 4، مما يدل بصفة مبنية على عدم صحة كل من الفرض العمى ٣-٣ و ٣-٣ ج و ٣-٣. وبناء عليه، تخلص الباحثة بصفة مبنية إلى أن هيكل الحوكمة بالشركة له تأثير على ممارسات الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة. وأخيراً، فيما يتعلق بالعلاقة بين المتغير التابع (ID) والمتغيرات الحاكمة، تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (٨) إلى وجود علاقة معنوية. طرية. عند مستوى معنوية ١٠%. بين مستوى الإفصاح المتكامل وكل من حجم الشركة ونسبة الرافعة المالية.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض فإنه يتضح من خلال النتائج الواردة بالجدول رقم (٨) وجود ارتباط بين بعض المتغيرات المستقلة وبعضها البعض وبين بعض المتغيرات الحاكمة، وبين بعض المتغيرات الحاكمة وبعضها البعض، إلا أنه بفحص معاملات الارتباط بين تلك المتغيرات يتضح أن أكبرها لا يزيد عن (٠,٨)، حيث بلغ معامل الارتباط بين نوع الصناعة والرافعة المالية (٠,٤)، وبالتالي فإن مشكلة الأزواج الخطى لا تشكل خطورة على النتائج.

١٠-٤: تأثير إراج شركة بمؤشر المسؤولية الاجتماعية ونوع مكتب المراجعة على مستوى الإفصاح المتكامل يعرض الجدول رقم (٩) نتائج تحليل الفروق في مستوى الإفصاح المتكامل بين مجموعة الشركات المدرجة بمؤشر المسؤولية الاجتماعية S&P ESG Index وغير المدرجة بذلك المؤشر، وكذلك الفروق بين مجموعة الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة الكبرى Big4 وتلك التي لا يتم مراجعتها بواسطة تلك المكاتب، وذلك باستخدام The Mann-Whitney U test لإختبارات الفروق.

جدول رقم (٩) نتائج إختبارات الفروق Mann-Whitney U Test للمتغيرين ESG و Audit

Integrated Disclosure Index	Mann-Whitney U	Wilcoxon W	Z	Asymp. Sig. (2-tailed)
ESG Listing				
ID	2656.000	24392.000	-10.116	.000
Type of Auditor				
ID	6241.500	18961.500	-6.629	.000

في ضوء النتائج الواردة بالجدول السابق يتضح وجود فروق معنوية في مستوى الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة بين مجموعة الشركات المدرجة بمؤشر S&P ESG Index وغير المدرجة ($p < 0.01$)، مما يتفق مع مساقه عدد من الباحثين السابقين (Menova et al., 2006; ElMaghrabi, 2014; Higgins et al., 2014). كذلك توضح النتائج وجود فروق معنوية في مستوى الإفصاح بين مجموعة الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة

أحد مكاتب المراجعة الكبرى وتلك التي لا يتم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة الكبرى ($p < 0.01$)، مما يتفق مع النتائج التي توصل إليها عدد من الباحثين السابقين (e.g., Glaum and Street, 2004; Xiao et al., 2003).

٥-١٠ تحليل الإندرجان Regression Analysis

فيما يلي يوضح الجدول رقم (١٠) نتائج تشغيل نموذج إختبار الفروض بغرض التعرف على محددات التحول إلى التقارير المتكاملة في سوق المال المصري. وزيادة في التأكيد من عدم معاناة نموذج الإندرجان من أية مشكلات نتيجة وجود إرتباط خطى بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)، فقد تم حساب معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF)، وقد وجد أن أعلى قيمة له هو ١,٣٧ (أى أصغر من ١٠)، مما يؤكد على عدم وجود مشكلة تهدد بقاء النتائج.

جدول رقم (١٠) نتائج تشغيل نموذج إختبار الفروض (المتغير التابع ID)

Variable	Coefficient	T-Statistic	Probability	VIF
Constant	3.735	4.261	0.000	
ESG	2.204	9.723	0.000	1.305
Industry	-0.139763	-0.488	0.626	1.374
BSIZE	-0.000605	3.021	0.003	1.356
BIND.	-0.004391	0.904	0.367	1.108
BFEM.	0.110505	0.669	0.504	1.234
AUDIT	-0.265802	2.910	0.004	1.297
SIZE	0.275311	0.421	0.674	1.360
PROFITABILITY	-0.401526	0.849	0.396	1.029
LEVERAGE	-0.106420	5.126	0.000	1.340
R-square	0.482			
Adjusted R-square	0.466			
Prob(F-statistic)	0.000			
Durbin-Watson stat	1.910			

تشير نتائج تحليل الإندرجان الواردة بالجدول رقم (١٠)، إلى معنوية النموذج في تفسير مستوى إفصاح الشركات المصرية عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة حيث أن معنوية النموذج أقل من ١% ($F = 0.000$)، كما يتضح أن قيمة معامل تحديد نموذج الإندرجان R^2 قد بلغت (٠,٤٨)، مما يعنى أن المتغيرات المستقلة تستطيع تفسير ٤٨% من التغير الكلى في قيم المتغير التابع (ID) -مستوى الإفصاح المتكامل- هذا وقد تمثلت المتغيرات المستقلة التي ثبتت معنوية تأثيرها على مستوى إفصاح الشركات المصرية عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة عند

مستوى معنوية ١% في كل من المتغير ESG الذى يعبر عن إدراج الشركة بالمؤشر المصرى لمسئولية الشركات ESG S&P/EGX، والمتغير BSIZE الذى يعبر عن حجم مجلس الإدارة، والمتغير AUDIT الذى يعبر عن إسناد أعمال المراجعة لأحد مكاتب المراجعة الكبرى Big4. وتوضح النتائج وجود علاقة معنوية موجبة بين تلك المتغيرات والمتغير التابع ID، مما يؤكد صحة النتائج التى تم التوصل إليها من خلال دراسة علاقة الإرتباط التى تم عرضها بالجدول رقم (٨)، ومن ثم يثبت عدم صحة الفرضيات العدمية أرقام (٢-١) و (٣-١) و (٣-٢). على الجانب الآخر، أثبتت نتائج تشغيل نموذج الإتحدار صحة الفرضيات العدمية أرقام (٢-٢) و (٣-٢) و (٣-٣)، كما أيدت النتائج وجود علاقة معنوية موجبة بين المتغير الحاكم LEVERAGE والمتغير التابع ID.

وفيما يتعلق بوجود علاقة معنوية موجبة بين مستوى الإفصاح المتكامل وإدراج الشركة بمؤشر ESG S&P/EGX، ترى الباحثة أن ذلك يمكن إرجاعه إلى المنافسة بين الشركات المدرجة بمؤشر EGX100 من أجل إختيارها ضمن مؤشر مسؤولية الشركات ESG S&P/EGX الذى يضم أفضل ثلاثين شركة من حيث مستوى الإفصاح البيئى والإجتماعى والحوكمى، بل والمحافظة على مكانها بالمؤشر من خلال التقرير عن أنشطتها والنتائج المترتبة عليها بشكل شامل ومتكامل، والحرص على إنتهاج أفضل الممارسات التى تكون محل تقدير من الجهات الرقابية والتنظيمية والأطراف المختلفة من أصحاب المصالح، ومن ثم المحافظة على سمعتها وكسب ثقة وإحترام المجتمع. ويتفق تلك النتائج مع ما توصلت إليه دراسات Moneva et al. (2006) و Frias-Aceituno et al. (2012) و ElMaghrabi (2014).

وفيما يتعلق بوجود علاقة معنوية موجبة بين مستوى الإفصاح المتكامل وحجم مجلس الإدارة، ترى الباحثة أن ذلك يبرهن على أن زيادة عدد أعضاء المجلس يساعد على زيادة كفاءة المجلس، نظراً لما يسمح به من تنوع فى خبرات الأعضاء، نتيجة إختلاف خلفياتهم، ومن ثم تحسين عملية إتخاذ القرارات خاصة الإستراتيجية. كذلك يزيد من فرص إتزام الشركة بأفضل الممارسات التى تعكس إدراك مجلس إدارتها لمسئولية الشركة تجاه المجتمع والبيئة وكافة الأطراف من أصحاب المصالح، ومن ثم العمل على تقديم معلومات شاملة ومتكاملة تعكس الأداء الحالى والمستقبلى للشركة. ومن ثم تتفق تلك النتيجة مع ماتوصلت إليه دراسة Frias-Aceituno et al. (2013b)، وإن كانت لا تتفق مع النتيجة التى توصل إليها ElMaghrabi (2014).

وفيما يتعلق بوجود علاقة معنوية موجبة بين مستوى الإفصاح المتكامل وإسناد أعمال المراجعة لأحد مكاتب المراجعة الكبرى، ترى الباحثة أن ذلك يبرهن على تحمس مكاتب المراجعة الكبرى لتبنى ودعم التحول إلى التقارير المتكاملة بهدف ترسيخ فكرة مسؤولية الشركة تجاه كافة الأطراف من أصحاب المصالح فى الشركات التى تتعامل معها. من جانب آخر، فإن مكاتب

المراجعة الكبرى تمتلك الموارد البشرية المؤهلة والمدرية للقيام بأعمال المراجعة في حالة قيام الشركات بإعداد تقارير متكاملة، وكذلك فإن التحول إلى التقارير المتكاملة سيزيد الطلب على خدمات التأكيد، وبالتالي سيزيد من إيراداتها، مما يزيد من دعمها للتحول إلى التقارير المتكاملة. ويلاحظ أن تلك النتيجة تتفق مع ماتوصل إليه عدد من الباحثين (Glaum and Street, 2003; Xiao, 2004)، ولكنها لا تتفق مع ماتوصل إليه Aly et al. (2010) و Samaha and (2011) و Dahawy و Salehi et al. (2017) مع العلم بأن المتغير التابع في تلك الدراسات لم يكن الإفصاح المتكامل. أما فيما يتعلق بعلاقة نوع مكتب المراجعة بالإفصاح المتكامل، فإن دراسة Wild and van Staden (2013) قد توصلت إلى عدم وجود علاقة، ولكن في بيئات أخرى بخلاف البيئة المصرية. وفيما يتعلق بعدم وجود علاقة معنوية بين نوع الصناعة ومستوى الإفصاح المتكامل، فإن ذلك يؤكد على صحة مسأفته الباحثة عند مناقشة النتائج المعروضة بالجدول رقم (٧)، ونتيجة تحليل علاقة الإرتباط بين المتغير Industry والمتغير التابع (ID) كما هو موضح بالجدول رقم (٨)، حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية ضعيفة (٠,٢٠)، ومن ثم يمكن إستنتاج أن قرار الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة في البيئة المصرية يتوقف بالدرجة الأولى على رؤية مجلس الإدارة، خاصة وأن الإفصاح عن الكثير من المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة غير إلزامي ولا يوجد حتى الآن معيار محاسبي ينظم تلك الإفصاحات. وبالتالي لا تتفق نتائج الدراسة مع ماتوصل إليه ElMaghrabi (2014).

وفيما يتعلق بعدم وجود علاقة معنوية بين إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح المتكامل، فإن ذلك يمكن تبريره بضعف تأثير أعضاء مجلس الإدارة المستقلين مقارنة بالأعضاء التنفيذيين، وذلك إما تكون هذه الإستقلالية صورية فقط، لمجرد إظهار إلتزام الشركة بأفضل ممارسات حوكمة الشركات، ولكن في واقع الأمر يكون الأعضاء المستقلون موالين للإدارة التنفيذية للشركة، أو كما أشار Post et al. (2011)، بأن الأعضاء المستقلين يعتبرون أنفسهم ضيوف على الشركة وليسوا في وضع يسمح بالتأثير على إتخاذ القرارات، ومن ثم دورهم إستشاري فقط، مما يضعف من دورهم في دعم التحول إلى التقارير المتكاملة. ويلاحظ إتفاق تلك النتيجة مع نتيجة تحليل الإرتباط الموضحة بالجدول رقم (٨). كذلك تتفق مع نتائج بعض الدراسات السابقة (Frias-Aceituno et al, 2013b; ElMaghrabi, 2014).

وفيما يتعلق بعدم وجود علاقة معنوية بين تعيين عضوات بمجلس الإدارة ومستوى الإفصاح المتكامل، فإن ذلك يمكن تبريره بضعف تأثير العضوات من السيدات على قرارات مجلس الإدارة، وترجح الباحثة أن يكون السبب وراء ذلك راجع إلى أن الإجتاه نحو تعيين السيدات بمجالس الإدارة مازال سلوك حديث نسبياً في الشركات المصرية، وبالتالي مازالت مجالس الإدارات

بغالبية الشركات لاتتضمن سيدات، علاوة على ذلك فإنه في حالة وجود عضوات بمجلس الإدارة فإنهن تمثلن أقلية في أغلب الأحوال مما يضعف من تأثيرهن، والدليل على ذلك وجود علاقة إرتباط معنوية موجبة بين المتغير BFEM والمتغير التابع (ID) كما هو موضح بالجدول رقم (٨). ويتفق تلك النتيجة مع نتائج بعض الدراسات السابقة (Post et al., 2011; ElMaghrabi, 2014)، في حين لاتتفق مع نتيجة دراسة (Frias-Aceituno et al., 2011).

بناء على النتائج الواردة بالجدول رقم (١٠)، تخلص الباحثة إلى أن خصصت الشركة وهيكل الحوكمة بها تعد من أهم محددات التحول إلى التطبيق الإلزامى للتقارير المتكاملة في مصر. من جانب آخر، ترى الباحثة أن نتائج الدراسة تثبت قدرة نظريات الإفصاح التي تمت مناقشتها في موضع سابق من الدراسة الحالية (٧-٣)، على تفسير سلوك الإفصاح المتكامل في البيئة المصرية وذلك من خلال النظر إلى الإفصاحات التي تتطلبها التقارير المتكاملة بمثابة وسيلة لحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات وخفض تكاليف الرقابة وتكاليف الوكالة، والتخصيص الأفضل للموارد بما يساعد على خلق قيمة للشركة في المدى القصير والمتوسط والطويل (نظرية الوكالة). كذلك فإن الشركات المصرية تحرص على الإفصاح عن المعلومات التي تعكس توافق أنشطتها مع منظومة القيم والأعراف السائدة في المجتمع من أجل كسب ثقة المجتمع ودعمه لها (نظرية الشرعية). من جانب آخر، فإنه في ظل التطورات والخطوات التصحيحية التي تتخذها هيئة الرقابة المالية والبورصة المصرية خلال السنوات الأخيرة لإعادة هيكلة سوق المال المصري الذي يعد من أهم الأسواق الناشئة في المنطقة العربية والأفريقية من خلال المحاكاة المؤسسية، ووجود وعي لدى غالبية الشركات المدرجة بالبورصة المصرية بأهمية محاكاة ممارسات الإفصاح النموذجية في الشركات الدولية من خلال الإفصاح عن معلومات تتوافق مع متطلبات التقارير المتكاملة، بما يعكس الأداء الكلي للشركة في الحاضر والمستقبل، وكذلك حرص القائمين على إعداد تقارير الشركات على إظهار تبنيهم لثقافة الإستدامة والمعايير المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة من خلال المحاكاة المعيارية، يعكس حرص الجهات التنظيمية بالدولة والشركات وممارسي مهنة المحاسبة على تحسين سمعة سوق المال المصري من خلال مقابلة توقعات الأطراف المختلفة المهتمة عن طريق محاكاة أفضل الممارسات الدولية (نظرية المحاكاة المؤسسية). كذلك فإن حرص إدارات الشركات على توفير كافة الإفصاحات سواء المالية أو غير المالية، التي تساعد كافة الأطراف من أصحاب المصالح في إتخاذ قرارات رشيدة، من خلال زيادة قدرتهم على تقييم قدرة الشركة على خلق قيمة في المدى القصير والمتوسط والطويل، إنعكاساً لوعي الشركات بأهمية رأس المال من العلاقات مع الأطراف المختلفة التي تنتظر من الشركة رعاية مصالحها (نظرية أصحاب المصالح) وأخيراً، فإن نتائج الدراسة تشير إلى نجاح نظرية كوكبة المحاسبة في توفير أبعاد جديدة

لتفسير سلوك الإفصاح المتكامل في البيئة المصرية، من خلال تفسير أثر العلاقات المتشابهة والمتشعبة بين كافة المتغيرات الموجودة في البيئة الداخلية والخارجية للشركة، التي تؤثر على قدرة الشركة على خلق قيمة في المدى القصير والمتوسط والطويل- والتي تشمل كلاً من الأطراف المختلفة من أصحاب المصالح المهتمة بتقييم قدرة الشركة على خلق قيمة، والجهات التنظيمية والمهنية: المسؤولة عن توفير الإطار التنظيمي والمعايير التي يتم من خلالها إعداد وتقييم التقارير المتكاملة- بما يساعد في تقييم أداء الشركة على مختلف الأبعاد، ووفقاً لمتطلبات كل طرف من الأطراف المهتمة بالوقوف على الأداء الحالي والمستقبلي للشركة.

١١. النتائج والتوصيات

١١-١ النتائج

يمكن بلورة أهم نتائج الدراسة على النحو التالي:

- يتراوح مستوى إفصاح الشركات المدرجة بمؤشر EGX 100 بين (١٩%) و(٨٠%)، مما يعنى أن تلك الشركات تختلف في درجة وعيها بأهمية توفير الإفصاحات بالشكل الذي يعكس الأداء الكلي للشركة، بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح المتكامل التي حددها المجلس الدولي للتقرير المتكامل.

- زيادة مستويات الإفصاح المتكامل للشركات من عام لآخر خلال فترة الدراسة (٢٠١٤-٢٠١٦)، إضافة إلى أن مليزيد عن نصف الشركات قد حققت مستويات إفصاح تفوق قيمة الوسيط الأمر الذي يمكن إعتباره مؤشراً إيجابياً لجاهزية الشركات المصرية للتحويل إلى التقارير المتكاملة.

- تباين مستويات الإفصاح عن المعلومات التي تتضمنها الأقسام المختلفة لمؤشر الإفصاح المتكامل، حيث يرتفع مستوى الإفصاح عن بعض المعلومات، في حين مازال هناك قصوراً في توفير معلومات أخرى، الأمر الذي يتطلب مزيداً من الجهد من جانب الجهات التنظيمية والتشريعية وغيرها من الأطراف، التي تؤثر في وتباين سلوك الإفصاح لدى الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، وذلك من أجل نشر الوعي بأهمية تلك الإفصاحات والضغط على الشركات لتوفيرها.

- سجل قطاع البنوك والخدمات المالية أعلى قيمة عظمى من حيث مستوى الإفصاح المتكامل (٨٠%)، في حين سجل قطاع الموزعون وتجارة التجزئة أقل قيمة عظمى (٣٢%). على الجانب الآخر، سجل قطاع الكيماويات أقل قيمة لمستوى الإفصاح (١٩%). وبمقارنة متوسطات مستوى الإفصاح بين القطاعات المختلفة، أفادت النتائج بأن مستوى الإفصاح يتأثر بشكل كبير برؤية مجلس إدارة الشركة، مقارنة بنوع الصناعة، الأمر الذي يبرر أنه بترتيب القطاعات وفقاً لمتوسط الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها التقارير المتكاملة، يأتي قطاع الإتصالات في المرتبة الأولى

(الوسط الحسابي = ٦٤%)، بينما يأتي قطاعي الرعاية الصحية والأدوية والموزعون وتجارة التجزئة في المرتبة الأخيرة (الوسط الحسابي = ٣٠%).

- وجود علاقة معنوية موجبة بين مستوى الإفصاح المتكامل وإدراج الشركة بمؤشر مسؤولية الشركات S&P/EGX ESG، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى المنافسة بين الشركات المدرجة بمؤشر EGX100 من أجل إختيارها ضمن مؤشر مسؤولية الشركات الذي يضم أفضل ثلاثين شركة من حيث مستوى الإفصاح البيئي والإجتماعي والحوكسي، بل والمحافظة على مكانها بالمؤشر من خلال التقرير عن أنشطتها والنتائج المترتبة عليها بشكل شامل ومتكامل، والحرص على إلتهاج أفضل الممارسات التي تكون محل تقدير من الجهات الرقابية والتنظيمية والأطراف المختلفة من أصحاب المصالح، ومن ثم المحافظة على سمعتها وكسب ثقة وإحترام المجتمع.

- وجود علاقة معنوية موجبة بين مستوى الإفصاح المتكامل وحجم مجلس الإدارة، مما يبرهن على أن زيادة عدد أعضاء المجلس يساعد على زيادة كفاءة المجلس، نظراً لما يسمح به من تنوع في خبرات الأعضاء، نتيجة اختلاف خلفياتهم، ومن ثم تحسين عملية إتخاذ القرارات خاصة الاستراتيجية. كذلك يزيد من فرص إلتزام الشركة بأفضل الممارسات التي تعكس إدراك مجلس إدارتها لمسؤولية الشركة تجاه المجتمع والبيئة وكافة الأطراف من أصحاب المصالح، ومن ثم العمل على تقديم معلومات شاملة ومتكاملة تعكس الأداء الحالي والمستقبلي.

- وجود علاقة معنوية موجبة بين مستوى الإفصاح المتكامل وإسناد أعمال المراجعة لأحد مكاتب المراجعة الكبرى، مما يبرهن على تحمس مكاتب المراجعة الكبرى لتبني ودعم التحول إلى التقارير المتكاملة، بهدف ترسيخ فكرة مسؤولية الشركة تجاه كافة الأطراف من أصحاب المصالح في الشركات التي تتعامل معها. من جانب آخر، فإن مكاتب المراجعة الكبرى تمتلك الموارد البشرية المؤهلة والمدربة للقيام بأعمال المراجعة في حالة قيام الشركات بإعداد تقارير متكاملة، وكذلك فإن التحول إلى التقارير المتكاملة سيزيد الطلب على خدمات التأكيد، وبالتالي سيزيد من إيراداتها، مما يزيد من دعمها للتحول إلى التقارير المتكاملة.

- تعد خصائص الشركة وهيكل الحوكمة من أهم محددات التحول إلى التطبيق الإلزامي للتقارير المتكاملة في مصر. من جانب آخر، أثبتت نتائج الدراسة قدرة نظريات الإفصاح المتمثلة في كل من نظرية الوكالة، المحاكاة المؤسسية، الشرعية، أصحاب المصالح، و كوكبة المحاسبة، على تفسير سلوك الإفصاح المتكامل في البيئة المصرية.

٢-١١ التوصيات

فى ضوء النتائج السابقة توصى الباحثة بما يلى:

- تضافر جهود الجهات المهنية والتنظيمية فى مصر من أجل إتخاذ مزيد من الخطوات، بهدف التحول إلى التطبيق الإلزامى للتقارير المتكاملة، من خلال نشر الوعى بأهمية الإفصاحات التى تتطلبها تلك التقارير، وإلزام الشركات المدرجة بالبورصة بتقديم مزيد من الإفصاحات التى تتوافق مع متطلبات التقرير المتكامل، حتى لا يترك أمر تحديد بنود الإفصاح المتكامل لرؤية إدارة الشركة.
- العمل من قبل المنظمات المهنية على إستصدار معيار محاسبى ينظم إعداد التقارير المتكاملة.
- نشر الوعى بين كافة الأطراف التى تؤثر فى وتتأثر بالإفصاح المتكامل، بأهمية التقارير المتكاملة فى توفير معلومات عن الأداء الكلى للشركة بالشكل الذى يسمح لكل الأطراف المعنية بتقييم قدرة الشركة على خلق قيمة فى المدى القصير والمتوسط والطويل.
- تطوير المناهج التى تدرس لطلبة كليات التجارة على مستوى الجامعات المصرية، بحيث تتضمن توضيح لطبيعة ومفهوم ومميزات وكيفية إعداد التقارير المتكاملة.

٣-١١ مجالات البحث المقترحة

- إعادة إختيار نموذج الدراسة فى عدد من الأسواق الناشئة خاصة تلك التى تقع فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومقارنة النتائج.
- دراسة دور التحول إلى التقارير المتكاملة فى الحد من فجوة التوقعات فى المراجعة.
- دراسة متطلبات التأهيل العلمى والعملى للمحاسبين والمراجعين فى ظل التحول إلى التقارير المتكاملة.
- دراسة علاقة الإفصاح المتكامل بتكلفة رأس المال.
- دراسة علاقة الإفصاح المتكامل بجودة الأرباح.
- دراسة علاقة الإفصاح المتكامل بإدارة المخاطر.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- أحمد، عاطف محمد أحمد (٢٠١٣)، "تحليل إدراك معدي القوائم المالية لأثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة الأداء، بالتطبيق على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الأول: ١٠١-١٤١.
- أحمد، سعد محمد بيومي (٢٠١٥)، إطار مقترح للإفصاح المحاسبي في التقارير المتكاملة للأعمال عن البعدين البيئي والاجتماعي مع دراسة تطبيقية، رسالة نكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- البدري، عبد الباسط عبد القادر عبد القادر (٢٠١٥)، "منشأة المراجعة ومنشأة العويل على مستوى الإفصاح الاختياري"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، عدد (١): ٤٩٥-٥٢٩.
- الهيئة العامة للرقابة المالية، متاح: http://www.elod.org/NewsDetails_AR.aspx?ID=19 . تاريخ الدخول (٢٠١٦/٤/٢٠).
- الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠١٦)، الدليل المصري لحوكمة الشركات (الإصدار الثالث)، متاح: <http://www.eiod.org> ، تاريخ الدخول (٢٠١٧/٤/٢٥).
- إسماعيل، عصام عبد المنعم (٢٠١٦)، أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية-دراسة تجريبية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، عدد (٤): ٢٠٠-٢٦٢.
- بدوي، محمد عباس (٢٠١١)، نماذج مقترحة لقياس الأداء البيئي والاجتماعي لتقييم اسهامات المنشأة في مجال التنمية المستدامة"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، عدد (٢): ٢٠٩-٢٤١.
- شرف، إبراهيم أحمد إبراهيم (٢٠١٥)، أثر الإفصاح غير المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة على تقييم أصحاب المصالح لمقترة الشركة على خلق القيمة-دراسة ميدانية تجريبية، رسالة نكتوراه غير منشورة، كلية للتجارة، جامعة المنهور.
- هندي، منير إبراهيم (٢٠٠٧)، الأسواق المالية وأسواق المال، الإسكندرية: منشأة المعارف.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abeysekera, Indra, 2013, 'A template for integrated reporting', Journal of Intellectual Capital, Vol.14 (2):227-245.
- ACCA (2011), "Adoption of integrated reporting by the ASX 50", available at: http://www2.accaglobal.com/pubs/general/activitiesx/library/sustainability/reporting_pubs/tech-tp-air2.pdf (accessed 5 January 2017).

- Adams, C.A. (2015), "The International integrated reporting council: a call to action", *Critical Perspectives on Accounting*, Vol.27 (March): 23-28.
- Adams, R.B. and Ferreira, D. (2009), "Women in the boardroom and their impact on governance and performance", *Journal of Financial Economics*, Vol. 94:291-309.
- Adams, S. and Simnett, R. (2011), "Integrated Reporting: An Opportunity for Australia's Nonfor-profit Sector", *Australian Accounting Review*, Vol. 21(3): 292-301.
- Adler, Paul, S., du Gay, Paul, Morgan, Glenn and Reed Michael (2014), *The Oxford Handbook for Sociology, Social Theories and Organization Studies*, Oxford: OUP.
- Aly, D., Simon, J. and Hussainey, K. (2010), 'Determinants of Corporate Internet Reporting: Evidence from Egypt'. *Managerial Auditing Journal*, 25 (2):182-202.
- Amran, A. and Haniffa, R. (2011), "Evidence in development of sustainability reporting: a case of a developing country", *Business Strategy and the Environment*, Vol. 20(3):141-156.
- Anderson, K.L., Dell, D.N. & Gillan, S.L.(2006). 'Boards of Directors, Audit Committees, and the Information Content of Earnings'. Working paper. Georgetown University.
- Arcay, M.R.B. & Vazquez, M.F.M. (2005). "Corporate Characteristics, Governance Rules and the Extent of Voluntary Disclosure in Spain". *Advances in Accounting*. Vol. 21:299-331.
- Arya, B. and Zhang, G. (2009), "Institutional Reforms and Investor Reactions to-CSR Announcements: Evidence from an Emerging economy", *Journal of Management Studies*, Vol. 46 (7):1089-1112.
- Arvidsson, Susanne (2011). 'Disclosure of Non-financial Information In the Annual Report: A Management-team Perspective'. *Journal of Intellectual Capital*, Vol.12 (2):277-300.
- Barako, D. G., Hancock, P. and Iza, H. Y. (2006). 'Factors Influencing Voluntary Corporate Disclosure by Kenyan Companies'. *Corporate Governance*. Vol. 14 (2):107- 125.
- Barker, R. & Imam S. (2008), 'Analysts' Perception of Earnings Quality ', *Accounting and Business Research*, Vol.38 (4):313-329.
- Baronc, E., Ranamagar, N. and Solomon, J. (2013), "A Habermasian model of stakeholder (non)engagement and corporate (ir)responsibility reporting", *Accounting Forum*, Vol.37 (3):163-181.

- Bear, S., Rahman, N. and Post, C. (2010), "The Impact of Board Diversity and Gender Composition on Corporate Social Responsibility and Firm Reputation", *Journal of Business Ethics*, Vol. 97(2):207-221.
- Burritt, R.L. (2012), "Environmental Performance Accountability: Planet, People, Profits", *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, Vol. 25(2):370-405.
- Beattie, V. (2014), "Accounting narratives and the narrative turn in accounting Research: Issues, Theory, Methodology, Methods and a Research Framework", *The British Accounting Review*, Vol. 46 No. 2:111-134.
- Beattie, V. and Smith, S.J. (2013), "Value Creation and Business Models: Refocusing the Intellectual Capital Debate", *The British Accounting Review*, Vol. 45(4):243-254.
- Beattie, V., McInnes, B. and Fearnley, S. (2004), "A Methodology for Analysing and Evaluating Narratives in Annual Reports: A Comprehensive Descriptive Profile and Metrics for Disclosure Quality Attributes", *Accounting Forum*, Vol. 28 No. 3:205-236.
- Bebbington, J., Larinaga, C. and Moneva, J.M. (2008), "Corporate Social Reporting and Reputation Risk Management", *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, Vol. 21 (3): 337-361.
- Bhatia, Aparna and Tuli Siya (2017), "Corporate Attributes Affecting Sustainability Reporting: An Indian Perspective", *International Journal of Law and Management*, Vol. 59 (3):322-340.
- Billimoria, D. (2000), 'Building the business case for women corporate directors', in *Women on corporate boards of directors: International challenges and opportunities: 25-40*, New York: Springer.
- Blondi, Y., Giannoccolo, P. & Reberieux, A. (2009). 'Financial Disclosure and the Board: Is Independence of Directors Always Efficient?'. *Forum de La Regulation*. Paris. October.
- Birmik, A. (2013), "Developing climate change strategy: a framework for managers", *Thunderbird International Business Review*, Vol. 55 (6): 699-717.
- Black Sun (2011c), "Toward global sustainability", available at: <http://www.blacksunplc.com/corporate/177e609057867983abc4487a520bb0f5/sustainability/sources/projet/Global-Sustainability-2010.pdf> (accessed 20 January 2017).
- Bouten, L., Everaert, P., Van Liedekerke, L., De Moor, L. and Christiaens, J. (2011), "Corporate Social Responsibility Reporting: A Comprehensive Picture?", *Accounting*

Forum, Vol 35(3): 187-204.

Brian, Mikkelsen (2010), 'Corporate Social Responsibility and Reporting in Denmark Impact of the legal requirement for Reporting on CSR in the Danish Financial Statements Act', available at: www.CSRgov.dk. (accessed 20 May 2016).

Bryman, A. and Bell, E. (2011), *Business Research Methods*, Third edition, Oxford University press.

Burlia, Şchiopoiu and POPA, A. I. (2013), Legitimacy Theory, in *Encyclopedia of Corporate Social Responsibility*, Editors Samuel O. Idowu, Nicholas Capaldi, Liangrong Zu, Ananda das Gupta, Verlag Berlin Heidelberg :Springer:1579-1584, Available:<http://www.springerreference.com/docs/html/chapterdbid/333348.html>. (accessed 20 May 2016).

Burritt, R.L. (2012), "Environmental Performance Accountability: Planet, People, Profits", *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, Vol. 25 No. 2: 370-405.

Busco, C., Frigo, M.L., Quattrone, P. and Riccaboni, A. (2013a), 'Redefining Corporate Accountability through Integrated Reporting', *Strategic Finance*, Vol.95(2): 33-41.

Busco, C., Frigo, M.L., Quattrone, P. and Riccaboni, A. (2013b), "Towards integrated reporting: concepts, elements and principles", in Busco, C., Frigo, M.L., Riccaboni, A. and Quattrone, P. (Eds), *Integrated Reporting: Concepts and Cases that Redefine Corporate Accountability*, Switzerland: Springer International Publishing: 3-18.

Camegie, G.D. and Napier, C.J. (2010), 'Traditional Accountants and Business Professionals: Portraying the Accounting Profession After Enron', *Accounting, Organizations and Society*, Vol. 35(3): 360-376.

Chen,Joey Tsu-Yi (2010),' Green SoX for Investors : Requiring Companies to Disclosure Risks Related to Climate Change ', *Journal of Business and Technology law*, Vol.5 (2): 324-356.

Cheng, E. and Courtenay, S.M. (2006), "Board Composition, Regulatory Regime and Voluntary Disclosure", *The International Journal of Accounting*, Vol. 41(3):262-289.

Cheng, M., Green, W., Conradie, P., Konishi, N. and Romi, A. (2014), "The International Integrated Reporting Framework: Key Issues and Future Research Opportunities", *Journal of International Financial Management and Accounting*, Vol. 25 No. 1: 90-119.

- Clarkson, P.M., Li, Y., Richardson, G.D. and Vasvari, F.P. (2008), "Revisiting the Relation Between Environmental Performance and Environmental Disclosure: An Empirical Analysis", *Accounting, Organizations and Society*, Vol. 33 (4): 303-327.
- Cochran, P.L. and Wartick, S.L. (1988). *Corporate Governance—A Review of the Literature*, in *International Corporate Governance: Text, Readings and Cases*. Tricker, R. (1st Edition). Singapore: Prentice-Hall.
- Craswell, A. T., and Taylor, S. L. (1992). "Disclosure of Reserves by Oil and Gas Companies: An Economic Analysis". *Journal of Business Finance and Accounting*. Vol. 19 (2):295-308.
- De Villiers, C., Rinaldi, L. and Unerman, J. (2014), "Integrated Reporting: Insights, Gaps and an Agenda for Future Research", *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, Vol. 27(7), pp.1042-1067.
- Deegan, C. (2002), "Introduction: the Legitimising Effect of Social and Environmental Disclosures – a theoretical foundation", *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, Vol. 15(3):282-311.
- Delmas, M. and Toffel, M.W. (2004), "Stakeholders and Environmental Management Practices: an Institutional Framework", *Business Strategy and the Environment*, Vol. 13(4): 209-222.
- Deloitte (2011), 'the future Direction – Integrated Reporting?', available at : <http://www.ssm.com> (accessed 20 May 2016).
- Deloitte (2012), 'Integrated Reporting Navigating your way to a truly Integrated Report', available at: <http://www.ssrn.com> (accessed 20 May 2016).
- Dey, C.R. and Burns, J. (2010), "Integrated Reporting at Novo Nordisk", in Hopwood A.G., Unerman, J. and Fries, J. (Eds), *Accounting for Sustainability: Practical Insights*, Earthscan: 215-232.
- Dragu, I.M. and Tiron-Tudor, A. (2014), "Integrating Best Reporting Practices for Enhancing Corporate Social Responsibility", in Mermod, A.Y. and Samuel O.I. (Eds), *Corporate Social Responsibility in the Global Business World*, Berlin Heidelberg :Springer: 27-47.
- Eagly, A.H., Johannesen-Schmidt, M.C. and Van Engen, M.L. (2003). 'Transformational, Transactional, and Laissez-Faire Leadership Styles: A Meta-Analysis Comparing Women and Men', *Psychological Bulletin*, Vol. 129: 569-591.
- Eccles, R.G. and Kiron, D. (2012), "Get Ready: Mandated Integrated Reporting Is the Future of Corporate Reporting", *MIT Sloan Management Review*, Vol. 53 (3): 1-6.

- Eccles, R.G. and Krzus, M.P. (2010), *One Report: Integrated Reporting for a Sustainable Strategy*, New Jersey: John Wiley and Sons Inc.
- Eccles, R.G. and Saltzman, D. (2011), 'Achieving Sustainability Through Integrate Reporting', *Stanford Social Innovation Review*: 56–61.
- Eccles, R.G. and Serafeim, G. (2011), "Accelerating the adoption of integrated reporting", in de Leo, F. and Vollbracht, M. (Eds), *CSR Index*, Boston: Innovation Publishing, pp. 70–92.
- Eccles, Robert G., George Serafeim, and Phillip Andrews (2011). "Mandatory Environmental, Social, and Governance Disclosure in the European Union." Harvard Business School Case: 111120, June 2011. (Revised February 2013).
- Elshandidy, T., Fraser, I. and Hussainey, K. (2013), "Aggregated, Voluntary, and Mandatory Risk Disclosure Incentives: Evidence from UK FTSE All-share Companies", *International Review of Financial Analysis*, Vol. 30: 320–333.
- Eng, L.L. and Mak, Y.T. (2003). "Corporate Governance and Voluntary Disclosure". *Journal of Accounting and Public Policy*. Vol. 22 (4): 325–345.
- Eggenberger, M. and Partidrio, M.R. (2000). Development of a Framework to Assist the Integration of Environmental, Social and Economic Issues in Spatial Planning, *Impact Assessment and Project Appraisal*, 18(3), pp. 201–207.
- Elkington, J. (1998), *Cannibals with Forks: The Triple Bottom Line of 21st Century Business*, Canada: New Society Publishers.
- Eurosif, 2012, 'The European Multi Stakeholder Forum on CSR 29–30 November, 2010', available at: www.eurosif.org, (accessed 20 July 2016).
- Flower, J. (2015), "The international integrated reporting council: a story of failure", *Critical Perspectives on Accounting*, Vol. 27 (March): 1–17.
- Frias-Aceituno, J.V., Rodríguez-Ariza, L. and García-Sánchez, I.M. (2014), "Explanatory Factors of Integrated Sustainability and Financial Reporting", *Business Strategy and the Environment*, Vol. 23, pp.56–72.
- García-Sánchez, I.M., Rodríguez-Ariza, L. and Frias-Aceituno, J.V. (2013), "The cultural system and integrated reporting", *International Business Review*, Vol. 22: 828–838.
- Ghazali, N. A. M. and Weetman, P. (2006). 'Perpetuating Traditional Influences: Voluntary Disclosure in Malaysia Following the Economic Crisis'. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*. Vol.15: 226–248.

- Glaum, M. & Street, D. L. (2003). "Compliance with the Disclosure Requirements of Germany's New Market: IAS versus US GAAP". *Journal of International Financial Management and Accounting*. Vol. 14 (1): 64-100.
- GRI (2010a), "Act Amending the Danish Financial Statements Act (Accounting for CSR in Large Businesses)", available at: <https://www.globalreporting.org/information/policy/initiativesworldwide/Pages/Denmark.aspx> (accessed 30 July 2016).
- GRI (2013b), "The sustainability content of integrated reports: a survey of pioneers", available at: <https://www.globalreporting.org/resourcelibrary/GRI-IR.pdf> (accessed 29 January, 2014).
- Gul, F.A. and Leung, S. (2004). 'Board Leadership, Outside Directors Expertise and Voluntary Corporate Disclosures'. *Journal of Accounting and Public Policy*. Vol. 23: 351-79.
- Hahn, Rudiger and Michael Kuhnen (2013), 'Determinants of sustainability reporting: A review of results, trends, theory, and opportunities in an expanding field of research', *Journal of Cleaner Production*, Vol.59: 5-21.
- Haniffa, R. M. and Cooke, T. E. (2002). "Culture, Corporate Governance and Disclosure in Malaysian Corporations". *Abacus*. Vol. 38 (3): 317-349.
- Harjoto, M.A. and Jo, H. (2011), "Corporate governance and CSR nexus", *Journal of Business Ethics*, Vol. 100 No. 1: 45-67.
- Harrison, J. S., Bosse, D. A. and Phillips, R. A. (2010). 'Managing for Stakeholders, Stakeholder Utility Functions and Competitive Advantage'. *Strategic Management Journal*, Vol.31: 58-74.
- Harrison, Jeffrey S. and Wicks, Andrew C. (2013), 'Stakeholder Theory, Value, and Firm Performance, Stakeholder Theory, Value and Firm Performance', *Business Ethics Quarterly*, Vol.23 (1): 97-124.
- Higgins, C., Stubbs, W. and Love, T. (2014), "Walking the Talk(s): Organisational Narratives of Integrated Reporting", *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, Vol. 27(7): 1090-1119.
- Hillman, A.J., Cannella, A.A. and Paetzold, R.I. (2000), "The Resource Dependence Role of Corporate Directors: Strategic Adaptation of Board Composition in Response to Environmental Change", *Journal of Management Studies*, Vol. 37: 235-255.
- Ho, S. S. M., and Wong, K. S. (2001). 'A study of the Relationship between Corporate Governance Structures and the Extent of Voluntary Disclosure'. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*. Vol.10: 139-156.

Hopwood, A., Unerman, J. and Fries, J. (2010), *Accounting for Sustainability: Practical Insights*, Routledge.

Huse, M. and Solberg, A.G. (2006), "Gender-related Boardroom Dynamics: How Scandinavian Women Make and Can Make Contributions on Corporate Boards", *Women in Management Review*, Vol. 21 (2):113-130.

IASB (2010), *Conceptual Framework for Financial Reporting (the IFRS Framework)*, Available: <https://www.iasplus.com/en/standards/other/framework>. (accessed 20 July 2016).

IASB (2015), *Conceptual Framework for Financial Reporting (the IFRS Framework)*, Available: <http://www.ifrs.org/projects/work-plan/conceptual-framework/> (accessed 20 July 2016).

IFAC (2012), "Global sustainability and growth: recommendations for the G-20 leaders' summit", available at: <http://www.ifac.org/sites/default/files/publications/files/Global%20Sustainability%20and%20Growth%20Recommendations%20for%20the%20G20%20Leadersa%20Summit.pdf> (accessed 20 July 2016).

IIRC (2011), "Towards integrated reporting: communicating value in the 21st century", available at: http://theiirc.org/wp-content/uploads/2011/09/IR-Discussion-Paper-2011_single.pdf (accessed 20 May 2016).

IIRC (2013), "The international integrated reporting framework", available at: <https://integratedreporting.org/wp-content/uploads/2013/12/13-12-08-THE-INTERNATIONAL-IR-FRAMEWORK-2-1.pdf>. (accessed 20 July 2016).

IIRC Website: Available: <http://www.theiirc.org/>. (accessed 20 July 2016).

Ioana- Maria Dragu a, Adriana Tiron-Tudor (2013), "The Integrated Reporting Initiative from an Institutional Perspective: Emergent Factors", *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, Vol. 92: 275 - 279.

Jensen, J.C. and Berg, N. (2012), "Determinants of Traditional Sustainability Reporting versus Integrated Reporting: An Institutional Approach", *Business Strategy and the Environment*, Vol. 21(5): 299-316.

Jensen, M.C. and Meckling, W.H. (1976). "Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure", *Journal of Financial Economics*, Vol. 3(4): 305-360.

Jizi, M.I., Salama, A., Dixon, R. and Stratling, R. (2013), "Corporate Governance and Corporate Social Responsibility Disclosure: Evidence from the US Banking Sector", *Journal of Business Ethics*: 1-15.

- John, K. and Senbet, L.W.(1998). 'Corporate Governance and Board Effectiveness'. *Journal of Banking and Finance*. Vol. 22: 371-404.
- Jones, M.T. (1999), "The Institutional Determinants of Social Responsibility", *Journal of Business Ethics*, Vol. 20 (2): 163-179.
- King III (2009), "The King III Code on Governance", available at: http://c.y.mcdn.com/sites/www.iodsa.co.za/resource/collection/94445006-4F18-4335-B7FB7F5A8B23FB3F/King_Code_of_Governance_for_SA_2009_Updated_June_2012.pdf(accessed 30 December 2016).
- Klein, A. (2002). "Audit Committee, Board of Director Characteristics, and Earnings Management". *Journal of Accounting and Economics*. Vol.33: 375-400.
- KPMG (2011), "Integrated reporting: performance insights through better business reporting", available at: <http://www.kpmg.com/Global/en/IssuesAndInsights/ArticlesPublications/Documents/road-to-integrated-reporting.pdf> (accessed 20 January 2017).
- KPMG. (2012). Integrated Reporting Performance Insight through Better Business Reporting, Available: <http://www.kpmg.com/integratedreporting> (accessed 20 January 2017).
- Läpple, D. and Rensburg, T.V. (2011), "Adoption of Organic Farming: Are There Differences between Early and Late Adoption?", *Ecological Economics*, Vol. 70 (7): 1406-1414.
- Legendre, S. and Coderre, F. (2013), "Determinants of GRI G3 Application Levels: The Case of the Fortune Global 500", *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, Vol. 20(3):182-192.
- Lodhia, S. (2014), "Exploring the Transition to Integrated Reporting Through a Practice Lens: An Australian Customer Owned Bank Perspective", *Journal of Business Ethics*: 1-14.
- Lydenberg, Steve and Katie Grace, 2008, 'Innovations in Social and Environmental Disclosure Outside the United States ', available at: www.domini.com, (accessed 20 January 2017).
- Mallin, C., Michelon, G. and Raggl, D. (2013), "Monitoring Intensity and Stakeholders' Orientation: How Does Governance Affect Social and Environmental Disclosure?", *Journal of Business Ethics*, Vol. 114 (1):29-43.

- Malone, D. Fries, C. & Jones, T. (1993). "An Empirical Investigation of the Extent of Corporate Financial Disclosure in the Oil and Gas Industry". *Journal of Accounting, Auditing and Finance*. Vol. 8 (3): 249-273.
- Marx, B. and Van Dyk, V. (2011), "Sustainability Reporting and Assurance: An Analysis of Assurance Practices in South Africa", *Meditari Accountancy Research*, Vol. 19 (1/2): 39-55.
- Mathews, M. R. (1993), *Socially Responsible Accounting*, UK: Chapman & Hall.
- Matten, D. and Moon, J. (2008), "'Implicit' and 'Explicit' CSR: a Conceptual Framework for a Comparative Understanding of Corporate Social Responsibility", *Academy of Management Review*, Vol. 33(2): 404-424.
- Michelon, G. and Parbonetti, A. (2012), "The Effect of Corporate Governance on Sustainability Disclosure", *Journal of Management and Governance*, Vol. 16 (3): 477-509.
- Mohamed, Toukabri, Olfa, Ben Jemaa and Faouzi, Jilani (2014), 'Corporate Social Disclosure, Explanatory Theories and Conceptual Framework', *International Journal of Academic Research in Management (IJARM)*, Vol.3 (2): 208-225.
- Moneva, J.M., Archel, P. and Correa, C. (2006), "GRI and the Camouflaging of Corporate Unsustainability", *Accounting Forum*, Vol. 30 (2): 121-137.
- Muslu, V. (2005). 'Effect of Board Independence on Incentive Compensation and Compensation Disclosure: Evidence from Europe'. Working Paper. Available: <http://www.ssm.com>.
- Muthuri, J.N. and Gilbert, V. (2011), "An Institutional Analysis of Corporate Social Responsibility in Kenya", *Journal of Business Ethics*, Vol. 98(3): 467-483.
- Paine, L.S. (2014), "Sustainability in the boardroom", *Harvard Business Review*, Vol. 92 (7): 86-95.
- Parrot, K. W., and Tierney, B. X. (2012), 'Integrated reporting, stakeholder engagement, and balanced investing at American Electric Power'. *Journal of Applied Corporate Finance*, Vol. 24(2): 27-37.
- Perez-Batres, L.A., Miller, V.V. and Pisani, M.J. (2011), "Institutionalizing Sustainability: An Empirical Study of Corporate Registration and Commitment to the United Nations Global Compact Guidelines", *Journal of Cleaner Production*, Vol. 19 (8): 843-851.
- Post, C., Rahman, N. and Rubow, E. (2011), "Green Governance: Boards of Directors' Composition and Environmental Corporate Social Responsibility", *Business and Society*, Vol. 50 (1): 189-223.

Powell, W.W. and DiMaggio, P.J. (1991), *The New Institutionalism in Organizational Analysis*, Chicago: The University of Chicago Press.

PWC (2010), "Insight or fatigue? FTSE 350 reporting", available at: http://www.pwc.com/en_GX/gx/corporate-reporting/assets/cr_ftse350.pdf (accessed 10 June 2016).

Qu, Wen., Barry, Cooper and Philomena, Leung (2013), "A study of Voluntary Disclosure of Listed Chinese Firms – A stakeholder Perspective", *Managerial Auditing Journal*, Vol.28 (3): 261–294.

Raheja, C.G. (2005), "Determinants of Board Size and Composition: A Theory of Corporate Boards", *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, Vol. 40 (2): 283–306.

Reuter, Mark and Messner, Martin (2015) 'Lobbying on the Integrated reporting framework: An analysis of comment letters to the 2011 discussion paper of the IIRC', *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, Vol. 28, Issue 3: 365–402.

Robertson, Fiona, A. and Samy, Martin (2015), 'Factors Affecting the Diffusion of Integrated Reporting – a UK FTSE 100 Perspective', *Sustainability Accounting, Management and Policy Journal*, Vol. 6 (2): 190–223.

Ruigrok, W., Peck, S. and Tacheva, S. (2007), "Nationality and gender diversity on Swiss corporate boards", *Corporate Governance: an International Review*, Vol. 15(4): 546–557.

Saka, C. and T. Oshika (2014), "Disclosure Effects, Carbon Emissions and Corporate Value," *Sustainability Accounting, Management and Policy Journal*, Vol 5(1): 22–45.

Salehi, Mahdi, Moradil, Mahdi and Païydarmanesh, Navid (2017), 'The Effect of Corporate Governance and Audit Quality on Disclosure Quality: Evidence from Tahrán Exchange', *Periodica Polytechnica*, Vol.25 (1): 32–48.

Samaha, K., Dahawy, K., Stapleton, P. & Conner, T. (2009). "Progressing Egypt Towards Convergence with IFRS: An Agenda for Future Research". *Journal of Current Research In Global Business (JCRGB)*. Vol. 12 (18): 54–65.

Samaha, K. and Dahawy, K. (2010). 'Factors Influencing Corporate Disclosure Transparency In the Active Share Trading Firms: An Explanatory Study'. *Research in Accounting in Emerging Economies*. Vol. 10: 87 –118.

----- and ----- . (2011). 'An Empirical Analysis of Corporate Governance Structures and Voluntary Corporate Disclosure In Volatile

Capital Markets: The Egyptian Experience'. *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*. Vol. 7 (1/2): 61-93.

Sanchez, Isabel-Mana Garcia., Lazaro Rodriguez-Ariza and Jose -Valeriano Frias-Aceituno (2013), 'The cultural system and integrated reporting ', *International Business Review*, Vol.28(5): 828 -838.

Schultz, Timothy and Tsikwe, Bontle (2011), 'King Unveils World First Integrated Reporting Guidelines, Media Release', available at: <https://www.Sustainabilitysa.org>, (accessed 20 January 2017).

Sierra-García, L., Zorio-Grima, A. and García-Benau, M.A. (2013), "Stakeholder Engagement, Corporate Social Responsibility and Integrated Reporting: An Exploratory Study", *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, Vol. 20(6):.359-370.

Singh, M., Mathur, I. and Gleason, K.C. (2004). "Governance and Performance Implications of Diversification Strategies: Evidence from Large US Firms". *Financial Review*. Vol. 39: 489-526.

Slack, R. and Campbell, D. (2016). *Meeting users' information needs: The use and usefulness of Integrated Reporting*. London: The Association of Chartered Certified Accountants (ACCA).

Slotta, Amin., Nicolette , Behncke ,Oliver ., Madsen, Hendrik ., Fink, Aissata and Toure, Tomo. Saotome (2013), ' Integrated Reporting in Germany : The DAX 30 Benchmark Survey 2015 ', available at: <https://www.pwc.de/.../pwc-studie-integrated-reporting-bei-den-dax-30-unternehmen>(accessed 20 January 2017).

Solomon, J. and Maroun, W. (2012), "Integrated reporting: the influence of King III on social, ethical and environmental reporting", available at: <http://www.accaglobal.com/content/dam/acca/global/PDFtechnical/integratedreporting/tech-tp-iirsa.pdf> (accessed 20 June 2016).

Spitzeck, H. (2009), "The Development of Governance Structures for Corporate Responsibility", *Corporate Governance*, Vol. 9 (4): 495-505.

Sridhar, Kaushik (2012), 'Is the Triple Bottom Line a restrictive framework for non-financial reporting?', *Asian Journal of Business Ethics*, Vo.1 (2): 89-121.

Steyn, M. (2014), "Organisational benefits and Implementation Challenges of Mandatory Integrated Reporting: Perspectives of Senior Executives at South African Listed Companies", *Sustainability Accounting, Management and Policy Journal*, Vol. 5(4): 476-503.

- Stubbs, W. and Higgins, C. (2014), "Integrated reporting and internal mechanisms of change", *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, Vol. 27 No. 7: 1068–1089.
- Suchman, M. (1995). *Managing Legitimacy: Strategic and Institutional Approaches*, *Academy of Management Review*, Vol. 20 (3): 571–610.
- Sulkowski, Adam and Sandra, Waddock. (2014), "Beyond Sustainability Reporting: Integrated Reporting is Practiced, Required More Would Be Better", available at: www.ssm.com, (accessed 20 January 2017).
- Sutthirak, Supawadee and Gonjanar, Patthanij (2012), "The Effects from Asian's Financial Crisis: Factors Affecting on the Value Creation of Organization", *International Journal of Business and Social Science*. Vol. 3 (16), pp.78–84.
- Thomson, I. (2015), "But does sustainability need capitalism or an integrated report? a commentary on 'The International Integrated Reporting Council: a story of failure' by Flower", *Critical Perspectives on Accounting*, Vol. 27 (March), pp. 18–22.
- Van Bommel, K. (2014), "Towards a legitimate compromise?: An exploration of Integrated Reporting in the Netherlands", *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, Vol.27 (7): 1157–1189.
- Vanzyl, Anria (2013), "Sustainability And Integrated Reporting in the South African Corporate Sector", *International Business & Economics Research Journal*, Vol .12(8): 903–927.
- White, A.L. (2005). *Fade, Integrate or Transform? The Future of CSR, Business for Social Responsibility*, available at: <http://www.bsr.org>. (accessed 20 May 2016).
- Wild, S. and van Staden, C. (2013), "Integrated Reporting: Initial analysis of early reporters – an Institutional Theory approach. <http://scholar.google.com/eg/scholar?hl=en&andq=WILD+AND+staden%2C+2013%2C+Integrated+reports&btnG=andas sdt=1%2C5&andas sdtp>. (accessed 20 May 2016).
- Xiao, J. Z., Yang, H. & Chow, C. W. (2004). "The Determinants and Characteristics of Voluntary Internet-Based Disclosures by Listed Chinese Companies". *Journal of Accounting and Public Policy*. Vol.23: 191–225.
- Zicari, A. (2014), "Can one Report Be Reached? The Challenge of Integrating Different Perspectives on Corporate Performance", *Corporate Responsibility, Governance and Sustainability*, Vol.6, pp.201–216.